غياب الأديب العربي الكبير هاني الراهب

AL - HADAF

الهدف

سياسية عربية

كل الحقيقة للجماهير



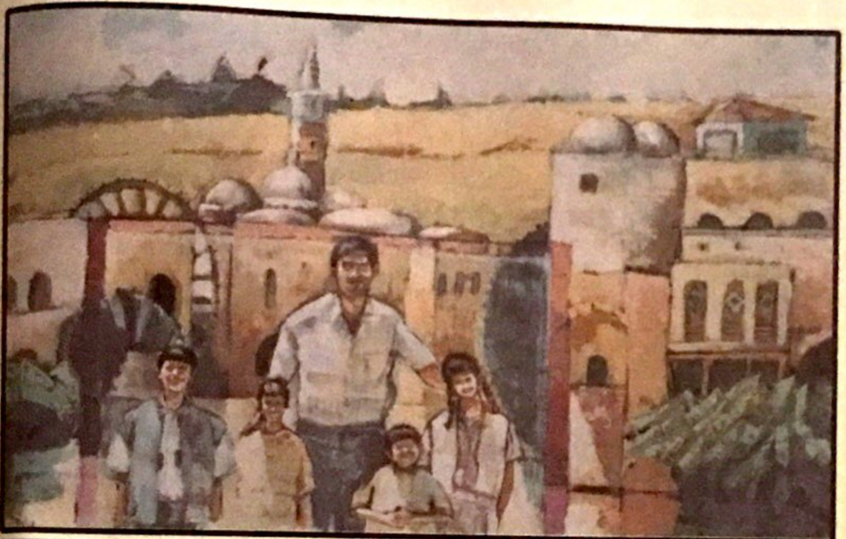
لبنان المقاومة
تفصيل متوهج في لوحة معتمة

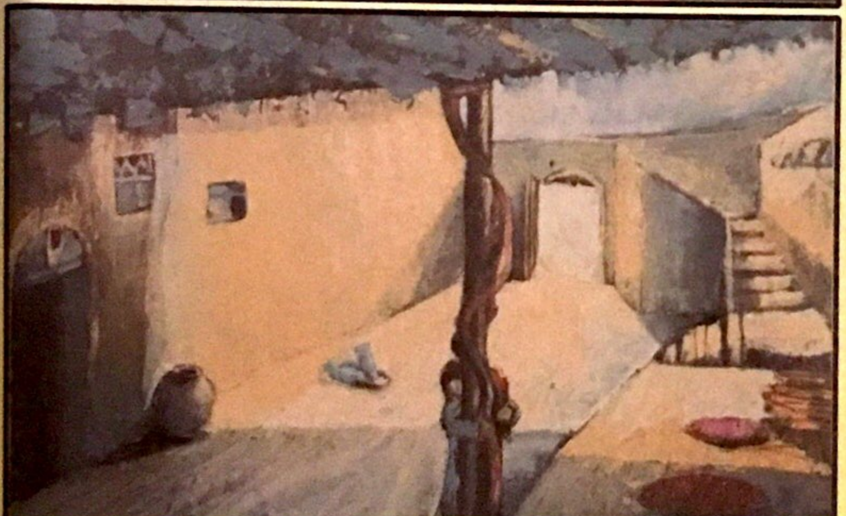
AL - HADAF - No. 1303 - 27/2/2000

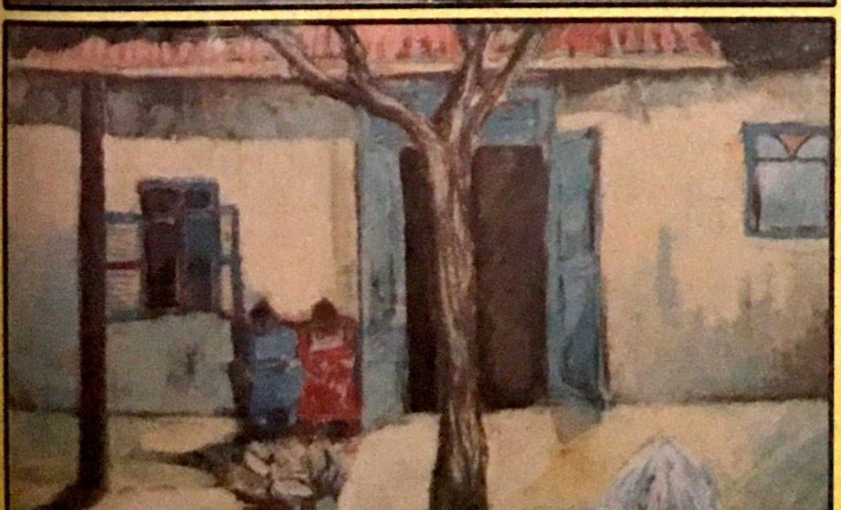
أعمال التشكيلي الفلسطيني يونس خطاب

الطبيعة بحس تعبيري .. والهم الفلسطيني حاضر!

علي الكردي







منذ مطلع السبعينات، والفنان التشكيلي الفلسطيني يونس خطاب يسجّل حضوراً من خلال المعارض الجماعية التي شارك فيها، وقد دأب منذ العام ١٩٨٦، وحتى الآن على المشاركة بشكلٍ خاص في معرض «الكرامة» السنوي الذي ينظمه اتحاد التشكيليين الفلسطينيين، لكن يونس خطّاب (الذي يستوحي أعماله من الطبيعة المشرقة لبلادنا، بألوانها الدافئة، وشموسها الساطعة، فيرسم لوحته بحسٌ لوني رهيف، وانطباعية هادئة وحزينة تعبّر عن عمق حساسيته، وانفعاله الصادق بالجمال الذي يحيط فيه) لم يعمل حتى الآن على تنظيم معرضٍ فردي خاص بأعماله، حتى يستطيع المتلقي من خلاله أن يرسم صورة شمولية ومتكاملة لتجربة هذا الفنان، ورغم أننا لانعرف الأسباب التي تمنع خطاب من القيام بهذه الخطوة، هل هي أسباب موضوعية خارجة عن إرادته؟ أم هي أسباب ذاتية، تحيل إلى نوسانه بين عمله الخاص في مجال التعليم.. وبين عدم تفرّغه الكامل لعمله الإبداعي؟.. رغم ذلك نقول للفنان خطاب: ليس هناك مبرٌر على الإطلاق لهذا التقصير، خاصة وأنه يملك كل المقومات التي تؤهله - إذا استطاع استثمارها على نحوٍ جدّي - لأن يحتل مساحةً خاصة في فضاء التشكيل الفلسطيني - على الأقل - في الساحة السورية.

ترفل لوحة خطاب بالروح الانطباعية، التعبيرية، التي تنقل انفعاله الداخلي بالمشهد الذي يصوّره، وهو يمتلك قدرة على التحكم بالخط وتوزيع المساحات بطريقة متوازنة جمالياً، وضمن تكوينات متينة البناء، ومدروسة من ناحية المنظور، فيما يضيف التناغم بين الظل والنور أبعاداً جمالية أخرى للوحته، مما يترك تأثيراً قوياً على المتلقي.

إضافةً إلى لوحاته التي ترصد الطبيعة، فالهم الفلسطيني حاضرٌ في أعمال هذا الفنان فلوحته «طير أبابيل» هي شهادة جميلة على الانتفاضة الفلسطينية، وكذلك لوحته «زيتونة فلسطين».

نأمل أن نشهد قريباً للفنان خطاب معرضاً فردياً، يكرّس لإبراز هويته، وفرادة روحه الخاصة على مستوى الشكل والموضوع.

بيان صادر عن المكتب السياسي
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

في منتصف شباط (فبراير) عام ألفين عقد المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دورة اجتماعات ناقش خلالها أبرز التطورات السياسية على المستويين الفلسطيني والعربي مؤكداً على ما يلي:

أولاً: بعد مرور أكثر من ست سنوات على توقيع اتفاق أوسلو وما أعقبه من اتفاقات واي ريفر وشرم الشيخ يتعمق مأزق ما يسمى بالعملية السياسية ويتضح يوماً بعد يوم لأوسع القطاعات الجماهيرية الفلسطينية بؤس وفشل الخيار السياسي الذي مارسه فريق أوسلو.

إن أي نظرة مدققة للمخططات الإسرائيلية والأمريكية تبين بوضوح استمرار المحاولات الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية وتبديد الحقوق الوطنية لشعبنا تحت غطاء المفاوضات الجارية، ومن هنا فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تجدد دعوتها لوقفة مراجعة سياسية شاملة والتصدي للمحاولات الإسرائيلية ـ الأمريكية بموقف فلسطيني موحد، ووقف المفاوضات، ونقل ملف القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة لتطبيق كافة القرارات الدولية المتعلقة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ثانياً: توقف المكتب السياسي أمام حصيلة اجتماعات دورة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي عقد بتاريخ ٢/ شباط، مؤكداً أن نتائج الاجتماع وقراراته تضمنت العديد من النقاط الإيجابية التي تشكل خطوة تحتاج إلى استكمال وفي مقدمتها إعادة الاعتبار لـ م.ت.ف ودورها ومؤسساتها من خلال تأكيد البيان الصادر عن دورة المجلس المركزي على تكليف اللجنة التنفيذية وهيئة رئاسة المجلس الوطني في الشروع لإعداد تصور لتشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد تشارك به كافة القوى والاتجاهات السياسية في الساحة الفلسطينية، وهو الأمر الذي دعت له الجبهة الشعبية ولا تزال بهدف إجراء عملية مراجعة سياسية وتنظيمية شاملة لمجمل مسار العمل الفلسطيني خلال السنوات الماضية واستعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية ديمقراطية، وعلى أساس التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتها حق العودة، وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وذات السيادة وعاصمتها القدس.

كما أكد المجلس في قراراته على أهمية إجراء حوار وطني شامل وانتظام عمل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفق لوائحها الناظمة، ومن هنا فقد قررت الجبهة الشعبية أخذ دورها وتحمل مسؤولياتها كاملة في المؤسسة للعمل الجاد من أجل تطبيق قرارات ونتائج أعمال المجلس المركزي بدورته الأخيرة ووضعها موضع التنفيذ الجدي باعتبار أن قيمة هذه القرارات وجدواها ومصداقيتها تكمن في تحويلها إلى آليات عمل وترجمة ملموسة على أرض الواقع وفي الممارسة العملية.

ثالثاً: أكد المكتب السياسي على أهمية استنهاض الحالة الشعبية الفلسطينية داخل الوطن وخارجه، وهو يدعو الجماهير الفلسطينية والشخصيات الوطنية والفاعليات الاجتماعية للمساهمة في تطبيق قرارات المجلس المركزي بهدف الحفاظ على منظمة التحرير وتفعيلها وتطويرها كإطار موحد وجامع للشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة لصيانة وحماية الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني التي تتعرض لأخطار حقيقية ينبغي مواجهتها بصورة جادة وفاعلة.

رابعاً: توقف المكتب السياسي أمام الاعتداءات الإسرائيلية الآثمة على لبنان وضرب بنيته التحتية، ومرافقه الاقتصادية الحيوية، مؤكداً وقوف الشعب الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى جانب شعب لبنان المكافح ومقاومته الوطنية الباسلة، مشيراً إلى أن هذه الاعتداءات الوحشية تستهدف الضغط والابتزاز لوقف المقاومة العادلة والمشروعة التي يخوضها الشعب اللبناني لتحرير أرضه، ودعا المكتب السياسي الأمة العربية بجميع قواها الرسمية والشعبية للوقوف إلى جانب شعب لبنان في مواجهته للاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المتواصلة.

خامساً: هذا وقد توقف المكتب السياسي أمام استكمال التحضيرات الجارية لإنجاز عقد المؤتمر الوطني السادس للجبهة خلال الفترة القريبة القادمة.

إن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يوجه التحية لجماهير شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية مجدداً العهد على مواصلة الكفاح والاستمرار برفع راية النضال حتى تحقيق كامل أهداف شعبنا العادلة.

المكتب السياسي للجبهة
الشعبية لتحرير فلسطين
٢٠٠٠/٢/١٦



AL - HADAF

الهدف

سياسية عربية - نصدر مؤقتا كل أسبوعين

«الهدف» ٢٧ شباط ٢٠٠٠ - العدد ١٣٠٣

السنة الحادية والثلاثون - الثمن ٢٠ ل س/ ١٠٠٠ ل.ل

AL - HADAF - No. 1300 - 27/2/2000

رئيس التحرير
د. ماهـــر الطاهـر

سكرتير التحرير
خليــــل جنــداوي

مدير الادارة
محمد خير الاسعد

المدير الفني
زهـــدي العـدوي

ثمن النسخة

لبنان ١٠٠٠ ل.ل	تونس ١,٢٥ د.ت
سوريا ٢٠ ل.س	صنعاء ١٥ ريالاً
الاردن ٥٠٠ فلساً	السودان ٦ جنيهات
العراق ١٠ د.ع	المغرب ١١ درهم
الإمارات ١٠ دراهم	أمريكا وكندا ٣ دولار
الجزائر ١٥ ديناراً	ألمانيا ٥ ماركات
ليبيا دينار واحد	أسبانيا ٣٠٠ بيزيته

الاشتراكات

قيمة الإشتراك السنوي بما فيها أجور البريد:
سوريا ٦٠٠ ل.س
لبنان والأردن ٣٠ دولار
بقية الدول العربية ٥٠ دولار
أوروبا ١٢٥ دولار
أسيا وافريقيا ١٠٠ دولار
الامريكتين واستراليا ١٥٠ دولار

يتم الاشتراك بإرسال إشعار الإيداع بقيمة الاشتراك السنوي (او نصف السنوي) على العنوان التالي:
بنك بيروت والبلاد العربية.
شتورا - لبنان، رقم الحساب:
AC. No. 220094
أو بإرسال شيك بنكي باسم «الهدف»
دمشق/ص.ب: ٣٠١٩٢

المكاتب

دمشق: ص.ب ٣٠١٩٢
دمشق: ٦٣٢٨٢٦٧ - ٦٣١٩٣٧٤
بيروت: ٣٠٩٢٣٠/ عمان: ٦٩٦٣٤٠
الجزائر: ٥٩٤٥٤٨ - ٣٨٤٣٠٤
بغداد: ٧١٩١٦٢٢ - ٧١٧٤٧١٠
صنعاء: ٢٠٥٨٤٩

• التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات

• التوزيع في المغرب:
الشركة الشريفية للتوزيع والصحف.

كلمة

رغم أن زيارة الرئيس المصري حسني مبارك إلى بيروت لم تدم إلا ساعات قليلة إلا أنها حملت الكثير من المعاني والرسائل الواضحة التي لا لبس فيها، الأمر الذي يعطيها بحق قيمة ودلالات كبيرة.

فالزيارة قبل كل شيء كانت مفاجأة مذهلة حيث لم يتم الإعلان عنها مسبقاً ولو تلميحاً، بل وجد الجميع أنفسهم ودونما أية مقدمات أمام صورة الرئيس مبارك والوفد المرافق له يهبطون في مطار بيروت، فضلاً عن ذلك لم يكن أحد يتوقع مثل هذه الخطوة بدءاً من اللبنانيين أنفسهم وانتهاءً بالإسرائيليين الذين صدموا وصبوا جام غضبهم على «النوايا الحقيقية للدول العربية» كما نقلت وسائل الإعلام عن وزير خارجيتهم ديفيد ليفي.

زيارة مبارك لبيروت للتضامن مع لبنان وشعبه في وجه العدوان الصهيوني الغاشم، تعتبر «ضربة معلم»، ليس فقط لأن لبنان في أمس الحاجة لمثل هذا التضامن، بل أيضاً لأنها أول زيارة لرئيس مصري للبنان منذ منتصف القرن الماضي. وهذا يحمل في طياته الكثير من المعاني، لعل أبرزها أن مصر لايمكن أن تتنكر لدورها التاريخي كشقيقة كبرى للدول العربية، وهي وإن استنكفت لأسباب عديدة عن ممارسة هذا الدور فإنها تعود إليه.

عودة مصر للبنان وللعروبة..

هذا هو المكان الطبيعي لمصر التي نعرفها ونتمنى أن تظل فيه، تتقدم صفوف أمتها وتقف معها في سرّائها وضرّائها وتدافع عن مصالحها وحقوقها.

زيارة مبارك لبيروت ربما كانت بمعنى ما خطوة رمزية، لكنها أيضاً قفزة كبيرة في الاتجاه الصحيح.



موضوع الغلاف:

لبنان المقاومة تفصيل متوهج في لوحة معتمة
صفحة ٦

في هذا العدد

شؤون فلسطينية

شؤون عربية

شؤون العدو

شؤون دولية

الهدف الثقافي

مرايا هذا الزمان

— خليل جنداوي —

كيف أحوالكم..!

سألني أحد الأصدقاء عن سبب غياب المرايا لعددين متتالين، وعقب ساخراً: لاتقل لي إنك لم تجد أخباراً مناسبة؟ فأجبته: ماذا تقول يا رجل!! الأخبار هذه الأيام أكثر من الهم على القلب.. كل ما في الموضوع أن كلاً من العددين السابقين كان خاصاً، فالعدد ما قبل السابق خُصص لتغطية احتفالات الجبهة الشعبية بمناسبة انطلاقتها، أما العدد الماضي فقد كان سنوياً. وفي هذه الحالات جرت العادة أن تتضخم الافتتاحية لتصبح صفحتين بدلاً من واحدة. ولأنهم في المجلة لايستطيعون الاستغناء عن الفهرس، فلم يبق أمامنا سوى أحد خيارين أحلاهما مر: التضحية بالمرايا أو نقلها من مكانها. لكن يبدو أن هذه الزاوية لاتطيق الغربة، وفوق ذلك فهي تتمتع بعناد غريب مكّنها من الاحتفاظ بموقعها في الصفحة الرابعة على مدى السنوات السبع الماضية، لذلك فإنها في وضع كهذا تفضّل التواري والاحتجاب..

وكما قلت سابقاً، فالأخبار في عصر تدفق المعلومات كثيرة بل وكثيرة جداً، وأضف إلى ذلك سبباً آخر يتلخص في أننا نحن العرب مازلنا نعيش في الزمن الرديء، فالأخبار تصبح أكثر، والمصيبة أنها من النوع الغليظ الذي يغيظ أو بالأحرى «يعل» أي الذي يرفع السكري والضغط، ويزيد تسارع القلب وارتعاشة الأطراف وصداع الرأس.

بالله ماذا يمكن أن نقول عن استمرار الحصار على العراق والذي تتوالى فصوله والتي كان آخرها الضغوط الهائلة التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن الدولي لاستصدار القرار رقم ١٢٨٤ وهم يعلمون سلفاً أن الشعب العراقي لن يقبله، لأنه ببساطة لايظهر نوراً في نهاية النفق، بل ورفض هذا القرار أيضاً مسؤولون دوليون بارزون مثل منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق السيد هانز فون سبونيك (الألماني الجنسية) الذي استقال من منصبه احتجاجاً على تردي الوضع الإنساني بالعراق في ظل الحصار، مؤكداً أن استمرار العقوبات يمنعه من القيام بوظيفته.. وتبعته مواطنته يوتا بورغهارت ممثلة برنامج الغذاء العالمي في بغداد، وبينما أثنت العديد من العواصم العالمية على سبونيك وبورغهارت لأدائها الجيد قبل استقالتهما وإنهما قاما بعملهما «بشكل مميز»، بالمقابل وجدنا مسؤولين أمريكيين يصفون سبونيك بأنه «أسوأ موظفي الأمم المتحدة» لالشيء إلا لأنه طالب برفع العقوبات عن الشعب العراقي!!

إذا اتجهنا من العراق إلى لبنان سنجد اللوحة تزداد عتمة وخصوصاً بعد أن قام الطيران الإسرائيلي بقصف ثلاث محطات كهربائية تغذي معظم المناطق اللبنانية. والغارات بحد ذاتها ليست جديدة أو حتى غير متوقعة، المدهش هنا هو حالة البلادة التي أصابت الشارع العربي، فإذا كان مثل هذا العدوان البربري أو حتى أقل منه يثير في السابق تظاهرات شعبية عارمة في معظم الدول العربية، فبالكاد سمعنا هذه المرة عن تظاهرة صغيرة في هذه العاصمة أو تلك..

إذا كانت هذه هي الحالة الشعبية العربية، فالوضع الرسمي يفوقها سوءاً بمراحل، فالأصوات الداعية لعقد القمة العربية العتيدة تخفت بدلاً من أن تعلو، علماً أن هذا الموضوع مطروح على جدول مباحثات أي لقاء يجمع بين رئيسين عربيين أو أكثر منذ خمس أو ست سنوات. ولاندري هل ينتظر زعماؤنا أن تسوء أحوالنا أكثر من ذلك حتى يقرروا الاجتماع لبحث أحوال الأمة؟!

الموضوع الأهم الذي كنت أحب أن أتناوله هنا وفاتني ذلك في حينه هو انتهاء القرن العشرين ودخول البشرية الألفية الثالثة، وبمعنى ما فإن العام ٢٠٠٠ كان مخيباً لآمال كبيرة اعتقد الكثيرون قبل عقدين أو أكثر أنها ستتحقق في هذا العام بالذات لأنهم افترضوا أن الإنسانية ستبلغ مع هذه المناسبة سن رشدها. لكن بشكل أو بآخر كان من الواضح تماماً من أعوام التسعينات وما شهدته من فوضى ودمار وتلوث وعنف تفجر في أنحاء كثيرة من الكوكب أن البشرية مازالت تحبو، وهي أشبه بطفل نزق يدمي جسده وهو يكسر كل ما يقع تحت يديه، وهذا يعني للأسف أن الإنسان مازال أقرب للمملكة الحيوانية منه إلى أرض العقل.

أما بالنسبة لنا نحن العرب فقد دخلنا الألفية الجديدة ونحن أقرب لمملكة الجماد، فنحن نعاني من تخلف وجهل مرعبين وشخصية تعاني من أمراض مزمنة تحتاج للعديد من المؤتمرات التي يجب أن تجمع أبرز المتخصصين في علم النفس، علهم ينجحون في كشف ما بها من تشوهات وعدم اتزان.. وفوق ذلك تعاني أمتنا من ضعف وفقدان مناعة سياسية قللت من هيبتها بين الأمم. وباختصار فالأرقام الحديثة التي تسجلها الإحصاءات العربية مثيرة للخجل بكل معنى الكلمة. يكفي أن نعرف أن لدينا حوالي ٦٨ مليون أمي لايجيدون القراءة أو الكتابة، والديون الخارجية العربية بلغت حوالي ٢٠١ مليار دولار أي ما يعادل ٤٥,٧٪ من إجمالي الناتج القومي، أما الصادرات غير النفطية للدول العربية مجتمعة فقد بلغت حوالي ٦٠ مليار دولار وهي بدون فخر أعلى بقليل من صادرات فنلندا التي لايتجاوز عدد سكانها ٥,٥ مليون نسمة.

هذه ليست دعوة لليأس فمهما بلغت حالتنا من سوء، فنحن الأمة التي خاطبها الحق عز وجل في قرآنه الكريم ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾، لكن لكي نكون كذلك فعلاً، وبالتالي جديرين بحمل رسالة الأجداد الخالدة، أمامنا الكثير الكثير الذي يجب أن نفعله وبدون المزيد من الانتظار والتردد والتخبط، فالزمن الآن لايرحم الضعفاء أو المتخلفين عن الركب.. قبل كل شيء يجب أن نغير ما في أنفسنا حتى يغير الله ما نحن فيه..

لبنان المقاومة

العدوان الإسرائيلي الأخير والمستمر على لبنان، وعلى عكس ماقيل أو ماحاول البعض إظهاره، لم يأت خارج السياق الطبيعي لتدفق الأفعال، ولم يأت شاذاً ولا استثنائياً، ولاخارقاً لنسق أو حالة طبيعية، فإسرائيل هي إسرائيل، والزمن،زمن حرب، والسلم المفترض مايزال خاضعاً لشبهة احتمال الانكسار، وهو إلى ذلك سلم غالب ومغلوب، وبالتالي من الطبيعي أن إسرائيل ـ المنتصرة في لوحة الصراع العامة حتى الآن ـ ستسعى للغلبة هنا أيضاً، ومن الطبيعي أن لبنان بمقاومته الباسلة سيسعى لكي لا يكون في صف المغلوبين. هنا مقاربة.

تفصيل متوهج في لوحة معتمة

أحمد جابر

والمعادلة واضحة ولاتحتمل اللبس، فجنوب لبنان لن يتحول إلى جبهة هدوء تحت الاحتلال، وسيستمر بالتالي عنوانا للأزمة الإسرائيلية والمأزق المستمر الذي تعيشه إسرائيل، والهزيمة التي مازالت ترفض الاعتراف بها في معركة طالت أكثر مما يجب.

ماذا نفعل هناك؟ ماذا ذهبنا نفعل هناك أصلاً؟ أخرجونا من المستنقع تلك هي الأسئلة العادية لجنود التساهال، ومأزق إسرائيل يتجلى في فشل الجنرالات والقادة الحزبيين في الإجابة الشافية عن هذه الأسئلة، حيث تتساقط بالتدريج الأهداف المعلنة والحجج والمبررات، لتقف الحقيقة عارية، حقيقة الفشل وحتمية الانسحاب وسنعود إلى هذه النقطة لاحقاً، بعد إلقاء نظرة على تداعيات (الحدث) المفترض.

فبعد سلسلة من العمليات العسكرية الناجحة التي نفذتها المقاومة ضد أهداف إسرائيلية وعميلة، توجت بإعدام الرجل الثاني في ميليشيا العملاء اللحديين عقل هاشم. ومجموعة أخرى من جنود العدو، وجدت إسرائيل مبررها لقصف لبنان، وهذه ليست المرة الأولى التي تخترع فيها إسرائيل الذرائع وكلها كانت تحت عنوان اجتثاث جذور الإرهاب وتأمين سلامة شمال فلسطين من هجمات الفدائيين الفلسطينيين ثم المقاومة اللبنانية الآن، من هنا فان الهجمات الإسرائيلية هي من طبيعة السياسات العدوانية التي تتسم بها دولة العدو منذ إنشائها وتجسدت الآن بقيام الطيران الإسرائيلي باختراق حدود التفاهم الشهير في نيسان والذي يقضي بعدم قصف المدنيين أو المناطق المدنية رداً على أعمال عسكرية. وتتجسد هذه السياسة أيضاً في قرار تشكيل اللجنة الوزارية الثلاثية لقصف لبنان.

وليس خافياً على أحد أن الحكومة الإسرائيلية اتبعت في قرارها العسكري رداً إبادياً فاشياً، وإلا كيف يمكن تصنيف قصف البنى التحتية ومحطات الكهرباء؟ هذه البنى التي يقوم عليها الاقتصاد، والمجتمع في علاقته مع الدولة، والتي بتدميرها يسهل الانقضاض على العلاقة بين أطراف المعادلة اللبنانية، الشعب والمقاومة والحكومة مما يسهل بالتالي على إسرائيل كسر الجوزة من داخلها.

المنطق الإسرائيلي في الرد يشبه إلى حد كبير، إن لم يكن مطابقاً، المنطق النازي بعينه،منطق التدمير الشامل، فإسرائيل التي تعرف أنها خارجة من لبنان لا محالة،وهي المتورطة في مستنقع لبنان تقاتل قتال اللحظة الأخيرة، مظهرة فشلاً عسكرياً وانحطاطاً أخلاقيا، تريد أن تصفق الباب وراءها بقوة بحيث يتذكرها الجميع لوقت طويل بعد ذلك؟ ألم يكن هذا مافعلته النازية!

ولكن قبل هذا الاستنتاج وبالتوازي معه، ثمة أهداف تكتيكية للعدوان الأخير أولها كما قلنا، الضغط على البنية الداخلية اللبنانية لخلق معادلة من نوع آخر تفيد أن المقاومة تسبب العدوان وبالتالي توقف المقاومة هو ثمن وقف العدوان؟ ولكن اللبنانيين أغلبهم على الأقل أصبحوا يعرفون الآن أن المقاومة نتيجة وليست سبباً، فأفعالها هي من قبيل الأفعال العادية، الحتمية والمطلوبة ضد قوة احتلال، تحتل جزءاً من تراب الوطن وتنتهك باقي أجزائه باستمرار.

وتريد إسرائيل إذن رفع كلفة المقاومة، ليتحول الشعب اللبناني ضدها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تخفيض كلفة الاحتلال، ليتحول الرأي العام المتصاعد سلبياً في إسرائيل.

سعت إسرائيل لتحقيق أهدافها عبر الضربة العسكرية من خلال تغيير معادلة نيسان وهي معادلة ـ برأينا ـ هشة أساساً فوضعية إسرائيل كقوة احتلال، لاتعطيها حصانة أبداً، لاهي ولامستوطناتها في شمال فلسطين وجنوب لبنان ليس منطقة حرام لايجوز القتال خارجها، ومن حق المقاومة اللبنانية أن تضرب أينما شاءت في الجنوب

وإسرائيل، فمادامت إسرائيل هي الدولة المحتلة، فمن الطبيعي إذن أن تتلقى الضربات، ولكن الأمور لاتسير بهذا الشكل، فكان لابد من (التفاهم) لإلزام إسرائيل بحد أدنى من احترام المدنيين اللبنانيين.

هذا التفاهم لم يكن مريحاً لإسرائيل أبداً وأظهر فشل عسكرها، وتدني مستواهم المعنوي والقتالي في الاشتباك المباشر مع عسكريين مثلهم، وبالتالي كان من الطبيعي أن تسعى إسرائيل لتجاوزه ودفنه، ولعلها فشلت أساساً في ذلك.

إلى ذلك، فقد كشف العدوان الإسرائيلي على لبنان ـ وهو مايحدث دائماً ـ أشياء عديدة إبتداء من بؤس الموقف الذي عجز رغم الإشارات الإيجابية عن الارتقاء إلى مستوى التصدي الفعال لسياسات الغطرسة الإسرائيلية، إذ كان الأجدى في الوقت الذي تنتهك فيه بيروت، أن يطرد سفراء إسرائيل من عواصم عربية وهذا أضعف الإيمان.

من جهة أخرى كشفت الأحداث الأخيرة من جديد عن هشاشة السلم المتمنى وانحطاط أخلاق السياسة الأمريكية الراعية لهذا السلم، فلم تتردد الإدارة الأمريكية في الكشف عن وجهها الحقيقي كراعية لإرهاب دولة العدو وتحول كلينتون وإدارته إلى جوقة من موظفي وزارة الإعلام الإسرائيلية في عملهم لتبرير العدوان، مستخدمين شتى الذرائع ابتداء بالكذب ـ الذي يدمنه كلينتون ـ وليس انتهاءً بالتجاوزات التي مارسها السفير الأمريكي ساترفيلد.

أخيراً في سياق هذا المحور الأول من ـ الحدث ـ نسجل استنتاجنا: إن مايحدث في لبنان هو جزء من مشهد استراتيجي شامل عربياً، يعكس نفسه في ثنائية الهزيمة والانتصار.

وإذا كان لبنان عبر مقاومته سجل أروع صفحات العزة والكرامة في مواجهة الغطرسة الصهيونية، إلا أن هذا يبقى جزءاً من مشهد كلي، وفرحة انتصار لبنان، لن تستكمل إلا بإصلاح المشهد كله.

فاللوحة العامة تعكس هزيمة عربية شاملة، وبالتأكيد سيجري من تحتها اختراق لبناني ما، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي درجة يمكن أن يكون لبنان رافعة عربية لمغادرة موقع الهزيمة؟ هذا السؤال برسم العرب، وقواهم الحية!!

من جهة أخرى، لا نعتقد أن ما يمكن أن يحدث على الجبهة اللبنانية منفصل بحال من الأحوال عما يحدث على باقي الجبهات، فبالتزامن مع توقف المفاوضات على المسار السوري نتيجة للتعنت الإسرائيلي، تبدو المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية مرة أخرى ـ كما سبق ووصفناها ـ كمسرحية



عبثية يديرها مخرج فاشل، محكومة بمواعيد منتهكة واتفاقات في حكم اللاغية بسبب انقضاء مدتها القانونية.

فالإسرائيليون مازالوا كعادتهم يصرون على تفسير الأمور بمصلحتهم، فإعادات الانتشار المفترضة تتم وفقاً لما يشاؤون وحيث يشاؤون باعتبارهم طرفاً منتصراً، وهذا مايحدث حالياً على صعيد الـ٦،١٪ التي من المفترض تسليمها للجانب الفلسطيني والتي تصر إسرائيل على الانفراد بوضع خرائطها وماعلى الفلسطينيين إلا التنفيذ، والسؤال ليس إذا كان الفلسطينيون سيرضخون لهذا القرار كما فعلوا سابقاً أم لا؟ إنما إلى متى سيستمرون في هذه المهزلة. يحدث هذا في الوقت الذي تستمر فيه آلة الاستيطان في انتهاك القدس وتهويدها والاستمرار في المواقف ذاتها في موضوعات اللاجئين والعودة والأسرى، ولكن ذلك كله لا يبدو مستغرباً إذا كانت إسرائيل مازالت تعرقل تنفيذ ما تبقى من المرحلة السابقة.

ما جدوى المفاوضات إذن، التي يصفها *الرئيس عرفات بأنها عبثية وغير ذات جدوى*، ولماذا انتظار الموقف الأمريكي الذي ثبت انحيازه الكامل لإسرائيل، المطلوب من القيادة المفاوضة أن تجيب على الأسئلة الحاسمة المطروحة. وربما يكون انعقاد الدورة الأخيرة للمجلس المركزي الفلسطيني مقدمة لإعطاء هذه الأجوبة، حيث جاء انعقاد المجلس المركزي ليشكل خطوة إلى الأمام في اللوحة الفلسطينية في الطريق إلى تحقيق وحدة وطنية فلسطينية حقيقية تعيد الاعتبار لمنظمة التحرير وتهيئ لمرجعية وطنية قادرة على التصدي للسياسات الصهيونية.

انعقاد المجلس المركزي خطوة هامة في حد ذاتها، ولكن أهميتها تزداد بالنظر إلى حجم المشاركة أولاً، ومن ثم القرارات التي أصدرت ثانياً.

ولعل أربعة من هذه القرارات تستحق التوقف، أولها تكليف اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني للعمل على تشكيل مجلس وطني جديد، يشكل تمثيلاً حقيقياً وشاملاً للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات على أسس جديدة قائمة على الانتخاب حيث كان ذلك ممكناً والتقارب من التمثيل الحقيقي إذا تعذر الانتخاب.

والقرار الثاني كان المضي قدماً في الحوار الوطني الشامل والبحث في تذليل العقبات التي تقف أمامه، والثالث انتظام عمل مؤسسات المنظمة حسب لوائحها الداخلية لتستعيد دورها كمرجعية أولى وأساسية وممارسة اللجنة التنفيذية لدورها كقيادة عليا للشعب وفصلها عن السلطة.

ومن ثم التأكيد على إعلان الدولة الفلسطينية دون قيد أو شرط باعتباره حقاً فلسطينياً غير قابل للتصرف أو النقاش.

هناك ملاحظتان الأولى أن هذه القرارات كان قد اتفق عليها سابقاً، أثناء جولات الحوار بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة فتح، والثانية أن القيمة الحقيقية لقرارات المجلس المركزي إنما تكمن في نقل هذه القرارات من حيز النظر إلى حيز الفعل حتى لا تتحول مثل غيرها إلى حبر على ورق وتضيع من جديد الفرصة التاريخية لإعادة اللحمة واستعادة المنظمة.

وإن لنجاح هذه الفرصة شروطاً معروفة ومعايير سبق الكلام فيها، ويعرفها الجميع فهل ستلتزم القيادة المتنفذة بهذه الشروط والمعايير أم ستعود للعبتها القديمة في تحويل التقدم الحاصل إلى ورقة على طاولة المفاوضات. دور القوى الوطنية لا يقف عند حدود السؤال بل عند العمل الفعال لحماية المنجز والتقدم إلى الأمام ■■

الرفيق أبو علي مصطفى في اجتماعات المجلس المركزي:

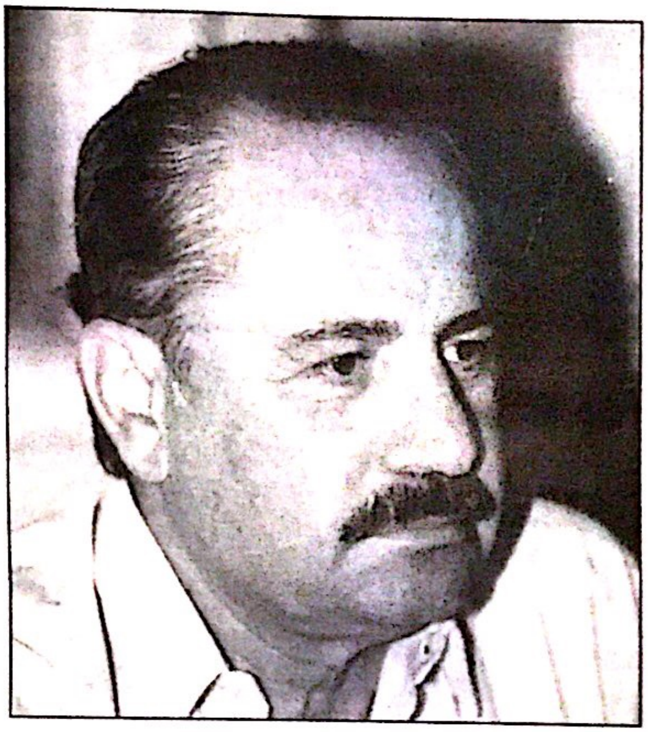
«اتفاقات أوسلو المهينة أوقعت أفدح الظلم على الشعب الفلسطيني واختزلت نضاله وحركته الوطنية وكل ما مثلته من عظمة»

فيما يلي نص الكلمة التي ألقاها الرفيق أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني التي عُقدت في غزة بتاريخ ٣-٢ شباط ٢٠٠٠.

إن المسؤولية تقتضي أن أبدأ بطرح سؤال، مستخلص من ضنك التجربة ومن واقع الحال، ويشغل بالي وعموم رفاقي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وربما بال الكثيرين منكم وهو: هل يشكل هذا المجلس وهذه الدورة بالذات، خطوة نوعية تعيد الأمل بالمؤسسة، ويتحقق بنتائج أعماله ما يجدد الأمل لشعبنا بجدية الوقفة والمراجعة الصارمة وشجاعة القرار؟

هذا السؤال مطروح علينا جميعاً، ومن موقع المسؤولية الجماعية عن القضية والشعب والوطن.

لقد آن الأوان أن نسأل أنفسنا، وبصراحة متناهية عما فعلنا، وعن وضعنا السياسي، وأين أصبحنا؟ ولا فصل هنا بين العناوين والقضايا، فكلها مترابطة، ولقد بتنا في السنة السابعة من عقد اتفاقات أوسلو، وبعد انتهاء عمره الزمني في ١٩٩٩/٥/٤، وعلينا أن نستذكر ما جرى في آخر دورة للمجلس الوطني المركزي الفلسطيني في تونس (نحو الدولة أو نحو الكارثة) هل نحن الآن في الدولة؟ الدولة ذات السيادة وعاصمتها القدس، صاحبة الأرض والمياه والسماء أم وقعنا في الكارثة؟ أم أننا بين الحالتين؟ بأي حال نحن بحصيلة الاتفاقات المهينة والتي أوقعت أفدح



الظلم على الشعب الفلسطيني واختزلت نضاله وحركته الوطنية وكل ما مثلته من عظمة.

إننا نعيش المأزق وهو وضع مرير يطال حلوق الجميع، فالاحتلال لازال جاثماً على صدور شعبنا وأبشع تجلياته يتمثل بالاستيطان، وإن قيل إن وجودنا على شبر أرض أبلغ من كل الخطابات الثورية، فلا يمكننا أن نتنكر لأهمية شبر الأرض وخلاصه من تحت الاحتلال، إلا أن استعادة هذا الشبر لايجب أن يشكل حاجزاً أمام كامل حقنا بالأرض، فبعد سنوات من الاتفاقات لازلنا نرزح تحت الاحتلال ويجري تقطيع الوطن إلى جزر، ويواصل العدو تنفيذ برنامجه وبلا توقف، بعد أن حصل على جائزة فك الاشتباك مع الكتلة الجماهيرية الواسعة وتحرر من دفع كلفة احتلاله، بوقف المقاومة بكل الأشكال.

ويجري تبديد الزمن بمفاوضات ماراثونية حول ما يسمى بقضايا الحل النهائي وقضايا المرحلة الانتقالية، مما يعطي الفرصة للعدو لمزيد من الوقت، والسؤال: هل تعتقدون أننا سننال الحقوق الأساسية عن طريق المفاوضات التي يسبقها ويرافقها يومياً أعمال الاستيطان والاقتلاع والاستيلاء والتهويد؟ الأمر الذي أفقد الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني مصداقيته، وجعله يدور في حلقة مفرغة وهو يكرر التهديد تلو التهديد «بوقف المفاوضات إذا لم يتوقف الاستيطان» وتستمر المفاوضات ويستمر الاستيطان.

أيها الأخوة والأخوات

إن كل ما نشهده من وقائع مأساوية، هو حصيلة الاحتلال وسياساته، بالدرجة الأولى، ولكنه كذلك حصيلة نهج سياسي بني على مقولات وممارسات باتت بحاجة لمراجعة جذرية.

لقد اختلفنا على السياسة الراهنة منذ مؤتمر مدريد ـ وحتى أوسلو وما تلاه من اتفاقات ورفضنا النهج السياسي الذي اتبع، كما اختلفنا حول الوسائل والطرق المتبعة في البناء المجتمعي، وقد عبرنا عن رؤيتنا في هذه الأوراق التي تقدمنا بها في حوارنا الثنائي مع الأخوة في اللجنة المركزية لحركة فتح في لقائين طويلين في القاهرة وعمان متضمنة وجهة نظرنا وهي الأوراق التي تم توزيعها على الحركة الوطنية الفلسطينية بكل فصائلها وعلى الجمهور الفلسطيني.

إن التحديات السياسية والمصيرية التي يواجهها شعبنا، تطرح علينا مهمة التصدي لعدد من القضايا والأسئلة، بعضها مستقبلي وبعضها الآخر لازال راهناً وهي:

١ـ كيف نعيد للقضية الفلسطينية محوريتها ومركزيتها في الصراع الدائر في

المنطقة ونحافظ على أبعادها الثلاثة الوطنية والعربية والدولية؟

٢ـ أهمية توحيد الفهم حول طبيعة المرحلة كمرحلة تحرر وطني وما يترتب على ذلك من مهمات في بناء الذات.

٣ـ الوجهة السياسية المطلوبة والتي سيتم اتخاذها في مجابهة موقف الاحتلال من قضايا ما يسمى بالحل النهائي (وفي المقدمة منها: حق عودة الفلسطينيين المشردين إلى ديارهم، وفك المستوطنات وترحيل المستوطنين من الضفة والقطاع، القدس عاصمة لدولة فلسطين، السيادة الكاملة، المياه والانسحاب لحدود الرابع من حزيران) كحل مرحلي.

٤ـ مفهوم إعلان قيام الدولة المستقلة وبسط سيادتها ـ كيف؟ وعلى أي أساس؟ ومتى؟

٥ـ حاضر ومستقبل عملية الصراع في ضوء انتهاء العمر الزمني لاتفاقات أوسلو.

٦ـ تطوير الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني (داخل الوطن).

٧ـ مسألة الاعتراف بإسرائيل وآثاره السلبية، راهناً ومستقبلاً.

٨ـ إلغاء (أو تعديل) الميثاق الفلسطيني وتأثيرات ذلك على الشعب الفلسطيني وبخاصة في الشتات وعلى ذاكرة الأجيال في ظل تمسك الحركة الصهيونية بأهدافها الأساسية.

٩ـ مكانة مؤسسات م.ت.ف في القرار السياسي الفلسطيني، كمرجعية موحدة للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

١٠ـ وكيف نعيد بناء مؤسسات م.ت.ف على أساس التمسك ببرنامجها الوطني والآليات الديمقراطية المطلوبة لتحقيق ذلك.

١١ـ أهمية الفصل الوظيفي بين مؤسسات السلطة ومؤسسات المنظمة حتى تتمكن كل هيئة من القيام بدورها ومسؤولياتها.

١٢ـ دور الاتحادات الشعبية في المجتمع الفلسطيني، وضرورة تفعيلها على أسس وحدوية وديمقراطية.

لقد ذهبنا للحوار بهدف تجميع وتوحيد جهود وطاقات كافة القوى لمواجهة ودحر الاحتلال متمسكين بالثوابت الوطنية الفلسطينية وساعين لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني على أسس ديمقراطية ونجدد أمامكم تمسكنا على ما جاء في الأوراق المقدمة للحوار وهي تحت العناوين التالية:

أـ الإصلاح الديمقراطي في مؤسسات م.ت.ف وبدايتها تشكيل وانتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد باعتبار ذلك ضرورة وطنية. الأمر الذي يدعونا لتطوير وتفعيل المجلس الوطني الفلسطيني وإعادة النظر بجدية وجذرية بعضويته وطابع عمله مما يحوله فعلاً، إلى سلطة تشريعية تمثيلية

• إن كل ما نشهده من وقائع مأساوية، هو حصيلة الاحتلال وسياساته، بالدرجة الأولى، ولكنه كذلك حصيلة نهج سياسي بني على مقولات وممارسات باتت بحاجة لمراجعة جذرية.

• إن اشتقاق سياسة فلسطينية جديدة، يتطلب تفحص الأسباب والمفاهيم التي أوصلتنا لما وصلنا إليه.

حقيقية للشعب الفلسطيني.

ب ـ متطلبات إرساء وتعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني بدءاً بالسلطة التشريعية، بتحديد موعد لانتخابات هيئة تشريعية قبل نهاية هذا العام، وبما يعكس ويكرس المنطلقات والمراجع الوطنية لهذه الهيئة بعيداً عن اتفاقات أوسلو أو قيودها.

أيها الأخوة، أيتها الأخوات

إن اشتقاق سياسة فلسطينية جديدة، يتطلب تفحص الأسباب والمفاهيم التي أوصلتنا لما وصلنا إليه وفي مقدمتها:

أـ سياسة تضخيم العدو، وكأنما هو مالك القدرة الإلهية وتحجيم الذات وكأننا لاشيء ومجرد راكب عابر يمكن تجاوزه.

ب ـ سياسة الفصل بين المرحلي والاستراتيجي في عملية الصراع طويلة الأمد مع العدو.

ج ـ الترويج لمقولة نهاية مرحلة التحرر الوطني ودخول عصر الدولة، في الوقت الذي لازال فيه الوطن تحت الاحتلال.

د ـ ضعف إدراك معاني الخاص واشتقاق مهماته، وتجاهل العام وحفظ نواظم برنامجه الشامل لعموم الشعب والقضية مما أدى إلى الخوف بل الشرخ ما بين الداخل والشتات.

هـ المبالغة في نزعة القرار المستقل والتقليل من أهمية البعد العربي في الصراع.

و ـ الارتهان لمقولة الدولة الأعظم ووحدانيتها في السيادة على العالم (المقصود الولايات المتحدة) وإهمال الإمساك بسلاح قرارات الشرعية الدولية ومؤسساتها كمرجعية قانونية وسياسية وإطار بديل للمفاوضات الجارية.

وفوق ذلك وبعد أن أصبحت السلطة تتولى مسؤولياتها على بعض الوطن وبعض المجتمع الفلسطيني أصبحنا نعاني من تدمير جسور الثقة بين الجمهور والسلطة والقيادة، لأنها (أي السلطة) قدمت نموذجاً مليئاً بالثقوب والفجوات بحيث أصبحت مفردات الفساد والإفساد والتسيب وغياب القانون والقضاء هي السمة التي تطبع الوضع العام. فبدلاً من أن تعوض الفجوة السياسية القائمة وعدم تحقيق تقدم جدي على طريق الاستقلال في الواقع القائم، جرى تبديد الطاقات الذاتية وعناصر قوتها الشعبية الأمر الذي أدى إلى انتشار مناخات اللامبالاة والإحباط والتذمر. والأمثلة على ذلك كثيرة وكبيرة.

أيها الأخوة، أيتها الأخوات

عندما بدأنا هذه البداية النقدية تجاوزاً للأسلوب التقليدي في تقديم التحليل عن العدو والمعارك ضد الإمبريالية، ومسؤوليتها عن كوارثنا، قصدنا التركيز على العنصر الذاتي كونه عاملاً حاسماً في الصراع وهو صراع لازال قائماًوسيبقى صراعاً مصيرياً تناحرياً لن تحتويه تسوية ولا اتفاق ولا عشرات الاتفاقات، فقضية فلسطين لايمكن اختزالها بحكم ذاتي، ولا بأي تسوية مادام شعبنا يعيش القهر والظلم والشتات والاحتلال ومادام الوطن بكامله يعيش حالة اغتصاب عنصري.

فاتفاقات كمب ديفيد ومن ثم أوسلو ووادي عربة والقادم منها على المسار السوري ـ اللبناني ـ الإسرائيلي لن تكون نهاية الصراع، حتى ولو وقع تجاهل من هذا الفريق أو ذاك لجوهر الصراع. فإنه لن يلغيه لأنه عامل موضوعي مفروض بوقائع طموحات عدو محتل يسعى لأن ينتقل من حالة الاحتلال العسكري إلى الهيمنة ليس على فلسطين فحسب، بل على المنطقة كلها، مستنداً لقوته العسكرية الاستراتيجية.

والصراع لن ينتهي مادام شعبنا لم يسترد حقوقه، ويحقق استقلاله وسيادته الوطنية على أرضه، والصراع بالنسبة لشعبنا صراع وجود وليس صراع حدود، فهو صراع على العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني. لذا فإننا نؤكد أن طابع المرحلة هو التحرر الوطني بكل موجباتها دون إغفال أو إهمال للتداخل ما بين التحرري الوطني والبناء المجتمعي الديمقراطي وبما يحفظ لكل برنامج مكانته. كما إننا نؤكد على أن حسن الإداء والتخطيط والتنظيم والبناء الداخلي السياسي والثقافي والديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي، لخلق منظومة نظام سياسي متكامل هو الضمانة لإدارة صراع ناجح يفرض على العدو ما نريد بدلاً من أن يفرض هو علينا ما يريد.

وفي هذا المجال بات من الملح وضع الأمور في نصابها، باتجاه تصويب الثقافة وعملية البناء السياسي الوطني وحفظ حق الأجيال في أن تكمل المسيرة، وإذا كان من حقنا أن نرى

الواقع. ونقدر اللحظة السياسية، فليس من حق أحد أن يصادر حق الأجيال في إدارة صراع من نقاط متقدمة تحفظ للاشتباك مكانته في قادم الأيام والسنين وتصون الحقوق والأهداف.

وفي هذا الصدد نود الإشارة إلى مسألتين هامتين الأولى، من المسؤول عن تزوير ثقافة الأجيال عندما يصدر كتاب (التربية الوطنية) يحتوي نصوصاً تزوّر التاريخ والجغرافية الفلسطينية؟

ثم إلى متى يبقى الترويج لثقافة السلام المزعوم، بينما عدونا يعمل على نشر ثقافة الكراهية والاقتلاع والتهويد والعنف الدموي ضد شعبنا، وهل حقاً نحن في حالة سلام؟ أم هي تسوية لنا فيها رأي ورؤيا؟ ومهما كانت فهي ليست بسلام لماذا نخدع أنفسنا والرأي العام، ألم يحن الأوان لمصارحة الناس بالحقيقة كما هي تماماً؟

أيها الأخوة والأخوات

ومع ذلك وفوق كل ذلك ونحن ندعو إلى المراجعة الجادة ومساءلة الذات، وبناء استراتيجية سياسية جديدة وبنية جديدة، لانعتبر أن الزمن قد انتهى عند هذه الوقائع ولم يفت الوقت بعد، فالصراع طويل، وعطاء شعبنا العظيم كبير ولازال، المهم أن نحفظ طاقاته وعطاءاته باعتباره عنصر القوة الوحيد، وهو رصيدنا في مواجهة المحتل، بسياسة صائبة وإرادة حازمة يمكنه صنع المعجزات، كما صنع الثورة المسلحة والانتفاضة المجيدة.

تعالوا لنأخذ بالحكمة الصينية «بدلاً من لعن الظلام ألف مرة أضيئوا شمعة».

ولنبدأ بإعلاء شأن السلطة القضائية والفصل بين السلطات الثلاث لتقوم بواجباتها ومهامها واحترام قراراتها وأحكامها بعيداً عن تسلط أي جهة أو فرد أياً كان، ويوقف تعدي السلطة التنفيذية بإلزامها بالتشريعات والقوانين والقرارات الصادرة عن المرجعيات التشريعية، ووقف الاعتقال السياسي والملاحقة والتوقيف الاعتباطي وإطلاق سراح المعتقلين لأسباب سياسية في سجون السلطة، وصون الحريات العامة والخاصة وحماية حق التعبير عن الرأي ونقد السلطة والمساءلة، واحترام مؤسسات المجتمع المدني، وإجراء انتخابات للمجالس البلدية والقروية والتوقف عن سياسة التعيين.

والبدء بالتخطيط لاقتصاد فلسطيني مستقل وفك التبعية الاقتصادية والوحدة الجمركية مع إسرائيل وتوفير نظام صحي، وتوحيد المناهج الدراسية بما يخدم الهوية الوطنية وقانون عمل يراعي المصالح الخاصة والمشتركة للعمال وأصحاب العمل، والارتقاء بدور وزارتي شؤون الأسرى والشؤون الاجتماعية المعنية برعاية هذه الشريحة من شعبنا، والعمل على إخراج المعتقلين والأسرى من سجون الاحتلال دون تمييز.

● فاتفاقات كمب ديفيد ومن ثم أوسلو ووادي عربة والقادم منها على المسار السوري - اللبناني - الإسرائيلي لن تكون نهاية الصراع.

● الصراع لن ينتهي مادام شعبنا لم يسترد حقوقه، ويحقق استقلاله وسيادته الوطنية على أرضه، والصراع بالنسبة لشعبنا صراع وجود وليس صراع حدود

حول الإعلان عن قيام دولة فلسطين وتجسيد سياستها:

لقد أتيحت للمجلس المركزي الفرصة التاريخية المناسبة في ١٩٩٩/٥/٤ تاريخ انتهاء العمر الزمني لاتفاقات أوسلو، بإعلان قيام دولة فلسطين وبسط سيادتها باعتبارها شأناً فلسطينياً خاصاً، وحقاً من حقوقه والآن نعود للوقوف أمام هذه القضية مجدداً، وكما ورد في البيان المشترك بيننا وبين الأخوة في حركة فتح بعمان، فإننا نجدد تأكيدنا على إعلان قيام الدولة وبسط سيادتها على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، واستناداً لحق شعبنا المطلق بالاستقلال ووفقاً لشرعة الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية، وقرارنا هذا يمثل رافعة لقوى شعبنا وتياراته المختلفة في مواجهة الاحتلال وسياساته ومن أجل تحقيق مشروعه الوطني، وفي ذات الوقت فإننا نحذر من بعض السيناريوهات وبخاصة الإسرائيلية، والتي تستهدف مقايضة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، مقابل معاهدة سلام نتخلى فيها عن القدس وعن حق اللاجئين في العودة وعن أجزاء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

وكما ورد في البيان المشترك بعمان بيننا وبين الأخوة في فتح فإن الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بقرار وطني مستقل وبالاستناد لقرارات الشرعية الدولية التي تستجيب للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في أرض وطنه وبحقه في تقرير مصيره بات مهمةوطنية تستوجب الأعمال التحضيرية لإنجاز هذه الخطوة.

كما وأننا ندعو للنهوض بدور الاتحادات الشعبية والمهنية لما تمثله هذه الاتحادات من قطاعات أساسية في المجتمع ومكون رئيسي من مكوناته، وهي التي قامت بأدوار هامة في إبراز الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني ولهذا بات يتطلب وضعها: توحيدها في الوطن والشتات وانتخاب هيئاتها باعتماد التمثيل النسبي كآلية ديمقراطية، وتفعيل دورها ومكانتها في خدمة قطاعاتها الممثلة لها، وفي خدمة وبناء الوطن.

إننا لانتقدم بهذه الأوراق من قبيل الدعاية والإعلان، ولا بهدف إبراء الذمة بل إننا على استعداد كامل لحمل المسؤولية الجماعية بجهد وطني موحد، ونحن في وضع ليس فيه مغانم، بل هو أصعب من الصعب وهو زمن المقاوم وحمل الراية وتحدي العقبات والزمن الرديء والضغوطات.

وعليه ندعو الجميع للتعامل معها بجدية عالية، حتى لانعود إلى المربع الأول الذي كنا عليه ما قبل الحوار، والذي لن يكون مفيداً ولا مريحاً لأحد وبخاصة لشعبنا.

أيها الأخوة وأيتها الأخوات

في ظل هذا الحال كقضية وشعب لابد أن نرى ما نشأ من عوامل في محيطنا السياسي، فمهما قيل وقلنا بها، فهي لاشك مؤثرة على الوضع الراهن وعلى مستقبل المنطقة، ونقصد بذلك المستجد المتمثل بعودة مجرى التفاوض السوري - الإسرائيلي للحياة بعد أربع سنوات من الجمود.

إن أي نزعة تميل للاستهانة بهذا التطور هي نزعة ضارة، وستكون قاصرة عن رؤية الحدث السياسي الجديد وقراءة عناصره بإمعان، كذلك فإن أي نزعة تسعى لتوظيف الحدث باتجاه إثارة الفزع في الصف الوطني الفلسطيني، من مدخل يقول (الحقوا حالكم وإلا فاتكم القطار)، فهي نزعة عدا عن كونها ضارة، بل هي خطرة أيضاً لأنها تؤدي إلى دفع الحبوب إلى طاحونة العدو ليثمرها في خدمة غاياته السياسية.

والسؤال الآن، ما هو تأثير هذا المستجد على الواقع الفلسطيني؟

أولاً: سترى الإدارة الأمريكية، في العودة للعملية التفاوضية المعطلة منذ سنوات على المسار السوري - الإسرائيلي (ومن ثم اللبناني) إنجازاً كبيراً لسياستها الشرق أوسطية، وفي توسيع مساحة التسوية لفرض الاستقرار وتوظيفه لصالح إطباق هيمنتها على المنطقة بالشراكة مع حليفتها الاستراتيجية إسرائيل (باعتبار ذلك ثابتاً استراتيجياً من ثوابتها) كما سترفق ذلك بسيل من التطمينات اللفظية للطرف الفلسطيني وتخديره بالوعود كي تحافظ على الهدوء الذي يمكنها من الإمساك بالمنطقة كاملة، باعتبارها أولوية في سياستها

لهذه المرحلة.

ثانياً: ستندفع العديد من البلدان العربية (ومنها من يقف في طابور الانتظار) للتطبيع وإقامة علاقات عادية مع إسرائيل تحت ذريعة أن التسوية على المسارات العربية أنجزت والسلام قد تحقق (حسب مفهومها) وبالتالي ترفع تحفظاتها السابقة عن العلاقة مع «إسرائيل».

ثالثاً: ستتصرف الحكومة الإسرائيلية مع الطرف الفلسطيني بالمزيد من العنجهية وإدارة الظهر للاتفاقات الموقعة معه (على رداءتها) تحت قول «أن ليس لكم إلا الاستجابة لما نقرره نحن وليس كما تريدون أنتم».

أي بمعنى استمرار المشاغلة لأطول مدى ممكن، وبأقل الأثمان الممكنة، مع استعدادهم لطي الملف الفلسطيني وإغلاقه على شروط إسرائيلية.

إن هذه الاحتمالات لايتحمل مسؤوليتها هذا الحدث لوحده، بل هي أيضاً تداعيات لسياسة قاصرة قامت على اتفاقات تنازلية أدارت الظهر للإجماع الوطني وبرنامج م.ت.ف وقرارات مؤسساتها.

أيها الأخوة، والأخوات

أن التطورات الجارية أول ما تستوجب إعطاء الأولوية لبناء العامل الذاتي الفلسطيني، على أسس ديمقراطية شاملة، والتخلي عن روح العسكرة والتسلط والفساد وغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبديلها هو بسيادة القانون والقضاء والمؤسسة المحترمة التي تكسب ثقة الشعب.

وبدون امتلاك موقف سياسي واضح وإرادة سياسية ثابتة قوية، ومعززة بعنصر القوة الشعبية الفلسطينية وتفعيل الحالة الجماهيرية بروح الثقة والصمود، لايمكن مجابهة العدو والصمود أمام مخططاته وبخاصة في ظل التطورات الأخيرة.

كما لايمكن امتلاك رافعة عربية قبل توليف رافعة وطنية فلسطينية،تؤسس لحالة عربية أولاً، وما يتبعها من أهمية خلق عوامل إقليمية ودولية، تدرك أن لاحل ولا سلام ولا استقرار في المنطقة بدون نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية، وإن الاتفاقات والتسويات مع الدول العربية، لاتؤمن الاستقرار في المنطقة إذا لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقه بالعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس في مجابهة هذه التحديات والتطورات السياسية نتقدم بالمقترحات التالية لبناء سياسة فلسطينية جديدة وهي:

أولاً: وقف المفاوضات الجارية فوراً، ومطالبة إسرائيل ضرورة الإلتزام بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية منذ القرار (١٨١-١٩٤) وحتى اليوم، وعدم

● تعالوا لنأخذ بالحكمة الصينية «بدلاً من لعن الظلام ألف مرة أضيئوا شمعة».

● أن التطورات الجارية أول ما تستوجب إعطاء الأولوية لبناء العامل الذاتي الفلسطيني، على أسس ديمقراطية شاملة، والتخلي عن روح العسكرة والتسلط والفساد وغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبديلها هو بسيادة القانون والقضاء والمؤسسة المحترمة التي تكسب ثقة الشعب.

السماح باستمرار استخدام عامل الزمن للصالح الإسرائيلي.

ثانياً: بناء إجماع وطني فلسطيني على الثوابت الوطنية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس واعتبار القضايا المصيرية الفلسطينية كخطوط حمراء ولايحق لأحد المساس بها أو التنازل عنها: (حق العودة للاجئين، القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، تفكيك الاستيطان وترحيل المستوطنين، السيادة على الأرض والمياه، والحدود، وتجسيد سيادة الدولة على الأراضي المحتلة عام ٦٧ بقرار مستقل وبدون مقايضة أو تفاوض.

ثالثاً: تشكيل لجنة من المجلس المركزي تتولى وضع آليات فعالة ومحددة الوقت، لتشكيل وانتخاب مجلس وطني جديد، من أجل تفعيل وتطوير مؤسسات م.ت.ف.

رابعاً: الفصل بين وظيفة ودور هيئات م.ت.ف وهيئات السلطة، وتفعيل دور هيئات م.ت.ف وانتظام اجتماعاتها باعتبارها المرجعية الوحيدة لشعبنا بكامل هيئاته.

خامساً: متابعة الجهود لإدارة حوار وطني مع القوى التي لازالت خارج الحوار وإقامة جسور ثقة وبدايتها بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمناضلين من سجون السلطة، وإطلاق حرية العمل السياسي للجميع.

سادساً: تنشيط العمل بلجان الدفاع عن حق العودة ومجابهة كل المحاولات الساعية لاستبداله بالتعويض أو التوطين أو التهجير، وتحويل هذا الجهد إلى مناشطة جماهيرية واسعة في الوطن والشتات.

سابعاً: وضع أجندة لإجراء انتخابات للمجالس البلدية والقروية، وللجان الشعبية في المخيمات في كل المواقع وبروح ديمقراطية عالية.

ثامناً: تفعيل دور الاتحادات الشعبية وعقد مؤتمراتها على أسس جديدة ناظمة للوحدة والديمقراطية وعلى أساس التمثيل النسبي.

تاسعاً: تفعيل دور المجلس المركزي بعقد دوراته وفق اللائحة المقرة، لأعماله وصلاحياته وقيام لجانه بدورها ورفع تقاريرها للمجلس المركزي في كل دورة من دوراته.

عربياً: ندعو لتبني السياسة التالية:

أولاً: يتحدد موقفنا بتأييد ودعم عودة أي أرض عربية لأصحابها والسيادة الكاملة عليها، دون أن يعني ذلك التسليم بنهاية الصراع مع العدو باعتباره صراع حدود بين هذه الدول وإسرائيل، فالصراع بالنسبة لنا لازال صراع وجود والإعلان على أي تسوية لن تنال من محورية مركزية القضية الفلسطينية في الصراع الدائر.

ثانياً: توحيد الموقف الفلسطيني على الساحة اللبنانية تحت شعار لا للتهجير، لا للتوطين، نعم لحق العودة والسعي لأفضل علاقة مع السلطة اللبنانية ونؤيد فرض سيادتها على كل الأراضي اللبنانية مع ضمان الحقوق الاجتماعية والانسانية والسياسية للفلسطينيين في لبنان إلى أن تحين عودتهم لفلسطين.

ثالثاً: ندعو للتصدي لتطبيع العلاقات مع إسرائيل من أي بلد عربي، خاصة وأن الأرض الفلسطينية لازالت محتلة، والشعب الفلسطيني لازال بأغلبيته مشرداً عن وطنه.

رابعاً: الطلب من الدول العربية وبخاصة المضيفة، التمسك بحق العودة بموجب القرار الدولي (١٩٤) والعمل على مجابهة أية محاولة تسعى لاستبدال حق العودة بأية حلول أخرى.

أيتها الأخوات أيها الأخوة

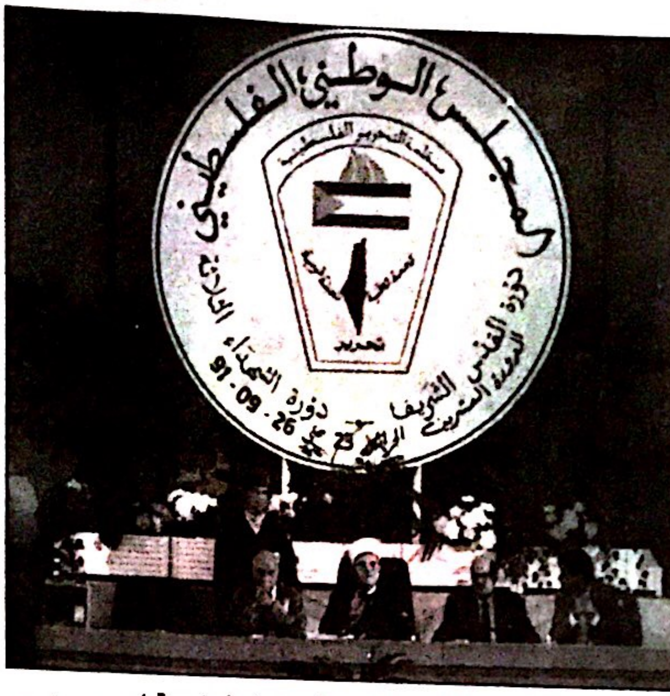
إننا نواجه تحديات كبرى، ومحطة خطيرة وهي أكبر من غيرها من المحطات السابقة ويتوقف على شعبنا وقواه ومؤسساته الوطنية الصمود أمام هذه التحديات وتجاوز مخاطرها، وصون القضية الوطنية الفلسطينية وموقعها في الصراع الدائر كقضية شعب ناضل لأكثر من قرن ضد الاحتلال والتهويد. وإننا على ثقة أن بإمكاننا الانتصار على هذه التحديات والمخاطر بوحدة شعبنا وديمقراطيته وبوحدة مؤسساته وديمقراطيتها.

إننا نعلن أمامكم ولكل الشعب الفلسطيني أننا لسنا بصدد صياغة بيان تقليدي يصدر عن مجلسكم، بل بصدد دعوتكم لفتح حوار حول كافة القضايا المطروحة من أجل أخذ قرارات ورسم سياسات جادة، وإلا سنكرر الذات في عبث لاطائل منه، ويبقى الاختبار مرهوناً بنا جميعاً، وبمدى الجدية والجدارة في تكريس المؤسسة الحاملة للمهام ■■

بيان المجلس المركزي

في دورة انعقاده من ٢-٣ شباط ٢٠٠٠

أصدر المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من ٢-٣ شباط ٢٠٠٠ بياناً ختامياً فيما يأتي أبرز ما جاء فيه:



عقد المجلس المركزي دورة اجتماعاته العادية برئاسة الأخ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة غزة يومي الثاني والثالث من شباط الجاري.

وقد افتتح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الجلسة بدعوة الأعضاء للوقوف دقيقة صمت ثم قراءة الفاتحة على أرواح شهداء شعبنا الأبرار، كما حيا أسرى الحرية خلف قضبان سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وقد تقدم رئيس المجلس الأخ سليم الزعنون بمشروع جدول أعمال الدورة الذي أُدخلت عليه بعض التعديلات من خلال مقترحات أعضاء المجلس على النحو التالي:

أولاً: تقرير اللجنة التنفيذية

ثانياً: الوضع السياسي.

ثالثاً: المفاوضات الانتقالية والنهائية.

رابعاً: تجسيد إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.

أ ـ تقرير لجنة الوحدة الوطنية.

ب ـ تقرير لجنة الدستور.

ج ـ اللاجئون.

خامساً: تفعيل وتطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

سادساً: الوضع الداخلي الفلسطيني.

وقد قرر المجلس المركزي مايلي:

أولاً: تجسيد سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة هذا العام

يؤكد المجلس المركزي مجدداً على أن دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، هي الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني، وعلى أساس قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) (2D)، لعام ١٩٤٧، وتجسيداً لإعلان الاستقلال لعام ١٩٨٨.

إن الشعب الفلسطيني بتضحياته واستمرار صموده الأسطوري، هو صاحب قرار تجسيد سيادة الدولة المستقلة، وإن منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني هي المرجع الأعلى لهذا القرار الوطني، غير القابل للتفاوض أو النقض من أي طرف.

وعليه، فإن المجلس المركزي يؤكد على ضرورة إعلان تجسيد سيادة دولة فلسطين خلال هذا العام، وعلى ضرورة اتخاذ كافة الخطوات والإجراءات والاتصالات الدولية اللازمة لتحقيق ذلك.

ويكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية بمتابعة واستكمال أعمال اللجان التي شكلها المجلس، بما فيها لجنة الدستور ولجان خطط البناء السياسي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي وإعداد التشريعات اللازمة.

ثانياً: المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية

إن المجلس المركزي وقد استمع إلى تقارير وافية عن المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية على الصعيدين الانتقالي والنهائي، يؤكد على ضرورة تنفيذ الجانب الإسرائيلي لجميع استحقاقات المرحلة الانتقالية في جميع المجالات دون إبطاء أو تأخير.

ويرفض المجلس المركزي جميع المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى التهرب من تنفيذ تلك الاستحقاقات، ويعتبر المجلس أن عدم تقيد الحكومة الإسرائيلية بالمواعيد المقررة لإعادة الانتشار، إنما يُلحق الضرر بعملية السلام برمتها.

إن المجلس المركزي يعتبر التنفيذ الإسرائيلي لاستحقاقات المرحلة الانتقالية، إنما يُشكل شرطاً لازماً لتقدم مفاوضات الوضع النهائي، ويرى المجلس أن تنصل الحكومة الإسرائيلية من تنفيذ هذه الاستحقاقات والالتزامات والتعهدات، إنما يؤكد عدم جدية الحكومة الإسرائيلية تجاه عملية السلام برمتها.

وقد سجل بعض الأخوة موقفهم بضرورة إجراء مراجعة شاملة لكل عملية السلام مع الجانب الإسرائيلي وإعادة بنائها على أسس جديدة.

ثالثاً: قضايا الوضع النهائي:

إن المجلس المركزي وانطلاقاً من الثوابت الوطنية الفلسطينية التي أقرتها مجالسنا الوطنية المتعاقبة، واستناداً إلى وثيقة إعلان الاستقلال الوطني وقرارات الشرعية الدولية، فإنه ومع بدء مفاوضات الوضع النهائي يؤكد على ما يلي:

أ) قضية اللاجئين:

يؤكد المجلس المركزي حق اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم في العودة إلى ديارهم ووطنهم تطبيقاً للقرار الدولي ١٩٤، ويؤكد المجلس أن عودة اللاجئين الفلسطينيين هي حجر الزاوية في كل عملية

السلام، ولايمكن أن يقوم سلام أو يتحقق استقرار واللاجئون الفلسطينيون مشردون في المنافي بلا مستقبل وبلا حقوق.

وفي هذا المجال يؤكد المجلس المركزي رفضه المطلق والقاطع للموقف الإسرائيلي الذي يتنكر لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ولكافة المحاولات الرامية إلى توطين وتشريد اللاجئين وحرمانهم من العودة إلى وطنهم وديارهم، ويدعو المجلس المركزي كافة الجهات العربية والدولية إلى الوقوف بحزم في وجه المحاولات الرامية إلى توطين اللاجئين وحرمانهم من حق العودة إلى ديارهم.

ب) حتمية الانسحاب الإسرائيلي الشامل:

يؤكد المجلس المركزي تمسكه المطلق بالإنسحاب الاسرائيلي الشامل والكامل من جميع الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس إلى حدود الرابع من حزيران ٦٧ تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢.

ويرفض المجلس كافة المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى التهرب من قرارات الشرعية الدولية، ذلك أن عملية السلام التي انطلقت في مدريد قد نصت على تطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ج) الاستيطان الإسرائيلي باطل وغير شرعي:

إن المجلس المركزي يُدين قيام الحكومة الإسرائيلية ببناء المستوطنات وسرقة الأرض والمصادر الطبيعية، وهدم البيوت وشق الطرق الإلتفافية خلافاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات المبرمة.

ويؤكد المجلس أن الاستيطان إنما قام بقوة الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا، وبالتالي هو باطل وغير شرعي ولابد من إزالة وتفكيك كافة المستوطنات الإسرائيلية من أرضنا الفلسطينية والانسحاب الإسرائيلي العسكري والمدني إلى حدود الرابع من حزيران ٦٧.

د) القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة:

إن القدس الشريف هي عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة وأن السلام لن يتحقق إلا بعودة القدس الشريف عاصمة لدولتنا حرة يرفرف فوقها علم دولة فلسطين المستقلة.

وإن المجلس المركزي يدعو المجتمع الدولي إلى ضرورة التحرك الفاعل والحاسم لفرض احترام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية التي رفضت الضم والاستيطان الإسرائيلي للقدس الشريف.

رابعاً: لجنة وطنية عليا للإشراف على المفاوضات:

إن المجلس المركزي وانطلاقاً من اهمية مشاركة كافة الفصائل والقوى لتعزيز الأداء التفاوضي وصولاً إلى إنجاز مهامنا الوطنية في السيادة والاستقلال، يقرر تكليف اللجنة التنفيذية بتعزيز اللجنة الوطنية العليا للاشراف على سير المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية على أن تباشر اللجنة عملها على الفور.

خامساً: اتفاقية جنيف الرابعة:

يرحب المجلس المركزي بانعقاد مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة حول الانتهاكات الإسرائيلية، وذلك في يوم ١٥ يوليو/ تموز الماضي، ويطالب المجلس الدول الأطراف بوضع بيان المؤتمر موضع التنفيذ واستئنافه للنظر في استمرار انتهاكات إسرائيل للاتفاقية ووضع حد لها.

سادساً: تفعيل مؤسسات ودوائر منظمة التحرير:

إن المجلس المركزي وأمام ضرورة النهوض بأعباء المهام الوطنية الكبرى الملقاة على عاتق شعبنا وقيادته منظمة التحرير الفلسطينية، وأمام استحقاقات المرحلة الراهنة يقرر تشكيل اللجان المختصة لتفعيل مؤسسات ودوائر المنظمة على أن تتقدم هذه اللجان بتقاريرها إلى اللجنة التنفيذية لاتخاذ القرارات اللازمة، وفي هذا المجال يقرر المجلس مايلي:

أ) يكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني لتقديم دراسة لتشكيل المجلس الوطني القادم وفقاً لمواد النظام الأساسي وقرارات المجلس الوطني بهذا الصدد.

ب) التأكيد على تفعيل دور وانتظام اجتماع دورات المجلس المركزي كما تنص عليها لائحته الداخلية.

ج) يدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى تفعيل وتطوير أدائها والالتزام بدورية اجتماعاتها وفقاً للائحتها الداخلية، والقيام بمسؤوليتها كمرجعية للسلطة الوطنية ومسؤوليتها عن متابعة أعمالها.

د) استناداً للدور التاريخي والهام للاتحادات والمنظمات الشعبية في مسيرة نضال شعبنا، وبصفتها إحدى القواعد الأساسية لجماهير شعبنا في عملية بناء المجتمع المدني، فإن المجلس المركزي يدعو جميع الاتحادات والمنظمات الشعبية لعقد مؤتمراتها العامة على أسس مهنية ديمقراطية واعتماد قاعدة التمثيل المناسبة التي يقررونها، وبما يضمن تفعيل وتطوير وتوحيد هذه المنظمات والاتحادات في مدة أقصاها النصف الثاني من هذا العام.

ويدعو الجهات المعنية لتقديم كل أشكال الدعم والإسناد لهذه الاتحادات لإنجاز هذا الهدف الكبير، وإعادة تفعيل المجلس الأعلى للمنظمات الشعبية.

سابعاً: تعزيز الوحدة الوطنية:

يؤكد المجلس على استمرار لجنة الحوار الوطني في أداء مهامها لاستكمال الحوار الوطني الشامل مع جميع القوى والأحزاب والفعاليات الوطنية، وتوفير الظروف والمناخات المساعدة لذلك، بما يعزز وحدة شعبنا وقوانا الوطنية لإنجاز هدف شعبنا الكبير في تحرير الأرض والإنسان وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ثامناً: تعزيز دور المرأة الفلسطينية في الحياة الوطنية:

يقرر المجلس المركزي وانطلاقاً من وثيقة إعلان الاستقلال والدور الريادي للمرأة الفلسطينية في كافة مجالات العمل الوطني وتوسيع مشاركة المرأة في دوائر صنع القرار كافة.

تاسعاً: تعزيز البناء الوطني

إن المجلس المركزي يؤكد على أن الديمقراطية ومبدأ الفصل بين السلطات هو خيار الشعب الفلسطيني لبناء سلطته الوطنية ودولته المستقلة، وانطلاقاً من هذه القاعدة فإن المجلس المركزي يدعو اللجنة التنفيذية والسلطة الوطنية إلى تعزيز الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام استقلالية القضاء، وتطوير الجهاز القضائي، وتكريس مبدأ المساءلة والشفافية والمحاسبة وسيادة القانون، وصون الحريات العامة للمواطنين وإجراء انتخابات المجالس البلدية والقروية بما يعزز المسؤولية الوطنية والحياة الديمقراطية.

وفي الختام يتوجه المجلس المركزي لأمته العربية المجيدة، وللدول العربية الشقيقة من أجل مواصلة دعم نضال الشعب الفلسطيني لإحقاق حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وحق شعبنا في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ودعم الجهود المبذولة للاخوة في سوريا ولبنان للانسحاب الإسرائيلي من الجولان وجنوب لبنان.

وقد وقف المجلس المركزي أمام استمرار معاناة العراق الشقيق من خلال استمرار الحصار الظالم عليه وهو يحيي صمود شعبه العظيم ويطالب برفع الحصار عنه.

ويدعو المجلس المركزي إلى ضرورة تعزيز التضامن العربي، ويشيد المجلس المركزي بالدعم العربي لتعزيز صمود شعبنا في أرضه وفي قدسه الشريف ■■

الرفيق أبو علي مصطفى يعقد مؤتمراً صحفياً بعد اختتام أعمال المجلس المركزي

عقد الرفيق أبو علي مصطفى على أرض الوطن صباح يوم الجمعة ٢٠٠٠/٢/٤ لقاء شارك فيه عدد من مندوبي وكالات الأنباء والصحف المحلية والخارجية.

وقد أشار الرفيق أبو علي في بداية المؤتمر إلى المنعطفات التي على أساسها شاركت الجبهة الشعبية في أعمال المجلس المركزي، وقد حدد هذه المنعطفات بثلاثة وهي:

١ـ موقف الجبهة الأساسي المعبر عنه منذ مسار مدريد.

٢ـ استشعار الجبهة بالخطورة التي تواجه القضية الوطنية من خلال القضايا الكبرى التي تسمى قضايا الحل النهائي، وهو ما دعانا إلى بدء حوار وطني بدأناه بحوار ثنائي مع اللجنة المركزية لحركة فتح قام على أساس تحديد ثوابت سياسية وعلى عنوان تنظيمي يتناول بناء مؤسسات م.ت.ف.

وعليه اتفقنا على المشاركة في أعمال المجلس المركزي لترسيم ما توصلنا إليه في الحوار.

٣ـ دفع الأمور نحو مراجعة جادة، وهو ما أكدت عليه كلمتنا في المجلس المركزي.

وفي ظل الخلاف على هذه النقطة حرصت الجبهة على تسجيل وجهة نظرها بالإشارة في البيان إلى هذا الخلاف وعدم اقتصار تسجيله في المحاضر فقط.

بعد ذلك استعرض الرفيق أبو علي أهم ما جاء في البيان الصادر عن المجلس المركزي مشيراً إلى أن البيان قد احتوى شقين أساسيين:

الأول: يتعلق بمسار التسوية، وهو موضوع خلاف أساسي.

الثاني: تأكيد على الثوابت الوطنية والقضايا المصيرية والأساسية التي توحد الشعب في الوطن والشتات.

وبهذا الصدد أكد أنه كان هناك توحد تجاه هذه الثوابت باعتبارها خطوطاً حمراء، كما أبرز أهمية النص الذي يشير إلى أن عودة اللاجئين تشكل حجر الزاوية لأي عملية سلام.

وبصدد البناء الداخلي في م.ت.ف أشار الرفيق أبو علي إلى النقاش والجدل الذي طال الدعوة إلى إعادة تشكيل المجلس الوطني وإلى إصرار الجبهة على أن يخرج المجلس بقرار محدد في ضوء ما جرى الاتفاق عليه في الحوار الثنائي مع حركة فتح في عمان.

وفي نهاية الأمر أشار إلى أن النتائج على صعيد البناء الداخلي كانت على النحو التالي:

ـ تشكيل وانتخاب مجلس وطني جديد، وقد كلف المجلس كل من اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني بمتابعة هذا الأمر.

ـ الفصل بين وظائف وهيئات م.ت.ف وبين هيئات ووظائف السلطة.

ـ الإلتزام باللوائح الداخلية في تفعيل مؤسسات م.ت.ف.

ـ تفعيل الحوار مع القوى التي لازالت خارج إطار هذه العملية.

وأشار بهذا الصدد إلى موقف الجبهة الشعبية الذي طالب عند الصياغة بضرورة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين من سجون السلطة، وإلى إعادة تأكيد هذا الموقف في جلسات المجلس بعد رفض إدراج ذلك في لجنة الصياغة، كما أشار إلى تحدث العديد من القوى السياسية في هذه النقطة مطالبين بوقف الاعتقال السياسي والإفراج عن المعتقلين.

وفي ختام حديثه عما احتواه البيان أشار إلى بعض القرارات التي تتصل بانتخاب المجالس البلدية، وبعقد المؤتمرات للاتحادات الشعبية، وإلى إعادة النظر في بعض مناهج التعليم على قاعدة التأكيد على فلسطين بهويتها وجغرافيتها، وهو أمر اعتبرته الجبهة الشعبية في غاية الأهمية كونه يتصل بحقوق وبثقافة الأجيال بفلسطين، مؤكداً في نفس الوقت أن الجبهة ستتابع تطبيقات هذا القرار، فضلاً عن القرارات الأخرى التي تتصل بالشأن الفلسطيني باعتبارها تحتاج لآليات تنفيذية حتى لاتتحول حبراً على ورق.

وفي معرض رده على سؤال بشأن موعد الإعلان عن الدولة الفلسطينية أشار الرفيق أبو علي مصطفى إلى أن موقف الجبهة الشعبية يركز على ضرورة توفير مقومات وأساسها المقومات الداخلية حتى نستطيع تجسيد إعلان الدولة عدا عن كون هذا الأمر معركة اشتباك مع الاحتلال، كما أكد على أن تجسيد الدولة يجب ألا يخضع للمفاوضة أو المقايضة باعتباره يخص الشعب الفلسطيني وهو حق من حقوقه التي كفلتها قرارات الشرعية الدولية.

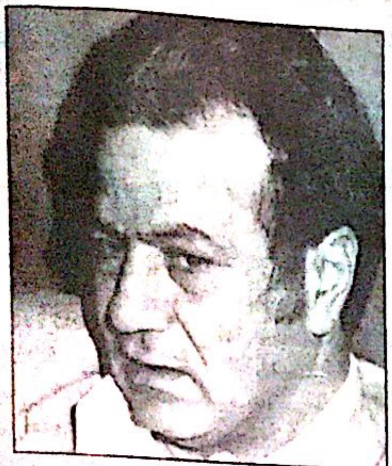
وعن تقييم الجبهة الشعبية لنتائج أعمال المجلس المركزي أشار الرفيق أبو علي إلى أن النتائج تعتبر خطوة إلى الأمام لكنها دون الطموح الذي نسعى إليه سواءً على الصعيد السياسي أو على الصعيد التنظيمي.

وقد أكد رداً على سؤال آخر بأن قرار مشاركة الجبهة أفضل من المقاطعة حيث كان لهذه المشاركة دور في النتائج، ودور وفاعلية واضحة وتأثير في مستوى المداخلات التي تقدم بها الآخرون.

وفي الختام أكد على حرص الجبهة بمتابعة الصلة والحوار مع الأخوة في حماس وحركة الجهاد الإسلامي ومنظمات من فصائل م.ت.ف، وإن هذه الحوارات كانت ولازالت قائمة.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
قطاع غزة
٢٠٠٠/٢/٤م.

الدكتور جورج حبش يستقبل الأخ فاروق القدومي



استقبل الدكتور جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مقره بدمشق الأخ فاروق القدومي وزير خارجية دولة فلسطين والوفد المرافق له.

وقد شارك في اللقاء الرفيق أبو أحمد فؤاد والدكتور ماهر الطاهر عضوي المكتب السياسي للجبهة.

دار البحث خلال اللقاء حول آخر التطورات السياسية على المستويين الفلسطيني والعربي.

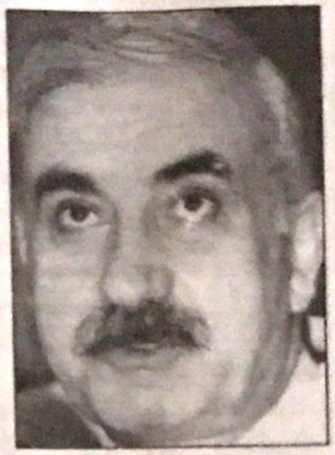
وقد أكد الجانبان على ضرورة وقف المفاوضات الجارية على المسار الفلسطيني، وإيجاد مرجعية أخرى للمفاوضات تستند إلى قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

كما أكدا على أهمية إحياء منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها والعمل على تشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد تشارك به كافة القوى والاتجاهات السياسية في الساحة الفلسطينية.

وقد عبر الطرفان عن إدانة الشعب الفلسطيني للعدوان الإسرائيلي الغاشم على لبنان وتهديدات حكام إسرائيل ضد الشعب اللبناني الصامد. وطالبا الدول العربية شعوباً وحكومات الوقوف عملياً إلى جانب لبنان وسوريا وفلسطين لاستعادة كامل الحقوق العربية.

المكتب الصحفي
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
٢٠٠٠/٢/٢٢

د. حبش يبرق للرئيس اللبناني إميل لحود





فخامة الرئيس/ إميل لحود
رئيس الجمهورية اللبنانية المحترم
تحية فلسطين والعروبة،

باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قيادة وكوادر وأعضاء، وباسم الشعب الفلسطيني، وباسمي شخصياً، نعبر لكم عن تقديرنا العالي لمواقفكم الشجاعة في مواجهة العدو الصهيوني واعتداءاته الإجرامية على الشعب اللبناني الشقيق وقتل الأبرياء وتدمير المنشآت المدنية.

وأود أن أؤكد لكم دعمنا وتأييدنا بدون حدود، ووقوفنا إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق ومقاومته الباسلة.

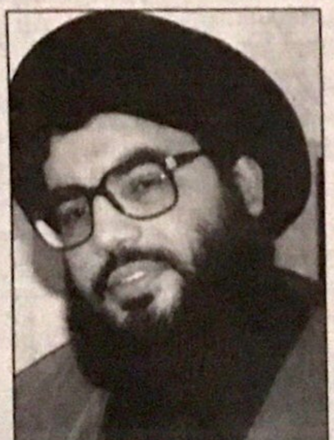
إن الشعب اللبناني الشقيق بقيادتكم الشجاعة يخوض معركة عادلة من أجل طرد المحتل الغاصب عن كل شبر من أرض لبنان.

إن هذا النضال البطولي مثار فخر واعتزاز لكل أمتنا العربية ولكل الشرفاء في العالم.

لكم التحية والتقدير.

أخوكم د. جورج حبش
الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

ويبرق للسيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله



الأخ العزيز، السيد حسن نصر الله
الأمين العام لحزب الله
تحية فلسطين والعروبة،

باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قيادة وكوادر وأعضاء، وباسم الشعب الفلسطيني، وباسمي شخصياً، أود أن أؤكد لكم دعمنا وتأييدنا ووقوفنا إلى جانبكم في نضالكم البطولي ضد العدو الصهيوني، وأثمن عالياً فعالياتكم النضالية الشجاعة التي جعلت العدو الفاشي المجرم يدرك بأن لعدوانه على لبنان واحتلاله لأرضه ثمناً غالياً جداً، لم يعد قادراً على دفعه، وجعله يُقر بالإنسحاب الكامل من كل شبر من أرض لبنان الشقيق.

أخي العزيز،

إنكم بنضالكم وتضحياتكم، وبإمكاناتكم المادية المتواضعة وقيادتكم الحكيمة والشجاعة، وامتلاككم للإرادة والتصميم العاليين، هزمتم هذا العدو العنصري المتغطرس، ونسفتم مقولة (الجيش الإسرائيلي لايقهر)، وأثبتم للعالم أجمع بأن أصحاب الحق وأصحاب القضايا العادلة هم المنتصرون حتماً.

والعدوان إلى زوال مهما طال الزمن
لكم التحية والتقدير
ومن خلالكم لكل الأخوة قيادة وأعضاء حزب الله

أخوكم د. جورج حبش
الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

ويبرق لرئيس مجلس الوزراء اللبناني السيد سليم الحص



دولة رئيس مجلس الوزراء/ سليم الحص المحترم
تحية فلسطين والعروبة،

باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قيادة وكوادر وأعضاء، وباسم الشعب الفلسطيني، وباسمي شخصياً، أود أن أعبر لكم عن دعمنا وتأييدنا ووقوفنا إلى جانبكم في مواجهة الهجمة الصهيونية العنصرية على لبنان الشقيق شعباً ومقدرات.

إن الشعب الفلسطيني بكل فئاته، داخل الوطن وفي مناطق اللجوء والشتات يقف إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق ومقاومته الباسلة من أجل طرد المحتل الصهيوني عن كل شبر من أرض لبنان.

إن البطولات والتضحيات التي يقدمها الشعب اللبناني ومقاومته الوطنية والإسلامية مثار فخر واعتزاز لكل الأمة العربية ولكل الشرفاء والأحرار في العالم.

لكم التحية والتقدير.

أخوكم
د. جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

بيان من الحزبين الشيوعيين في سورية ولبنان
ليتعزز صمود الشعب اللبناني ضد العدوان الإسرائيلي الغادر

التقى، في دمشق وفد من المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني برئاسة الرفيق فاروق دحروج الأمين العام للحزب، مع وفد من المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري برئاسة الرفيق يوسف الفيصل الأمين العام للجنة المركزية، وذلك في إطار علاقات التعاون والتشاور والتنسيق بين الحزبين الشقيقين وبرامج اللقاءات الدورية المقررة بين قيادتيهما.

أجرى الوفدان، في جو رفاقي مسؤول، تبادلاً مثمراً وغنياً للمعطيات، والآراء والأفكار حول آخر تطورات الوضع في المنطقة ومستجداته، وما تحمله من مخاطر للشعبين الشقيقين وشعوب الأمة العربية جمعاء، وما تطرحه عليها من تحديات. كما بحثا في المهام المطروحة أمام الحزبين في مواجهة هذه الأخطار والتحديات.

وتوقف المجتمعون بخاصة عند العدوان الإسرائيلي البربري الأخير ضد لبنان، وما ألحقه من تدمير للبنى التحتية فيه، وما يرمي إلى تحقيقه من أهداف سياسية أشد خطورة، وأبعد مدى، من أبرزها، ضرب عملية التسوية، وخلق الإضطراب داخل المجتمع اللبناني والإساءة إلى العلاقات المميزة بين الشعبين الشقيقين، الأمر الذي يتطلب عملاً جدياً ومسؤولاً لتحصين العلاقات السورية اللبنانية وتعزيزها بكل ما يحقق مصالح الشعبين والبلدين المشتركة ويعمقها، ويؤكد مصيرهما المشترك، ولسد كل الثغرات التي يمكن أن تنفذ منها القوى المعادية وتلك المتربصة للتصيد في الماء العكر.

ويرى المجتمعون أن هذا العدوان الأخير إذ يضيف، بلا شك عملاً وحشياً جديداً لسجل دولة إسرائيل الطافح بالعدوان والتوسع والعنصرية، فإن ما يثير الاستغراب والاستنكار هذا الصمت المريب والمستهجن الذي قابلت به هذا العدوان هيئات المجتمع الدولي ودول تدّعي الحرص على القانون الدولي وأمن وسلام المنطقة. ويدعو الحزبان هذه الهيئات والدول إلى تحمل مسؤولياتها في وضع حد لغطرسة حكام إسرائيل، وتحديهم لقرارات الشرعية الدولية، وضربهم عرض الحائط بمبادئ القانون الدولي.

وأدان المجتمعون بخاصة موقف الولايات المتحدة الأمريكية المنافق، التي أبلغها المعتدون مسبقاً بما هم مقدمون عليه من جريمة، ولكن «الراعية الأولى لعملية السلام في المنطقة» فضلت مواصلة دورها كحليف استراتيجي لدولة العدوان، ومساند لها، فلم تحرك ساكناً لمنع المعتدي من ارتكاب فعلته، وهي القادرة على ذلك، الأمر الذي لايعني مجرد ضوء أخضر لانطلاق العدوان وإنما يعني أيضاً تشجيعاً عليه ومشاركة فيه وموافقة على أهدافه ونتائجه.

إن إدانة الحكومات العربية الكلامية للعدوان لن يكون لها أي مردود فاعل، إذا لم تترجم إلى ممارسات فعلية ومادية تضع حداً لأي شكل من أشكال التطبيع مع المعتدي الإسرائيلي المحتل للأرض العربية وترسي أسساً لبناء تضامن عربي حقيقي وفعال يكون قادراً على ردع المعتدي ومسانديه.

ويعبر الحزبان عن اعتزازهما بصمود الشعب اللبناني، ومقاومته الوطنية الباسلة، ويؤكدان حق هذا الشعب، مثل غيره من الشعوب، في التصدي للاحتلال ومقاومته بكل الوسائل المتاحة.

كما يحيي الحزبان صمود سوريا وموقفها المبدئي الثابت ورفضها أية تسوية لاتعيد الأرض كاملة حتى حدود الرابع من حزيران، وتحفظ الحقوق والسيادة والكرامة.

دمشق في ٢٠٠٠/٢/١٥
الحزب الشيوعي اللبناني
الحزب الشيوعي السوري



الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تقف إلى جانب شعب لبنان في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية الغاشمة

أدلى الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتصريح أكد فيه وقوف الشعب الفلسطيني وقواه المكافحة إلى جانب المقاومة الإسلامية والوطنية وإلى جانب شعب لبنان الصامد الذي يتعرض لأبشع الاعتداءات الهمجية الآثمة ضد أطفاله ونسائه وبنيته التحتية ومرافقه الاقتصادية الحيوية. وقال الناطق:

إن هذه الاعتداءات الوحشية تبرهن بوضوح كامل على زيف الإدعاءات الصهيونية حول رغبة إسرائيل في «السلام».

إن ما يسعى إليه حكام تل أبيب هو محاولة فرض «سلام» زائف يقوم على منطق القوة والعدوان واغتصاب الأرض والحقوق مما يؤكد أن إسرائيل ظاهرة عدوانية تستهدف فرض مخططاتها وأهدافها التوسعية في المنطقة.

ولاشك أن هذه الاعتداءات الآثمة تستهدف الضغط والابتزاز لوقف المقاومة العادلة والمشروعة التي يخوضها الشعب اللبناني المكافح ومقاومته الباسلة ليس دفاعاً عن الأرض اللبنانية فحسب بل دفاعاً عن شرف الأمة العربية بأسرها.

كما أن هذه الاعتداءات تستهدف الضغط على سوريا التي تقف إلى جانب لبنان وتتمسك بموقف واضح يقوم على أساس استعادة الحقوق إلى أصحابها.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفي الوقت الذي تعلن فيه وقوفها الكامل إلى جانب لبنان ومقاومته الباسلة فإنها تدعو الأمة العربية بجميع قواها الشعبية والرسمية للوقوف عملياً وبمختلف الأشكال إلى جانب صمود شعب لبنان المكافح.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
المكتب الصحفي
٢٠٠٠/٢/٨

مهرجان جماهيري كبير بغزة في أربعين الشهيد وليد الغول

أحيت جماهير قطاع غزة، وفي مهرجان جماهيري كبير في قاعات رشاد الشوا بمدينة غزة ذكرى أربعين يوماً على وفاته للرفيق الشهيد وليد الغول عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وذلك في يوم الاثنين ٢٠٠٠/١/٣١، وبحضور عدد غفير من القيادات والفعاليات الوطنية والاجتماعية على اختلاف طيفها الفكري والسياسي والاجتماعي.

وقد بدأ عريف المهرجان الرفيق جبر وشاح حفل التكريم بالسلام الوطني الفلسطيني وبدعوة الحضور للوقوف دقيقة صمت إجلالا لشهداء الشعب والثورة.

ثم قدم الرفيق تيسير خالد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية الذي ألقى كلمة اللجنة التنفيذية حيث استهل كلمته بتجديد العهد على مواصلة النضال على نفس الدرب الذي سلكه الرفيق الشهيد في ظل المرحلة السياسية الحرجة التي يعيشها شعبنا، ودعا إلى وقف المفاوضات، كما تطرق إلى موضوع الاستيطان ومصادرة الأراضي، وتنكر إسرائيل لحقوقنا، أما بالنسبة لمفاوضات الحل الدائم طالب بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والعودة إلى خيار الشعب وأعلن أنه ليس من حق أحد التفرد في هذه المفاوضات التي تحدد حاضر ومستقبل شعبنا الفلسطيني، كما وألقى باللائمة على المفاوض الفلسطيني لاستمراره بالمفاوضات وتمسكه بها من خلال وصفه له بأن أضراس العقل لم تنبت عنده للحظة.

ثم ألقى الرفيق جبر وشاح كلمة أرسلها باسم سجون الاحتلال المناضل المعتقل سمير قنطار ابن لبنان البطل، تحدث فيها عن تجربة الرفيق والتي عبر من خلالها عن عمق مشاعر الحزن والأسى على فقدان قائد ورمز جسد أروع أيات ا لبطولة والعطاء والتضحية من أجل أبناء شعبه حيث كان نموذجاً للمناضل الصلب والعنيد والذي تجمع حوله المعتقلون في حلقات ينهلون من دروسه وعبره وتجاربه.

أما كلمة آل الشهيد فألقاها الرفيق منير الغول شقيق الشهيد وليد، وتحدث فيها عن سيرة الشهيد النضالية منذ التحاقه بالعمل الوطني وعن اعتقالاته المستمرة كما وحيا جميع شهداء آل الغول الذين سقطوا من أجل الدفاع عن فلسطين وقضية الشعب، كما وتوجه بالشكر للجبهة ورفاقها وعلى رأسهم الرفيق الأمين العام للجبهة على وقفتهم بجانب العائلة أثناء وفاة الشهيد.

وألقى السيد هشام عبد الرزاق وزير شؤون الأسرى والمعتقلين كلمة استهلها بتحية الحضور ونقل تحية الأسرى من السجون إلى روح الشهيد كما وتحدث عن مآثر الشهيد وسيرته النضالية حيث وصفه بالقائد الفذ الذي يعطي كل وقته لحل الإشكاليات التي تبرز بين المعتقلين والقوى حيث كان عنواناً للوحدة الصلبة ورمزاً للصمود في وجه الجلاد.

ثم تحدث الرفيق جميل مجدلاوي عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتناول مسيرة الشهيد وليد الكفاحية التي بدأها وهو صبي في مخيم الشاطئ بالانخراط في صفوف الجبهة وهو لم يتجاوز الرابعة عشرة، ليدخل السجن وهو في السادسة عشرة وتصبح حياته كلها سفر وكفاح لم يتوقف.

لم يتردد الشهيد يوماً في التصدي لكل المهام العسكرية والتنظيمية والفكرية، كان متواضعاً لم يتعالى على مهمة مهما كان طابعها، فقد كان يعمل على أساس أن كل المهمات ضرورية ومطلوبة وهي بتراكمها تصنع الانتصار.

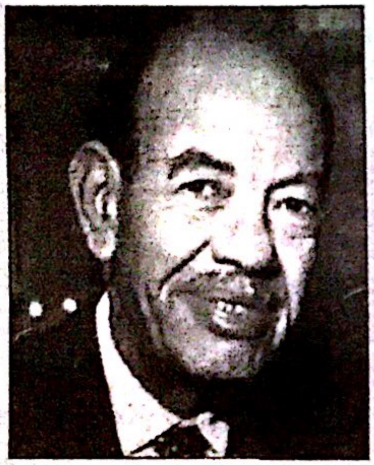
وابرز الرفيق المجداوي في كلمته وحدوية الشهيد وليد، فقد كان التزامه بالجبهة حاسماً وكانت انضباطيته عالية، وكان بكل هذه الصفات وحدوياً، لكن الوحدة الوطنية كما عاشها ومارسها وليد كانت وحدة الصمود والمقاومة.

وبمناسبة الحديث عن الوحدة الوطنية فقد أبرز الرفيق جميل أن مشاركة الجبهة في المجلس المركزي لن تكون مجرد إنخراط في جلسة بين أربعة جدران، ولكنها ستعود للجماهير في كل ما يبحث أو يقرر، فالجماهير هي صاحبة الوطن والقضية ولابد أن تتابع وتراقب كل شيء لتكون قادرة على تصويب أية أخطاء أو خطايا بغض النظر عمن يرتكبها.

(وهنا بدأ بعض مسؤولي الأجهزة في التذمر والمقاطعة)، فخاطبهم الرفيق جميل بالقول ما بكم لاتستطيعون احتمال كلمة الحقيقة، وأنتم تملكون التلفزيون والإذاعة والصحافة والعصا. فضجت القاعة بالتصفيق وتابع الرفيق كلمته مخاطباً ذوي الشهيد وبخاصة والدته وزوجته مؤكداً على أن معركة وليد لم تنتهِ ولن تنتهي إلا بعد أن يعود خالد وخلود وطارق إلى بلدة هربيا العزيزة الغالية، بلد آبائهم وأجدادهم التي شردهم منها الصهاينة، عندها ينتصر وليد وينتصر كل شهداء الوطن.

هذا وقد قام رئيس رابطة مقاتلي الثورة الفلسطينية بتسليم زوجة الشهيد وأبنائه درع الرابطة تكريماً للرفيق الشهيد واعتزازاً بسيرته النضالية كواحد من أبرز مناضلي الثورة الفلسطينية المعاصرة.

د. جورج حبش يبرق للأخ ضياء الدين داوود معزياً بالمناضل الكبير الفريق أول ركن محمد فوزي



الأخ/ ضياء الدين داوود

الأمين العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري

بحزن وألم عميقين تلقيت نبأ رحيل البطل الشهيد الفريق أول ركن محمد فوزي، بطل حرب الاستنزاف، وأحد أهم رموز إعادة بناء القوات المسلحة المصرية الشقيقة.

بهذه المناسبة الأليمة أتقدم منكم، ومن خلالكم لأسرة الفقيد باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباسم الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده بأحر التعازي القلبية وأصدق مشاعر المواساة.

إن الحركة القومية العربية فقدت بطلاً ورائداً آخراً من أبطالها وروادها الذين آمنوا وعملوا بكل جد وتفانٍ من أجل تحقيق أهدافها في الوحدة والحرية والعزة والكرامة، حتى تتبوأ مكانتها في صدارة الأمم العظيمة.

مرة أخرى أجدد لكم تعازينا الحارة

للفقيد الرحمة والغفران، ولكم ولشعبه والأمة العربية الصبر والسلوان.

دمشق ٢٠٠٠/٢/١٩

د. جورج حبش

الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

في الذكرى الخمسين لاغتصاب فلسطين

الحقوق التاريخية الثابتة للفلسطينيين والصراع من أجل السيادة السياسية

دراسة من إعداد: غازي الصوراني

هذه الدراسة أصدرها الكاتب الفلسطيني غازي الصوراني في الأول من أيار عام ١٩٩٨، بمناسبة الذكرى الخمسين لإغتصاب فلسطين، ونظراً لأهميتها، تنشر «الهدف» أبرز ما ورد فيها:

○ لخص الكاتب والمؤرخ البريطاني ج. هـ ويلز في كتابه «موجز التاريخ» تاريخ اليهود بما يلي:

«كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم».

أولاً: حول السيادة على فلسطين:

«ان لفظة «السيادة» في العرف الشائع تعني السلطة العليا لدولة ما على أراضي معينة وعلى شعبها، بغض النظر عن شرعية أصلها. ولكن السيادة تنطوي كذلك على مفهوم أرحب وأعمق، وهو الحق الشرعي الذي لايجوز التفريط فيه لملك من الملوك أو لأمة من الأمم في أرض من الأراضي»[1] (المتضمنة في إطار ذلك الحق الشرعي).

وفي جميع الحالات فإن السيادة لاتنطفئ ولاتزول بفعل الاحتلال القسري للوطن أو بفعل الفتح، ومن ثم «يجب التفريق بين السيادة القانونية والسيادة السياسية لأن الأخيرة تعني السيطرة والإشراف الواقعي، بينما الأولى تشير إلى الحق الشرعي الذي لايجوز التفريط فيه لشعب ما في أرضه»[2].

إذن فالسيادة القانونية مرتبطة بالحق الشرعي (التاريخي)، وبالتالي فإن كل أشكال السيطرة أو السيادة السياسية (الإكراهية) وكافة المتغيرات السياسية التي عرفتها فلسطين في الخمسين الأخيرة - وما قبلها - لاتلغي إطلاقاً السيادة القانونية المرتبطة بالحق التاريخي لشعبنا الفلسطيني على أرض فلسطين حاضراً أو مستقبلاً.

ومن الأهمية بمكان التذكير بالمادة (٢٢) من ميثاق جميعة الأمم الذي أقره مؤتمر الصلح في باريس في ١٩١٩/٤/٢٨ والذي اندمج في معاهدة فرساي في ١٩١٩/٦/٢٨م حيث «عالجت موضوع مصير الجماعات والأراضي العربية في الامبراطورية العثمانية، وبحكم هذه المادة (٢٢) نشأ في القانون الدولي وضع جديد للجماعات العربية التي انفصلت عن الامبراطورية العثمانية كما ورد في النص اعتراف المادة (٢٢) بكيان هذه الجماعات كأمم مستقلة»[3].

و«وفقاً للقانون الدولي، فإن الأثر القانوني لفصل فلسطين عن الامبراطورية العثمانية ولإعتراف جمعية الأمم بأن الجماعة التي تعيش فيها أمة مستقلة، هو أن جعل لهذا البلاد كياناً سياسياً منفصلاً مستقلاً استقلالاً دولياً ومن ثم، فإن الجماعة التي كانت تعيش في فلسطين في ذلك الحين قد أصبحت شخصية معنوية يعترف بها القانون الدولي أنيطت بها السيادة على الأراضي التي تعيش فيها»[4].

ورغم أن التطورات السياسية اللاحقة لم توفر للشعب الفلسطيني إمكانيات ممارسة سيادتهم الكاملة الفعالة على أرضهم، بسبب الاحتلال العسكري البريطاني والانتداب سنة ١٩٢٢م، إلا أن ذلك لم يؤثر في السيادة القانونية للسكان الفلسطينيين على أرض وطنهم وفق نصوص متنوعة في القانون الدولي حول هذه المسألة، تؤكد في جوهرها أن السيادة على أرض موضوعة تحت الانتداب تعود إلى السكان أنفسهم، وقد أشار إلى هذا الجانب، «فان ريس Van Rees» نائب رئيس اللجنة الدائمة للانتدابات والتابعة لجمعية الأمم بقوله «أن السيادة تعود إلى الجماعات والسكان الأصليين في الأراضي الموضوعة تحت الانتداب»[5].

وبالتالي فإن «منح مجلس جمعية الأمم انتداباً للحكومة البريطانية للتولى بمقتضاه إدارة فلسطين، لم يحرم شعبها حق سيادته». ويمكن إجمال الوضع القانوني فلسطين «بمقتضى القانون الدولي في فترة الانتداب وإلى يوم ١٥ أيار ١٩٤٨ كمايلي:

- في أثناء سريان الانتداب تمتع شعب فلسطين بوضع دولي مستقل، كانت له السيادة على أراضيه، وكانت لفلسطين شخصيتها الخاصة المتميزة عن شخصية الدولة المنتدبة، وكانت إدارتها من حق شعب فلسطين نظرياً، وإن تكن في الواقع في أيدي الدولة المنتدبة»[6].

وبمجرد انتهاء الانتداب، «انتهت سلطات الإدارة التي كانت للدولة المنتدبة وترتب على هذا أن زالت القيود المفروضة على ممارسة شعب فلسطين لسيادته الكاملة، وأصبح شعب فلسطين بحكم هذا الحق وبحكم حقه في تقرير مصيره، مؤهلاً لأن يحكم نفسه ويقرر مصيره طبقاً للمبادئ والأصول الديمقراطية المألوفة، كونه يمثل الأغلبية الساحقة في فلسطين، غير أن هذا الحكم لم تحترمه الجمعية العامة للامم المتحدة التي أوصت في سنة ١٩٤٧ في ظروف سياسية معروفة بتقسيم البلاد بين دولتين عربية ويهودية وأن الحوادث التي تلت ذلك، وقيام إسرائيل، أدت جميعها إلى الحيلولة دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في السيادة على أراضيه»[7].

وهذا لايعني إطلاقاً أن إسرائيل قد ظفرت بالسيادة القانونية على فلسطين بالرغم من توصلها عبر وسائل القوة والمساندة من دول الغرب الرأسمالي إلى السيادة السياسية كما أنها «لم تستمد أي حق سيادة بموجب قرار التقسيم ١٨١ في ١٩٤٧/١١/٢٩م»[8]. لأن الأمم المتحدة التي ورثت جمعية الأمم، «ليس لها من سيادة أو حق إدارة أو أي حق آخر على فلسطين، ولايسعها قانوناً أن تقرر - كما فعلت عام ١٩٤٧ - مستقبل الحكم في فلسطين وذلك بالتوصية بتقسيم البلاد، فمثل هذا التصرف يفتقر إلى كل أساس قانوني»[9]. كما يتجاهل رغبات الشعب الفلسطيني تجاهلاً تاماً ويتصرف على النقيض من مشيئة أغلبية

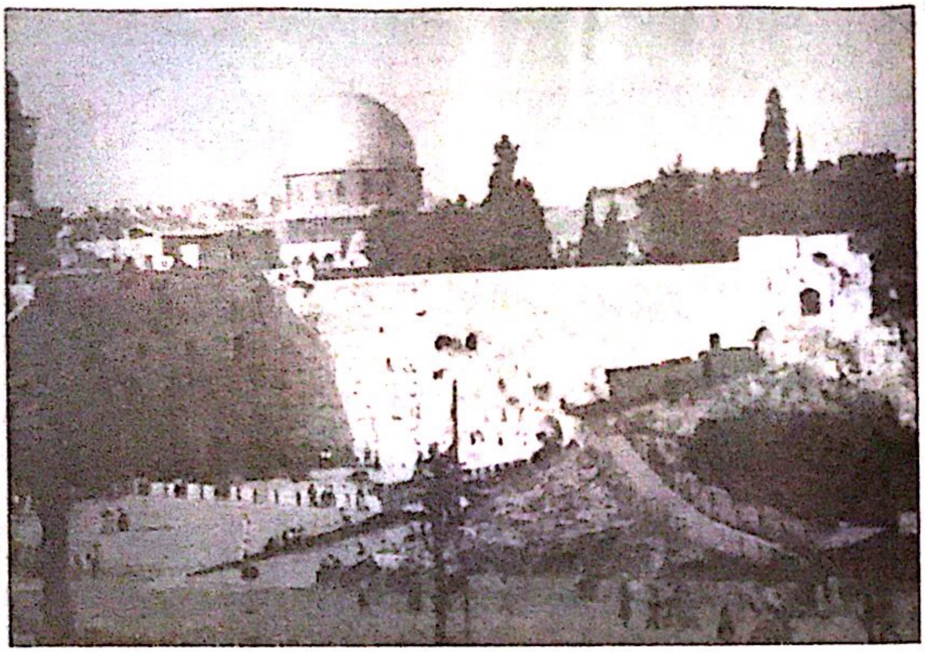
السكان. ومن ثم فإن هذا القرار يفتقر كما يقول المحامي الفلسطيني هنري كتن إلى «كل سند قانوني. وهو ليس داخلاً ضمن سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولايسعه أن يسبغ على إسرائيل أي حق على أي جزء من فلسطين مما خصص للدولة اليهودية في قرار التقسيم، والنتيجة فإن إسرائيل لايسعها أن تستمد من قرار التقسيم أي حق مشروع»[10].

وفي هذا السياق نورد رأياً هاماً كتبه «نورمن بنتوتش Norman Bentwich» الذي شغل لسنوات طويلة منصب النائب العام في فلسطين زمن الانتداب، «ان الشعب اليهودي لاينشد سلطة سياسية أو سيادة قومية، وأن ما ينبغي على اليهود أن يفعلوه هو أن يندمجوا في فلسطين مع سكانها العرب، لأن مفهوم وطن قومي لشعب لاوطن له قد تضمنه الانتداب فقط، وهذا يعني أرضاً يكون لشعب فيها وضع قانوني وفرصة لتطوير أفكاره الأدبية والاجتماعية والثقافية دون أن يعطيه هذا المفهوم اكتساب الحقوق في السيادة السياسية»[11].

ومما يجدر ذكره هنا أن أغلبية اليهود الذين أعلنوا قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ لم يكن أي منهم يحمل الجنسية أو صفة المواطنة في فلسطين بالمعنى القانوني مما يعزز افتقارهم لأي شكل من أشكال السيادة القانونية في الماضي والحاضر والمستقبل.

أما ما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها إسرائيل خارج المساحة الجغرافية للدولة اليهودية كما حددها قرار التقسيم فهو لايعدو كونه اغتصاباً وإخلالاً بقرار الجمعية العامة، كما أن الأمم المتحدة «لم تعتبر أن الحرب بين العرب وإسرائيل في سنة ١٩٤٨ قد أثرت على أي نحو في قراراتها بشأن فلسطين، بل أن الأمم المتحدة اشترطت على إسرائيل أن تتعهد بميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها وخصوصاً قرار التقسيم رقم ١٨١، وقرار حق العودة للاجئين رقم ١٩٤ كشرط لقبول عضويتها في الأمم المتحدة وذلك في ١٩٤٩/٥/١١ وهذا ما نص عليه أيضاً «بروتوكول لوزان» في ١٩٤٩/٥/١٢ الذي تضمن اعتراف إسرائيل الصريح بحق الفلسطينيين في العودة وتعهدها بتطبيق قرار التقسيم.

وبالطبع، «فإن الوضع القانوني لإسرائيل بالنسبة لجميع الأراضي التي احتلتها قبل يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ينطبق تمام الانطباق على وضعها القانوني فيما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها منذ الخامس من حزيران ١٩٦٧، انه وضع المحتل المحارب، حيث لاتستطيع إسرائيل ولاتملك الحق في كل الأحوال بالسيادة على الأراضي التي احتلتها»[12]. لأن صاحب السيادة الشرعي هو الشعب الفلسطيني الذي يحتفظ بالسيادة



القانونية التي لايمكن أن تلغيها أية اتفاقات تعقد باسمه من أي جهة كانت. وفي حال وجود مثل هذه الاتفاقات التي تتعارض مع حقوق الشعب الأساسية والتاريخية، فإنها تعطي العدو مؤقتاً سيادة في الواقع، سيادة بالمعنى السياسي المرتبط بالقوة والإكراه، وليس سيادة بالمعنى القانوني بأي شكل من الأشكال خاصة وأن شعبنا الفلسطيني لم يوافق باختياره - بالأغلبية أو الاجماع - على تحويل حق سيادته على بلاده إلى الغير، كما أنه لم يعترف بأية سيادة للمحتل على أرض وطنه، كما أن «انقضاء الزمن عاجز عن أن يجعل من احتلال إسرائيل الباغي لفلسطين عملاً مشروعاً، لأن الحق التاريخي لايسقط بالتقادم»[13]. هذا ما تؤكده الأعراف والقوانين الدولية بمثل ما تؤكده ذاكرة وإرادة الشعب».

ثانياً: القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة حول حقوق الشعب الفلسطيني:

أ- القانون الدولي والإعلانان العالميان لحقوق الإنسان:

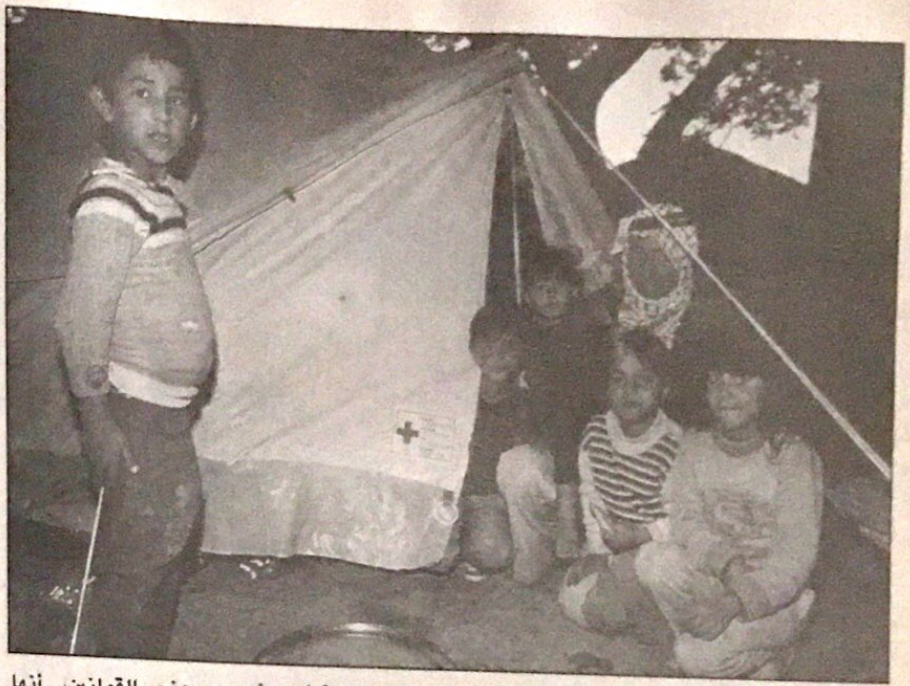
من المعروف أن نصوص القانون الدولي، تتضمن - نظرياً - الكثير من الأحكام والمعايير والمفاهيم المتعلقة بحقوق الدول والشعوب والأفراد، وهي نصوص إيجابية عموماً، وموضوعية إلى حد معين.

أما «الأعراف والأحكام والقواعد والمبادئ التي تشكل منظومة قانونية دولية شاملة ومترابطة لحماية وضمان جملة الحقوق الأساسية للفرد والشعوب، فهي تسمى بـ «الشرعة الدولية لحقوق الإنسان»[14]. والمسألة المركزية في هذه المنظومة أنها تقوم على قاعدة الحق في استقرار الانسان في إطار حياته وحقه في البقاء في بلده ومغادرته والعودة إليه، وأن حق العودة حق طبيعي لصيق ومطلق لايمكن تجاوزه أو وقفه أو انتهاكه أو نكرانه حتى في حالات الطوارئ والاحتلال»[15]. وبالنسبة لأي سلطة احتلال فقد نصت هذه المنظومة على «إلزام السلطة المحتلة، إضافة إلى التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٧، و١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملحقيها عام ١٩٧٧، تلتزم وتتقيد أيضاً بالمبادئ والقواعد الواردة في الاتفاقيات الدولية لحماية وضمان حقوق الإنسان، وفي حال مخالفة ذلك. ينبري القانوني الدولي الجزائي ليفرض عقوبات على سلطات الدولة المنتهكة لها»[16].

من جانب آخر فإن نصوص منظومة القانون الدولي تتوافق في جوهرها مع نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، الذي أكدت المادة الثالثة عشرة منه أن:

«لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إليه»، وجاء الإعلان العالمي الثاني مؤكداً على هذه النصوص في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي انعقد بين ١٤-١٩٩٣/٧/٢٥ في جنيف.

أما الميثاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، والذي وقعته إسرائيل، فإنه يستمد سلطته من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل وتتطابق نصوصه مع العديد من نصوص ذلك الإعلان فيما يتعلق بحقوق الفرد في مغادرة وطنه أو العودة إليه أو التنقل بكل حرية.. الخ. وتشكل اتفاقية جنيف الرابعة في ١٩٤٩/٨/١٢ ركناً أساسياً هاماً في هذا السياق، إذ أنها «عالجت في مادتها



(٤٩)، قضية إبعاد وترحيل المواطنين عن ديارهم وأوطانهم إبان الحروب، أو الاحتلال، واعتبرت المادة (١٤٧) من الاتفاقية الرابعة أن أعمال الإبعاد والترحيل، تشكل خروقاً جسيمة لأحكام المادة (٤٩)، وجاء البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، ليؤكد في الفقرة الرابعة (أ) من المادة (٨٥) على الانتهاكات الجسيمة، معتبراً أن الإبعاد والترحيل وحرمان الشخص من العودة لدياره ووطنه، أحد تلك الانتهاكات ومعتبراً إياها بمثابة جرائم حرب»[17].

ب - قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين وحق العودة وتقرير المصير:

١- قرار ١٩٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١١ ويعتبر من أهم القرارات الخاصة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، بل أنه يمثل حجر الزاوية بالنسبة للحقوق الفلسطينية بارتباطها بقرارات الأمم المتحدة، وقد أكد على وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم.

ومن الجدير بالذكر هنا، «أن إسرائيل تدرك الأهمية المنشئة للقرار ١٩٤ وكذلك الالتزامات الدولية الناشئة عنه ولهذا فإنها لم تقم بإلغاء حق اللاجئين الفلسطينيين في أملاكهم داخل إسرائيل، بل وضعت لها إطاراً قانونياً خاصاً بها، تطور هذا الإطار القانوني، عندما أقر الكنيست «قانون المناطق المتروكة لعام ١٩٤٨» الذي جرى تعديله بـ «أنظمة طوارئ بشأن أملاك الغائبين في ١٢/كانون الأول/ ١٩٤٨، والتي جرى تعديلها بـ «قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠». وفحوى هذه القوانين، أنها وضعت أملاك اللاجئين الفلسطينيين تحت «إدارة» الحكومة الإسرائيلية، التي أنشأت لذلك «دائرة حارس أملاك الغائبين». ومايزال هذا الإطار القانوني قائماً حتى هذه اللحظة»[18].

من ناحية ثانية فإن هذا القرار يستمد أهميته من كونه «القرار الوحيد الذي يعرف حقوق اللاجئين الفلسطينيين بصورة جماعية ويطالب بحقهم بالعودة كمجموعة قومية، وقد أضعف الفلسطينيون حجتهم بالمطالبة بتطبيق حق العودة من خلال قبولهم بصيغة مدريد (وأوسلو فيما بعد) لمحادثات السلام، إذ أن هذه الصيغة تستثني الأمم المتحدة التي لم تعد قراراتها هي التي توفر الهيكلية والمظلة والتنظيم لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»[19].

٢- كافة القرارات المؤكدة على قرار ١٩٤ التي تقضي بوجوب عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مثل: قرار ٣٠٢ تاريخ ١٩٤٩/١٢/٨ - قرار ٣٩٤ تاريخ ١٤/١٢/١٩٥٠ - قرار ٧٢٠ تاريخ ١٩٥٧/١١/١٧ - قرار ٨١٨ تاريخ ١٩٥٤/١/٤ - قرار ٩١٦ تاريخ ١٩٥٥/١/١٢ - قرار ١٠١٨ تاريخ ٢٨/٢/١٩٥٣ - قرار ١٣٥١ تاريخ ١٢/١٢/١٩٥٨.. الخ.

٣- قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧: وهو القرار الأكثر أهمية وخطورة من كافة القرارات الدولية من الناحية السياسية، لأنه يتناول موضوع الأرض والسكان في آن واحد، وأن التراجع أو التنازل عن جوهر هذا القرار هو بمثابة التنازل عن السيادة القانونية والحق التاريخي بشكل أو بآخر، بما يفتح الباب نحو اكتساب العدو الإسرائيلي لشكل من أشكال السيادة القانونية والحقوق التاريخية في فلسطين بما يتناقض مع كل حقائق التاريخ من جهة وبما يعزز السيادة السياسية لإسرائيل، التي حققتها بوسائل القوة والإكراه بعيداً عن كل مصادر الشرعية من جهة أخرى.

٤- بروتوكول لوزان في ١٩٤٩/٥/١٢ الذي تضمن اعتراف إسرائيل بحق الفلسطينيين بالعودة وتعهدها بتطبيق قرار التقسيم، وهما نفس الشروط التي قبلت بموجبها إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة.

٥- قرار رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٤ بخصوص حق العودة للنازحين.

٦- قرار ٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢.

٧- قرار ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢١.

٨- قرار الجمعية العمومية رقم ٢٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤ حول إعادة تأكيد ضرورة احترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وقرار ٢٣٤١ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩ حول نفس الموضوع.

٩- قرارات الجمعية العمومية ومجلس الأمن بالنسبة للقدس: قرار رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٤/٧/١٩٦٧ - قرار رقم ٣٢٥٣ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤ - قرار رقم ٢٥٠ تاريخ ١٩٦٨/٤/٢٧ - قرار رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠ - قرار رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١ - قرار رقم ٢٦٧ تاريخ ٣/٧/١٩٦٩ - قرار رقم ٢٧١ تاريخ ١٩٦٩/٩/١٥ - قرار رقم ٢٩٨ تاريخ ١٩٧١/٧/٢٥.

١٠- قرار الجمعية العمومية رقم ٢٧٨٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦ الذي يؤكد على شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي بما في ذلك شعب فلسطين.

١١- القرار التاريخي للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٢ الذي يؤكد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومن ضمنها:

أ- حق تقرير المصير دون تدخل خارجي.

ب - حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنية.

ج - حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم، وتدعو الجمعية العامة إلى اعادتهم إليهم.

د - تعترف الجمعية العامة بأن الشعب الفلسطيني هو طرف أساسي في تحقيق سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط.

هـ - تعترف بحق الشعب الفلسطيني في إعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

و - تدعو جميع الدول في العالم إلى زيادة مساعدتها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استرداد حقوقه المشروعة.

ز - قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة

الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وضم ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية إلى عضويتها على اعتبار أنها عضو مراقب، وكذلك تقر الجمعية العمومية بحق م.ت.ف الإشتراك في جميع مؤسسات الأمم المتحدة ومؤتمراتها الدولية.. وقد صدر هذا القرار بأغلبية (٩٠) ضد (١٧) وامتناع ١٩ دولة عن التصويت.

١٢- القرار رقم ٣٣٧٦ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٥ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإنشاء اللجنة الدولية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ثالثاً: مؤشرات التراجع العربي والدولي بالنسبة للحقوق الفلسطينية:

لاشك أن الاتفاقات العربية/ الفلسطينية المعقودة مع الإسرائيليين في إطار ما يسمى بـ «عملية السلام» قد أسهمت في تراجع التأييد الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما أقرته مؤسسات الأمم المتحدة وذلك عبر محورين:

الأول: يتمثل في الاعتراف المتزايد بالوجود الإسرائيلي ككيان سياسي بات يمتلك قدراً كبيراً من الشرعية يضاف إلى وجوده كأمر واقع.

الثاني: تزايد احتمالات التراجع عن القرارات الدولية التي تؤكد على الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني، وبشكل خاص قراري ١٨١ و١٩٤، ولانستبعد في ظل المتغيرات العالمية الحالية التي عززت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم في المرحلة الراهنة، تفكيراً جدياً بإعادة النظر في هذه القرارات تمهيداً لإلغائها تحت غطاء اتفاقات كامب ديفيد التي أقرت الاعتراف بوجود إسرائيل، ووادي عربة التي أسقطت من حسابها حق اللاجئين في العودة واعترفت بالسيادة الكاملة لإسرائيل على كل الأراضي الفلسطينية، ثم أوسلو التي أحالت قضية اللاجئين إلى المفاوضات متعددة الأطراف وإلى مفاوضات الحل النهائي، هذا إلى جانب أن خضوع النظام العربي الرسمي للسياسات الأمريكية حالياً سيدفع نحو تسهيل هذه المهمة وقد بات من الممكن حصر عدد من الخطوات[20] في هذا الاتجاه:

١- امتناع الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة عن التصويت على القرار ١٩٤ في الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٥ (منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٩٤ كانت الولايات المتحدة تعطي موافقتها السنوية على القرار وإسرائيل تمتنع) وكذلك الأمر المتوقع بالنسبة لموقفها من قرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين.

٢- قيام إسرائيل - ومنذ عام ١٩٩٥ - بالتصويت ضد قرار ١٩٤ بعد أن كانت تكتفي بالامتناع طوال السنوات السابقة.

٣- الإعلان عن ما يسمى ببرنامج تطبيق السلام، وبميزانيات خاصة مفصولة عن ميزانية الوكالة.

٤- التمهيد لإلغاء خدمات وكالة الغوث، ومن الظواهر الدالة على ذلك:

أ- اعتماد الوكالة لنظام التعاقد الوظيفي حتى حزيران ١٩٩٩ (موعد الانتهاء من المفاوضات من الحل النهائي).

ب - امتناع الوكالة عن قبول موظفين بشكل دائم.

ج - إنشاء الوكالة لصندوق خاص لدفع تعويضات نهاية الخدمة لموظفيها المحلين عندما يتطلب الأمر ذلك.

٥- المحاولات الدولية لتحويل الوكالة إلى «وكالة إقليمية» تمولها الدول العربية كمدخل لنزع البعد الدولي من قضية اللاجئين، وتحويلها إلى مسألة أو قضية عربية إقليمية داخلية، ومن المفيد الإشارة إلى ملاحظة هامة في هذا الصدد تتعلق بخلو تقرير المفوض العام للوكالة من أية إشارة إلى قرارات الأمم المتحدة.

٦- تغيير تسمية مدير شؤون الوكالة في الأردن إلى مدير عمليات الوكالة في الأردن، وهذا يرتبط مباشرة بالتوطين، عبر مشاريع التطوير الحضري والتمليك تمهيداً لإلغاء مخيمات اللاجئين في الأردن.

٧- إن الحكومة الأردنية بعد التوقيع على اتفاق وادي عربة، تعتبر أن ملف اللاجئين المقيمين على أرض الأردن بحكم المغلق ولن يعاد فتحه لاحقاً بينها وبين إسرائيل.

٨- البرامج الأمريكية/ الإسرائيلية التي تدعو إلى إلغاء مخيمات اللاجئين نهائياً ودمجهم في بلدان الشتات.

٩- ان كل المخططات الحالية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين تندرج في إطار شروط اتفاقات «السلام» بعيداً عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضيتهم.

١٠- التحضير لتنفيذ خطة الوكالة التي تستهدف تسليم كافة خدماتها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي خطوة سياسية تستهدف إسقاط حق اللاجئين عن ما يقرب من ٣٧٪ من مجموع اللاجئين.

أخيراً نسأل؟ هل نكتفي في الذكرى الخمسين للنكبة واغتصاب الوطن وفقدان السيادة، بالمهرجانات الخطابية الشكلية، أم أنه لابد من الإحساس العالي بالمسؤولية الوطنية وما تحتاجه من صحوة فعالة للعقل الوطني العربي والفلسطيني من أجل توفير المقومات المادية للمؤسسات والأطر العملية - وهو أمر ممكن - تنبري للدفاع عن حقوق اللاجئين والشعب الفلسطيني استناداً إلى الحق التاريخي والسيادة القانونية من جهة والحقوق المشروعة التي نصت عليها مقررات الأمم المتحدة من جهة أخرى، تمهيداً للتوصل إلى حلول عملية تعزز هذه القواعد والأسس بالرغم من كل عوامل التراجع الدولي والعربي الرسمي في هذه المرحلة وهذا يقتضي العمل على:

أولاً: البدء بتأسيس «الجمعية العربية - الدولية» للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين والعمل على تحقيق أهدافه في العودة حسب قرارات الشرعية الدولية، وفي هذا السياق اقترح البدء بالخطوة الأولى عبر إعادة الروح لإحياء «مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين» الذي أقرته الجامعة العربية في ٣١/٣/١٩٤٦ بقرارها رقم ١٩٦٤، وذلك كبداية نحو إعطاء هذا المؤتمر بعداً عالمياً.

ثانياً: تبني اقتراح الدكتور نافع الحسن - الخبير القانوني في شؤون اللاجئين - بضرورة العمل على تطوير التفويض الممنوح من الجمعية العامة للأمم المتحدة لوكالة الغوث لكي يتضمن آلية دولية لحماية اللاجئين الفلسطينيين وتفعيل حقهم في العودة إلى وطنهم المعترف به دولياً كما ورد في الفقرة (١١) من القرار ١٩٤.

ثالثاً: العمل على إحالة موضوع اللاجئين الفلسطينيين إلى المفوضية العليا للاجئين باعتبارها هيئة دولية معنية حسب نظامها الداخلي الذي ينص على «حق العودة السياسية للاجئين إلى أوطانهم حتى ولو بالقوة».

وذلك لايعني مطلقاً إلغاء الدور الخدماتي والإنساني للوكالة وإفشال كل المحاولات الدولية الجارية لتحويلها إلى وكالة إقليمية تمولها الدول العربية كمدخل - كما يقول د. نافع الحسن - لنزع البعد الدولي من قضية اللاجئين وتحويلها إلى قضية عربية إقليمية.

رابعاً: أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بدراسة فكرة إصدار قانون العودة الذي يتيح للفلسطينيين حق العودة إلى الوطن وفق قرارات الشرعية الدولية ■■

١- هنري كتن «فلسطين في ضوء الحق والعدل» ص ٢٧٠

٢- المصدر ذاته - ص٢٧٠

٣- المصدر ذاته ص٢٧٢

٤- المصدر ذاته ص٢٧٣

٥- المصدر ذاته ص٢٧٧

٦- المصدر ذاته ص٢٨١

٧- المصدر ذاته ص٢٨١

٨- المصدر ذاته ص٢٨٧

٩- المصدر ذاته ص٢٨٨

١٠- المصدر ذاته ص٢٩٢

١١- المصدر ذاته ص٢٨٤

١٢- المصدر ذاته ص٣٠٠

١٤- د. كمال قبعة دراسة بعنوان «حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي» جريدة الأيام ٢٩/٥/١٩٩٧

١٥- المصدر السابق

١٦- المصدر السابق

١٧- المصدر السابق

١٨- المصدر السابق

١٩- ايليا رزيق - اللاجئون وحق العودة - مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ١٩ صيف ١٩٩٤ ص٦٨

٢٠- علي فيصل - اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث - دار التقدم العربي - بيروت - ١٩٩٦

فلسطينيو ٤٨ من المساواة إلى الاستقلال الذاتي

محمد الطويل

فلسطينيو ٤٨ عرب الداخل، عرب الخط الأخضر، كلها تسميات دخلت القاموس السياسي للحديث عن شعبنا في فلسطين التاريخية فهذا الجزء هو جزء من الشعب الفلسطيني ونضاله جزء من نضال الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

إن الشعب الفلسطيني داخل مناطق ٤٨ هو جزء لايتجزأ من مجموع الشعب الفلسطيني ومع ذلك مازال هذا الجزء خارج نطاق الخطاب الرسمي الفلسطيني مع العلم أن هذا التجمع يشكل ١٥٪ من مجموع الشعب الفلسطيني، لقد خاض هذا الجزء من شعبنا ولازال جملة من المعارك ضد المحتل وأثبت وجوده على أرضه وتحدى كل أنواع القهر والتذويب والطرد. إن الحديث عن وضع فلسطينيي ٤٨ هو بحد ذاته إشكالية نظراً للوضع المزدوج الذي يعيشون به داخل الكيان وسيزيد الوضع تعقيداً عملية التسوية الجارية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لأن هذه التسوية ستفتح المجال لجملة من الأسئلة التي لاتنتهي على مستقبل أهلنا في مناطق ٤٨، للإطلالة على وضع أهلنا هناك وعلاقتهم بالأحداث الجارية لابد من التطرق إلى العناوين التالية:

أ ـ كيف تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية؟

ب ـ ما هي علاقة فلسطينيي ٤٨ بمنظمة التحرير الفلسطينية؟

ج ـ ما هي علاقة فلسطينيي ٤٨ بالدولة الفلسطينية أو التسوية السياسية الجارية الآن؟

د ـ هل يمكن أن يشكل فلسطينيو ٤٨ محور النضال الوطني؟

هـ ـ ما هي حقيقة فكرة الاستقلال الذاتي في مناطق ٤٨؟

قبل الحديث عن هذه العناوين دعونا نتوقف عند التطور الديمغرافي لشعبنا في منطقة ٤٨ ففي آخر إحصائية أجريت داخل الكيان تبين أن عدد سكان إسرائيل بلغ ٥،٦٠٠،٠٠٠ وعدد الفلسطينيين مليون وسبعين ألف نسمة أي بنسبة ٨١٪ يهود ١٩٪ عرب وتقول مصادر مركز الإحصاء الإسرائيلي أنه خلال الأعوام ١٩٩٠-٢٠٠٥ سيزداد عدد سكان إسرائيل من غير اليهود بنسبة ٥٩،٤٪ وسيصلون إلى ١،٣٩٤،٦٠٠ وتصل نسبتهم من إجمالي سكان إسرائيل إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٥ إن هذه الزيادة تجعل المجتمع الصهيوني ينظر إلى النمو الديمغرافي الفلسطيني على أنه يشكل تهديداً لطابع «دولة إسرائيل» على المدى البعيد وهذا باعتقادي الخطر الداهم عليهم بالمستقبل الذي يتحدثون عنه ليل نهار.



فلسطينيو ٤٨ والهوية الوطنية الفلسطينية:

لقد مرت هذه الهوية في تشكلها في ثلاث مراحل أساسية من ١٩٤٨-١٩٦٧ ومن ١٩٦٧-١٩٧٣ ومن ١٩٧٣ إلى يومنا هذا.

المرحلة الأولى بعد نكبة ١٩٤٨

بقيت في فلسطين أقلية عربية صغيرة بلغ عدد أفرادها ١٦٠ ألف نسمة كانوا يتوزعون في منطقة المثلث والجليل والناصرة، لقد كان لنكبة فلسطين آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة على أهلنا فهذه الأقلية هي بقايا شعب تم تشريده جغرافياً وبقايا مجتمع تم تحطيم بنائه الاجتماعي، يقول المفكر د. عزمي بشارة «إن المجتمع الفلسطيني فقد نخبه الاقتصادية والسياسية والثقافية والأهم من ذلك هو فقدانه المدينة الفلسطينية وبقاؤه مجتمعاً قروياً يتعايش عن طريق المدينة اليهودية التي لاتستوعبه».

لقد ارتكزت السياسة الإسرائيلية في هذه المرحلة على تحقيق هدفين أ ـ استيطان البلد، ب ـ ترسيخ الكيان الدولة. وقد قام الكيان لتحقيق هذين الهدفين بأن أبقى الأقلية الفلسطينية ضعيفة مقطعة الأوصال ومنعها من بناء قاعدة اقتصادية وسياسية قوية قد تشكل حائلاً أمام تحقيق هذين الهدفين.

ففي المجال الاقتصادي قامت إسرائيل بمصادرة أهم الثروات والأملاك وأعادت توزيعها لخدمة المصالح القومية اليهودية وأبعدت الأقلية الفلسطينية عن المراكز المهمة والمؤثرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية، كما عملت ما في وسعها لمنع الفلسطينيين من مراكمة ثروات اقتصادية يمكن أن يستعملوها في تحسين أوضاعهم لقد كان نتيجة هذه السياسة أن تحول الفلسطينيين من ملاكين وفلاحين يعتمدون على العمل الزراعي إلى عمال مأجورين يستخدمون في الأعمال الشاقة في سوق العمل الإسرائيلية.

أما في المجال الاجتماعي والسياسي فقد قامت إسرائيل في تجزئة الأقلية الفلسطينية إلى فئات صغيرة لحرمانها من فرصة التوحد في قوة سياسية إذ تعاملت معهم على أساس حمائل وعائلات وطوائف وملل وأديان وقسمته إلى مسلمين عرب ومسلمين بدو ودروز، لم تكن سياسة إسرائيل في هذه المرحلة أسرلة الأقلية الفلسطينية من خلال دمجها في حياة الدولة وإعادة تثقيفها فكما أن الهوية الفلسطينية تشكل خطراً على كيان الدولة فإن دمج العرب كمواطنين متساوين في الحقوق يشكل خطراً على طابع الدولة كدولة يهودية صهيونية لقد أريد للفلسطيني أن يكون بلا هوية لذلك منعت إسرائيل عليهم التعبير عن انتمائهم الوطني ولم يطلب منهم في الوقت نفسه التعبير عن انتمائهم الصهيوني وإنما تم التشديد على الولاء للدولة من بعيد ولتحقيق هذه الأهداف كان لابد من عزل فلسطينيي ٤٨ عن العالم الخارجي وعن الأكثرية اليهودية في هذه المرحلة وفي بداية الخمسينات التف قطاع من شعبنا في الـ ٤٨ حول الحزب الشيوعي (راكاح) ولقد برزت في هذه الفترة محاولات لإقامة أحزاب عربية كان منها محاولة محمد نمر الهواري وداود خوري وإلياس كوسا وباءت جميعها بالفشل وبرزت محاولات كان لها أثراً في الجماهير الفلسطينية أبرزها تأسيس

حركة الأرض واستطاعت الأقلية الفلسطينية في هذه الفترة تحقيق هدفين، أولهما البقاء في الأرض والحفاظ على الهوية الجماعية على الرغم من التجزء والتنازع على المستوى السياسي.

المرحلة الثانية من ٦٧-٧٣

لقد شهدت هذه المرحلة تعمق الهوية القومية للشعب الفلسطيني بفعل عدة عوامل من أهمها:

أ ـ إلغاء الحكم العسكري عام ١٩٦٦ وكان إلغاؤه جزءاً من سياسة تهدف إلى دمج الشعب الفلسطيني في حياة الدولة الإسرائيلية. ب ـ حرب ٦٧ التي أنهت العزلة التي ضربت على شعبنا منذ عام ١٩٤٨ وفتحت المجال أمامهم للاتصال بشعبهم في الضفة والقطاع. ج ـ ازدياد قوة م.ت.ف في المجالين العربي والدولي، الصراع بين الأقلية العربية والأغلبية اليهودية في إسرائيل بسبب الصراع العربي الإسرائيلي. د ـ الطابع اليهودي (للدولة) في التحولات المهمة في هذه المرحلة على المستوى الاقتصادي تطور الاقتصاد الإسرائيلي تطوراً سريعاً من عام ٧٣ وكان من أبرز نتائج هذا التطور تزايد فرص العمل بسرعة واندماج العمال العرب في النشاط الاقتصادي اندماجاً كاملاً إذ تحول الفلسطينيون من عمال بسطاء يستخدمون في الأعمال الشاقة إلى احتلال مراكز أفضل بفعل تجربتهم الطويلة في سوق العمل الإسرائيلية.

أما التحولات على الصعيد السياسي في هذه المرحلة والتي تمس أشكال التنظيم والعمل السياسي فقد تم تأسيس معظم التنظيمات المعروفة اليوم في القطاع العربي إذ ألفت لجان الطلاب العرب في خمس جامعات إسرائيلية وتشكلت لجنة المبادرة القطرية عام ١٩٧٢ لقد بدأت مطالب العرب بالازدياد ومن أهم المطالب إعادة الاعتبار للغة العربية لغة رسمية أسوة باللغة العبرية في المعاملات الرسمية تغيير مناهج التعليم وخصوصاً مناهج التاريخ واللغة العربية واللغة العبرية.

المرحلة الثالثة من ٧٣ إلى يومنا هذا

يعتبر يوم الأرض محطة مهمة في هذه الفترة إذ كانت ردة الفعل الإسرائيلية عنيفة على الأحداث فقد تجاوبت جماهير شعبنا مع قيادته في مناطق الـ ٤٨ والتف شعبنا الفلسطيني معهم واشتركوا بهذا اليوم وخصوصاً في الأراضي المحتلة عام ٦٧ لقد بدأ شعبنا في مناطق الـ ٤٨ في إعادة النظر في علاقتهم بالدولة وموقعهم فيها وترسخت علاقتهم بالمجتمع الفلسطيني.

لقد حدثت تغيرات مهمة في هذه المرحلة تمثلت في التطور الديمغرافي للأقلية الفلسطينية وارتفاع مستوى التعليم بحيث أصبح الجامعيون والطلاب يشكلون قوة ذات ثقل، لقد تميزت هذه المرحلة بتبدل الشعور بالإحباط واليأس والعجز إلى الشعور بالثقة بالنفس والقدرة على التأثير في مجريات الأحداث (مظاهرات ضد الاجتياح ٨٢، الإضراب ضد مذابح صبرا وشاتيلا عام ٨٢) لقد تميزت القيادة العربية في إسرائيل بقدرتها العالية على التفاعل مع الأحداث الجارية بسرعة وبصورة منتظمة سواء في «إسرائيل» أو في المنطقة فقد برزت هذه القدرة من خلال التعامل مع حدث الانتفاضة عام ٨٧ حيث تم تشكيل لجان الإغاثة والتبرع المادي والعيني ونفذت إضرابات وتظاهرات تأييداً للانتفاضة أما فيما يتعلق بالخارج فنلاحظ إمكانية وقدرة جماهير شعبنا على التعامل مع الحدث كما حدث في حملة عناقيد الغضب فقد عمت المظاهرات أرجاء مختلفة من المدن الفلسطينية احتجاجاً على هذه العملية التي أدت إلى مجزرة قانا. لقد قامت قوى شعبنا هناك بحجب الثقة عن بيريز قائد عملية عناقيد الغضب في الانتخابات الإسرائيلية. لقد ازدادت قوة العنصر الفلسطيني وظهرت يقظة الهوية الإسلامية كعامل قوي في الهوية الجماعية للشعب الفلسطيني في هذه الفترة، كما ترسخ قوة الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية وبرز كثقل رئيسي على حلبة السياسة الإسرائيلية تحاول كل الأحزاب الصهيونية العمل على توظيفه لصالحها.

ما هي علاقة فلسطينيي ٤٨ بمنظمة التحرير الفلسطينية

تبنت الحركة الوطنية الفلسطينية منذ انطلاقتها في أواسط الستينات شعار تحرير فلسطين وبذلك تكون قد حلت مشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين لأن هذا الشعار يلبي حاجات اللاجئين في العودة ويحرر شعبنا في مناطق الـ ٤٨ من الاحتلال لذلك نظر فلسطينيو ٤٨ إلى الحركة الوطنية في الخارج على أنها المنقذ الوحيد من الاحتلال لكن بعد هزيمة حزيران بدأت ملامح تحول الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرير إلى حركة استقلال وطني حيث انتعشت فكرة الكيانية الفلسطينية وترسخ ذلك في البرنامج المرحلي لـ م.ت.ف واليوم فإن منظمة التحرير الفلسطينية لاتملك حتى الآن أي جواب بشأن أهلنا في الـ ٤٨ لا على المستوى الاستراتيجي ولا على المستوى الراهن وتأكدت هذه القضايا من العملية السياسية.

إن افتقار قيادة م.ت.ف لبرنامج سياسي واضح في هذه المرحلة الخطيرة سيخلق بلبلة في المسار السياسي لجماهير شعبنا في مناطق الـ ٤٨.

ما هي علاقة فلسطينيو ٤٨ بالدولة الفلسطينية وبالتسوية الجارية الآن؟

بعد توقيع اتفاق أوسلو الذي أسقط عن حساباته فلسطينيو ٤٨ بدأت تطرح في الأوساط الفلسطينية داخل منطقة ٤٨ وجهات نظر مختلفة حول مستقبل العلاقة بين أهلنا هناك والدولة في حال قيامها، إن طبيعة العلاقة ستتحدد برأيي على ضوء شكل الدولة المستقلة من حيث سيادتها أو عدم سيادتها إن الشارع الفلسطيني وقواه الوطنية في مناطق ٤٨ منقسم إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية حول وضع الدولة المستقلة وطبيعة الصراع القادم مع الكيان الصهيوني فهناك اتجاه مؤيد للعملية السياسية وللدولة المستقلة منطلقاً من عدة نقاط أولها إن زوال الاحتلال العسكري في الضفة والقطاع وإقامة الدولة سيمثل إلى حد بعيد وإن لم يكن كلياً تحقيقاً للتطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني كما سيسهم ذلك في تحقيق بعض تطلعات الفلسطينيين في مناطق ٤٨ إذ أن قيام دولة مستقلة سينجم عنها تخفيضاً كبيراً لمستوى حالة الضيق والتناقض الناجمة عن كون فلسطينيي ٤٨ مواطنين في دولة تحتل الضفة والقطاع وتضطهد شعبهم هناك.

سيكون لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تأثير إيجابي في الوضع النفسي والاعتزاز الوطني وستحل الهوية الشاذة للفلسطينيين داخل مناطق ٤٨. كما أنها ستعزز نضالهم من أجل الديمقراطية والحقوق المدنية. ستساهم في تخفيف حدة التوتر بين اليهود والفلسطينيين داخل إسرائيل.

أما الاتجاه الثاني فيرى أن الاتفاقات المعقودة مع الكيان الصهيوني ستكون نتيجتها تهميش وعزل الفلسطينيين في مناطق ٤٨ وسيتعرض الشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨ إلى مؤامرة أسرلة يساهم فيها فلسطينيون وإسرائيليون. إن الكيان الفلسطيني الناشئ سيكون ضعيفاً ومقيداً بحيث لايتمكن من مقاومة السياسات القمعية ضد الأقلية الفلسطينية التي ستمارسها الحكومات الاسرائيلية وسيترك الشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨ يواجه مصيره لوحده. إن أي تحرك لفلسطينيي ٤٨ ضد الكيان الصهيوني وفي ظل الدولة المستقلة ستلجأ إسرائيل إلى ترحيل المشاغبين وفئات أخرى من الفلسطينيين إلى الكيان الفلسطيني يقول أب يهوشع، الذي يؤيد إقامة دولة مستقلة على قياس إسرائيل لأنطوان شماس وهو روائي عربي «إذا كانت شخصية إسرائيل الصهيونية اليهودية لاتعجبه فما عليه إلا أن يذهب للعيش في الكيان الفلسطيني في الضفة والقطاع»، كما يحدد موقفه من الأقلية الفلسطينية فيقول «إما أن ينضموا تماماً للشعب في إسرائيل أو أن ينضموا إلى النطاق السياسي لأبناء شعبهم».

أما الاتجاه الثالث فإنه يرى أنه من المبكر الحكم على النتيجة النهائية لذلك يرى أن مستقبل الفلسطينيين داخل مناطق ٤٨ يعتمد إلى حد بعيد على النتيجة النهائية للصراع مع الكيان الصهيوني.

هل يمكن أن يشكل فلسطينيو ٤٨ محور النضال الوطني؟

إن الجزء القادر على خلق إرباكات قوية للكيان الصهيوني في المستقبل هو فلسطينيو ٤٨ بسبب موقعهم الجغرافي داخل الكيان وقدرة تأثيرهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذا توفر لديهم قيادات سياسية شابة ذات أفق ورؤية بعيدة وهذا ما نلمسه هناك الآن حيث برزت في الآونة الأخيرة قيادات وطنية شابة ذات ميول قومية بدأت تحظى بتأييد الشارع الفلسطيني على حساب القيادات التقليدية الفلسطينية، إن المشاهد لوضع فلسطينيي ٤٨ من بعيد يرى أنه مهمة إسرائيل إزاء فلسطينيي ٤٨ تبدو صعبة وسهلة في آن واحد فهي سهلة لأن إسرائيل هي الوحيدة القادرة على السيطرة عليهم

بالقسر والإكراه وهي صعبة لأنها تحتل أرض وشعب يعيش على أرضه ويعتبر نفسه وتعتبره هي معادياً لها إن المعادلة الصعبة التي يعيش بها فلسطينيو ٤٨ في إسرائيل ستدفعهم في المستقبل إلى التفكير وبشكل جدي في وضعهم، فهم يعيشون حالة ازدواجية بين المواطنة الإسرائيلية وبين الهوية العربية الفلسطينية التي ينتمون إليها إن تزايد الوعي والتسيس والبحث المتواصل عن الذات في إطار الشمولية الفلسطينية قد يؤسس لديهم لشيء قادم.

هل تندلع انتفاضة من نوع ما في الجليل والمثلث في المستقبل؟ هل تقود سياسات تهويد الجليل إلى وضع متفجر؟ أسئلة لاتنتهي لكن تمكن الأوساط الإسرائيلية ومراكز الأبحاث التابعة لها في دراسة هذه الأسئلة. يقول الصحفي الإسرائيلي يوسف ليبد «إن المشكلة الحقيقية لدولة إسرائيل على المدى البعيد هي العرب في إسرائيل حيث سيتابع هؤلاء بنفس تواقة علائم الاستقلال لدى أشقائهم في ما وراء الحدود وسيطالبون بضم الجليل إلى دولة فلسطين ولإعطاء فعالية لمطلبهم سيصنعون لنا ألف انتفاضة مصغرة». هذه إجابات الأوساط الصحفية والسياسية الإسرائيلية وبانتظار الإجابات الفلسطينية حول مستقبل هذا الجزء من شعبنا على المدى البعيد لذلك لابد من وضع استراتيجية عمل على المدى المنظور والبعيد وهذا التصور برسم القيادات والقوى السياسية أولاً في مناطق ٤٨ ومن ثم كل القوى والأوساط الفلسطينية.

فلسطينيو ٤٨ وفكرة الاستقلال الذاتي:

إن فكرة الاستقلال الذاتي لازالت فكرة غامضة حتى من قبل بعض الكتاب والمفكرين العرب الذين طرحوا هذه الفكرة داخل مناطق ٤٨ وهنا يقال هل هذا الاستقلال يتعلق باستقلال ذاتي جغرافي أو سيادي؟، هل استقلال ذاتي مؤسساتي موسع يتيح للمواطنين الفلسطينيين السيطرة على حياتهم ومؤسساتهم؟ وهذا هو على الأرجح في ظل هذه الظروف، إن قيام مثل هذا الاستقلال ذات الطابع الثقافي المؤسساتي القومي للشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨ كما قال د. عزمي بشارة المفكر الفلسطيني مؤخراً في أمريكا عنه «سيتيح بالمستقبل لهذه الأقلية أن تقيم علاقة ما مع الكيان الفلسطيني المستقل في المستقبل في الضفة والقطاع» هذه الأفكار تعتبر بحق تطوراً في التفكير السياسي لأهلنا، حتى لو كانت عبارة عن جملة من الأفكار إلا أنها تبقى محاولة للتصدي لسياسات تفتيت وتذويب وعزل ونزع الصبغة الفلسطينية عنهم، إن شعبنا يعاني من تناقض خطير بين الذات الفلسطينية والهوية الإسرائيلية يقول المفكر د. عزمي بشارة «إن الهوية المزدوجة لدى شعبنا في إسرائيل تعكس تناقضاً خطيراً بين الفلسطينية التي ينتمون إليها وبين إسرائيليتهم».

لذلك لابد من الانتباه إلى هذا الجزء المهم والأهم في المستقبل لأنه سيخلق إرباكات حقيقية للكيان الصهيوني ■■

تشييع المناضل المحامي محمد ناجي الضللي إلى مثواه الأخير



توفي في مدينة حلب إثر نوبة قلبية الأستاذ محمد ناجي الضللي وشيع من مسقط رأسه في دير الزور يوم ١٩/١/٢٠٠٠.

نبذة عن حياة المغفور له الأستاذ المحامي محمد ناجي الضللي

- المحامي الأستاذ محمد ناجي الضللي.
- ولد في مدينة دير الزور بالقطر العربي السوري بتاريخ ٧/١١/١٩٢٦.
- درس المرحلتين الابتدائية والاعدادية في مدارس مدينة دير الزور.
- درس المرحلة الثانوية في الجامعة الأمريكية ببيروت وحصل على الشهادة الثانوية العامة منها.
- درس العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية ببيروت وحصل على درجة الليسانس.
- في نفس الوقت وبعد مرور عام واحد على بدء دراسته للعلوم السياسية في الجامعة الأمريكية انتسب إلى كلية الحقوق في جامعة دمشق وحصل على درجة الليسانس في الحقوق أيضاً.
- مارس مهنة المحاماة منذ عام (١٩٥٢) كمحامياً في مدينة دير الزور حتى تاريخ قيام الوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨.
- أصبح عضواً في مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة عن الإقليم الشمالي حتى تاريخ وقوع مؤامرة الانفصال في سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١، حيث عاد لممارسة مهنة المحاماة في سوريا.
- شغل منصب نقيب المحامين فرع دير الزور وعضو المجلس المركزي لنقابة المحامين في سوريا منذ عام ١٩٧٢ ولغاية عام ١٩٧٩.
- مارس النضال الوطني ضمن الحركة الطلابية ضد الاستعمار الفرنسي قبل مرحلة الاستقلال في سوريا ولبنان.
- أثناء دراسته في بيروت وبعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ساهم مع عدد من رفاقه المناضلين العرب في تأسيس حركة القوميين العرب.
- ناضل في صفوف حركة القوميين العرب في سوريا وعلى مستوى الوطن العربي كمناضلا وعنصراً قيادياً منذ تأسيس الحركة ولتاريخ إعلان حركة القوميين العرب عن حل الحركة لتنظيم قومي عام ١٩٦٩-١٩٧٠.
- تعرض خلال حياته السياسية للاعتقال والسجن لمرات عديدة.
- ورغم اعتزاله للعمل السياسي المنظم، بعد حل حركة القوميين العرب على المستوى القومي في عام ١٩٦٩-١٩٧٠ بقي المغفور له:
- مناصراً ومتحمساً لحركة المقاومة الفلسطينية.
- وبقي معايشاً ومتابعاً لنضال الجماهير العربية في كل مكان وعلى مختلف المستويات النضالية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- بقي طوال فترة حياته السياسية والعملية رمزاً وطنياً وأخلاقياً.
- اعتزل مهنة المحاماة عام ١٩٩٧.

د. جورج حبش يبرق معزياً لآل الضللي

الأخوة الأفاضل/ آل الضللي،

جميع أفراد أسرة الفقيد الكرام،

ببالغ الحزن تلقيت نبأ رحيل المناضل الأستاذ محمد ناجي الضللي، وبهذه المناسبة الأليمة اسمحوا لي أن أتقدم باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكافة كوادرها وأعضائها، وباسم الشعب الفلسطيني وباسمي شخصياً، بأحر التعازي القلبية، راجين أن يتغمد الله الفقيد بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته.

لقد جمعتنا مقاعد الدراسة في الجامعة الأمريكية، وكانت فترة الدراسة هذه مناسبة لبناء أواصر الصداقة، والتي ما لبثت أن توطدت وتعمقت عبر مسيرة نضالنا القومي المشترك. وهذا ما يزيد من مشاعر الحزن والألم لفقدانه.

إن رحيل الفقيد ليس خسارة لكم وللحركة الوطنية السورية فقط، بل خسارة كبيرة للحركة القومية العربية.

للفقيد الرحمة والغفران، ولكم من بعده الصبر وطول البقاء.

دمشق ١٧/٢/٢٠٠٠

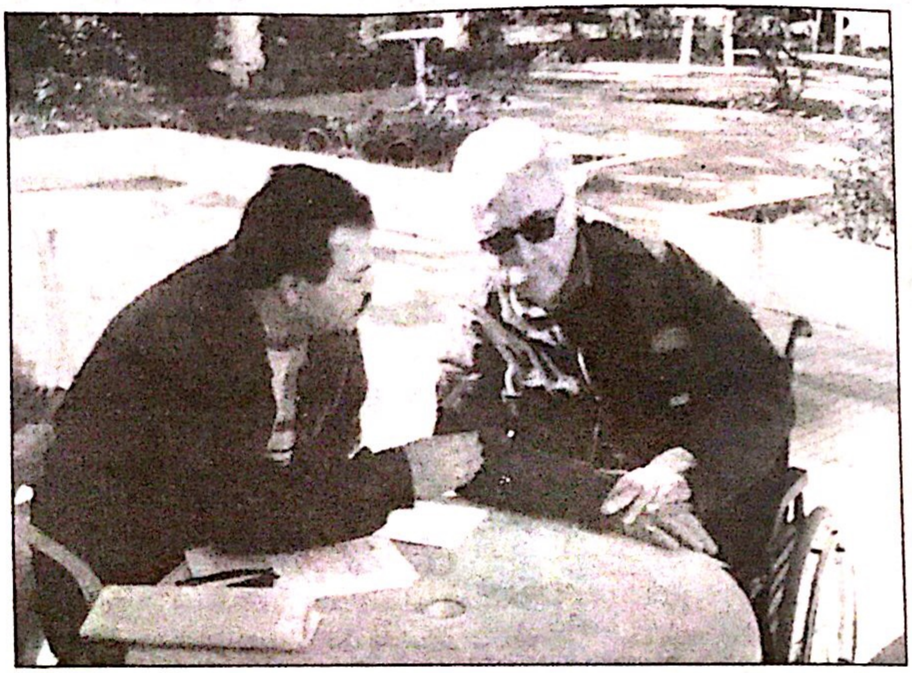
أخوكم

د. جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

المناضل التقدمي المغربي إبراهام السرفاتي لـ «الهدف»:

عندي احترام كبير للنموذج الذي أعطاه الرفيق جورج حبش في كل حياته

أجرى الحوار: إدريس علوش



أبراهام السرفاتي مغربي منحدر من أصل يهودي من مواليد ١٩٢٦، مؤسس منظمة إلى الأمام الماركسية اللينينية في مطلع السبعينات، وهو السبب المباشر الذي سيعتقل لأجله وسيحاكم بالسجن المؤبد، وبعد قضاء ما يزيد عن ١٨ سنة بالسجن المركزي بالقنيطرة (المغرب) بعد العفو الذي أصدره الملك الراحل الحسن الثاني سنة ١٩٩٨ في حقه وحق ما تبقى من رفاقه، سيتم بمقتضى قرار إداري جائر تجريده من جنسيته المغربية وتهجيره إلى فرنسا، ومنذ ذاك التاريخ إلى حدود أواخر ١٩٩٩ وبعد وفاة الملك الحسن الثاني سيسمح الملك الجديد محمد السادس لأبراهام السرفاتي بالعودة إلى موطنه الأصلي.

حول هذه العودة، وجديد الساحة السياسية المغربية، والقضية الفلسطينية (للتذكير فقط فأبراهام السرفاتي معروف بنصرته لعدالة قضية الشعب الفلسطيني وله كتاب في الموضوع يحمل عنوان «كتابات حول فلسطين»)، وحول عودة الرفيق أبو علي مصطفى، ومنع الرفيق نايف حواتمة، ورأيه في الرفيق جورج حبش كان لنا معه نص هذا الحوار..

■ عودتكم المظفرة إلى جذوركم، أي إلى موطنكم الأصلي، أي دلالة تحملها في أعماقكم؟

□□ أولاً أسجل أكثر من فرح، (إزدهار) شخصي، للرجوع إلى البلاد، الإلتقاء بالمناضلين التقدميين في البلاد، والإطلاع على سير عملهم النضالي بشكل عام، ولكن أريد أن أسجل قبل كل شيء هدفي وأنا عندي تقريباً من العمر ٧٤ سنة، ليس الدخول في السياسة من الجانب الضيق، ولن أكون زعيماً سياسياً ولا أي شيء آخر، أريد أن أساعد أساساً المناطق الأكثر اضطهاداً في المجتمع المغربي، من أجل الاعتراف بحقوقهم من جهة والنظر إلى كيفية تطوير طاقاتهم من أجل الوصول إلى حياة كريمة، والمشاركة في بناء مغرب عصري وديمقراطي ـ الحمد لله ـ في هذا الميدان هناك طاقات مهمة متوفرة في البلاد على صعيد المجتمع المدني بشكل خاص وهناك تخلف نسبي على الساحة السياسية، ولكن على مستوى رئيس الدولة، الملك محمد السادس هناك إرادة لتطوير بناء البلاد في هذا الإطار.

■ الخيار الملكي في شخص الملك محمد السادس في إعادة الثقة للمواطن المغربي «كمشروع» وخوض معركة تحديث الدولة وعصرنتها، إلى أي حد أنتم متفائلون بهذه الإجراءات؟

□□ أنا متفائل كلياً، علىجانب قضية الملكية في المغرب منذ ١٩٩١ في سجن القنيطرة، جميع أطر منظمة إلى الأمام بالمغرب في غشت ١٩٩١ رأينا أن علاقات التخلف النضالي مع قوات الطبقات الوسطى، تعني القبول بنظام ملكي، وليس بمفهوم نظام ملكي مغربي، ولكن بمفهوم نظام ملكي عصري وديمقراطي مثل المفهوم الموجود بإسبانيا في عهد «خوان كارلوس». منذ سنة ١٩٩١ تقدمنا في هذه الأفكار والآن يتضح على أن الملك محمد السادس

قادر أن يسير في هذا الاتجاه.

■ رفاقكم في تيار «النهج الديمقراطي» باعتبارهم الامتداد الشرعي والتاريخي لمنظمة إلى الأمام التي استمروا في مطلع السبعينات، يعتبرون على أن لاشيء تغير في المغرب. وأن صلاحيات المخزن والمافيا مازالت على سابق عهدها ما رأيكم في هذا التصور السياسي؟

□□ **أولاً أقول لهم أن هذه الأفكار ليست منسجمة داخل النهج الديمقراطي، في الأسابيع الفارطة اجتمعنا برفاقنا في النهج وطنياً وناقشنا هذا الموضوع وتبين أن هناك اتجاهاً يتطور الآن بشكل مهم جداً من أجل قبول هذه الأفكار التي قلت منذ حين، نظراً لواقع البلاد، هناك علاقة جدلية بين الاندفاع ما بين المجتمع المدني وإرادة الملك، لأن الملك لوحده لايمكنه تغيير البلاد، هذه قضية واضحة، ولكن هناك اندفاع المجتمع المدني الذي سيساعد - إن شاء الله - في المستقبل القريب سيكون تجديد للساحة السياسية لكي تلعب دورها في الساحة النضالية في البلاد، في هذا الوقت سيكون تكامل بين هذا الاندفاع للمجتمع المدني والمساهمة للساحة السياسية وإرادة الملك في هذا الاتجاه.**

■ منتدى اليسار الجذري الديمقراطي هو الإطار الذي كنتم تهدفون تشكيله وبناءه هل لايزال هذا الحلم الطموح يراودكم؟

□□ **نعم، نعم لكي أفسر المنتدى ليس الجبهة، المنتدى هذا يعني قوات اليسار الجذري بشكل عام، يكون مندمجاً في إطار الفصائل المستقلة مثل النهج الديمقراطي أو فصائل أخرى من جهة، بالإضافة إلى اتجاهات تقدمية وجذرية داخل الأحزاب التقدمية والديمقراطية بالبلاد بينما فيها المشكلة للحكومة خاصة الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، المنتدى يعني أن هؤلاء المناضلين سيستمرون في العمل، المهم الذي يقومون به داخل أحزابهم، وفي نفس الوقت يشاركون في إطار ندوات ولقاءات مع جميع قوات اليسار الجذري من أجل دراسة وتقديم بديل متكامل للقضية الداخلية والجهوية والإقليمية والدولية. والقضايا التي تدور في العالم الآن.**

■ في تصريح سابق لكم، في حوار حول القضية الفلسطينية قلتم: «إن تحرير اليهود الخاضعين تحت القمع الصهيوني هو مشروع تحرير كامل التراب الفلسطيني» إلى أي حد يتقاطع أو يتجادل هذان المشروعان في إطار تطور القضية الفلسطينية؟

□□ **سؤال صحيح. أولاً كمرحلة تاريخية راهنة، أعتبر اتفاقيات أوسلو بشكل عام وكإطار عام، هو الإطار الذي يمكن أن يوصل حتى تأسيس الدولة الفلسطينية والقدس كعاصمة وبعد الخطوات المبدئية الأولى من أجل الرجوع (حق العودة للمهجرين الفلسطينيين)، أعتبر في السنوات القادمة هذا الهدف ممكناً، ولكن الآن أيضاً التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي يمكن أن تلعب دوراً من أجل تجاوز محدودية المفاوضات الجارية حالياً مع حكومة أيهود باراك، إذن حكومة أيهود باراك عبّر عنه دافيد ليفي منذ اللقاءات الأولى مع ممثلين م.ت.ف وأراد أن يدير المفاوضات في شكل لايمكن أن يقبله الشعب الفلسطيني، بطبيعة الحال هناك صمود وكفاح الشعب الفلسطيني هذا هو العامل الأول من أجل تغيير موازين القوى في المنطقة، ولكن العامل الثاني الذي عنده أهمية خاصة هو التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي بما فيه هذه التناقضات، قضية اليهود الشرقيين المضطهدين من طرف البنية الصهيونية للدولة، الذين ليست لهم تماماً مصالح مشتركة مع المستوطنين، الذين هم جناح أكثر تطرفاً في حكومة أيهود باراك، إذن، في نظري هذه الحكومة كما هي موجودة الآن، إذا أرادت أن تتقدم على طريق السلام يجب إقصاء ممثلي المستوطنين المتمثلين في الحزب الوطني الديني في هذه الحكومة بالخصوص، وفي هذا الميدان قال الحاخام الأكبر لليهود الشرقيين عوباديا يوسف يجب تبديل الأرض مقابل السلام. هذه مصالح اليهود الشرقيين هناك، إذن هناك تناقض داخل المجتمع الإسرائيلي يمكن أن يساعد على تطور بناء هذه المفاوضات، ويطور أيضاً التناقضات داخل الحكومة الإسرائيلية من أجل تجاوز العراقيل الموجودة الآن في إطار هذه المفاوضات هذا كمرحلة راهنة، أما المستقبل فهو بعيد كما كتبت في إحدى المقالات في أكتوبر ٩٣ فالمستقبل بعيد. فالدولة الفلسطينية بجنب دولة إسرائيلية، تعني هذه الدولة الإسرائيلية يجب أن تتجاوز بنيتها الصهيونية، وأن تتحول إلى دولة ما بعد الصهيونية ETAT Post-sionite، الطريق إلى هاتين الدولتين: دولة إسرائيلية عصرية غير صهيونية ودولة فلسطينية، يمشي (مدوياً) في المسار الإستراتيجي لأحلامنا كلنا وبدرجة أولى المقاومة الفلسطينية، هي دولة ديمقراطية فلسطينية، التي يمكن أن يعيش فيها بشكل أخوي المسلمون والمسيحيون واليهود، إذن يمكن أن يتطلب ذلك ٥٠ سنة أو ٦٠ سنة أو ٧٠ سنة.. في نظري لايمكن أن أرى ذلك، لكن الشباب يمكنهم رؤية هذا الهدف.**

■ على حد تعبيركم «الايديولوجية الصهيونية مماثلة للابرتهايد» هل تحتاج القضية الفلسطينية لإطار بحجم المؤتمر الوطني الإفريقي لتسير بخطوات ثابتة على طريق التحرير الكامل لكل شبر في فلسطين؟

□□ **أنا في نظري منذ زمان طويل من قراءتي استجواب لفتح ٦٧ في إطار مجلة (الأزمنة الحديثة) كان الصوت الواحد له هو التمييز بين اليهودية والصهيونية، وبين الطريق لذلك التصور، فيما ساهم من بعد في بناء الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية واليسار الفلسطيني ككل، هو طريق صحيح للنضال من أجل هدف ثوري وإنساني في نفس الوقت لحل المشاكل في المنطقة، في هذا الميدان فلسطين في إطار العالم العربي بشكل عام والمشرق بشكل خاص الشعب العربي الوحيد للقرن ٢١، الآن هناك تطورات - لا أقول هذا في إطار شوفيني - ولكن الآن في المغرب نعيش تطوراً للنضال الديمقراطي مهم جداً الذي هو في المقدمة لدول منطقة المغرب العربي ولكن هذا أيضاً سائد في العالم العربي ككل، الشعب الفلسطيني هو مقدمة الأمة العربية، إذن الدولة الفلسطينية ولو في شكل محدود هي الهدف الخالد للمقاومة الفلسطينية، والأقطار في المستقبل التي سوف تطور علاقات أخوية بالدولة الإسرائيلية الغير الصهيونية والدولة الفلسطينية - إن شاء الله - تتطور في المستقبل في دولة واحدة، التي ستكون قطب الازدهار في المشرق ونموذجاً للمنطقة كلها باستثناء جنوب افريقيا الذي هو (طريق) متقدم جداً.. بين دولة جنوب أفريقيا ودولة فلسطينية يكونا قطبين أساسيين للازدهار للمنطقة كلها.**

■ في سلوككم السياسي وإيمانكم الراسخ بعدالة الشعوب في تقرير مصيرها كنتم ولازلتم تعتبرون أن القضية الفلسطينية قضية وطنية، ما تقييمكم لمستجدات الراهن الفلسطيني

انطلاقاً من وعيكم النقدي بتطورات القضية الفلسطينية؟

□□ أنا أعتبر أولاً وقبل كل شيء المبدأ الأساسي للمقاومة الفلسطينية هو الذي قبل منذ الستينات: الاستقلالية للقرار الفلسطيني، لكن في هذا الوقت وفي حرب ٦٧ كانت فكرة حركة القومية العربية تتمثل في أمة عربية واحدة، وطن واحد، شعب واحد، إذن يجب المرور لمصالح القطر من باب مصالح الأمة العربية، وكان بشكل خاص ممثلاً في إطار الوزن الذي كان لجمال عبد الناصر - رحمه الله - في إطار الأمة العربية ككل، ولكن من ثم يمكن أن نفهم ازدهار اليسار الفلسطيني بشكل خاص هذا الفكر كان مثالياً نحن على مستوى الأمة العربية مازلنا في مرحلة انتقالية وأنا لست متفقاً مع مفهوم الذي تطرحه بعض الأحزاب القومية، نحن كلنا نمثل وطناً، المغرب، فلسطين، سوريا.. إلى آخره، ولكن وطن في إطار ما كان في ألمانيا أثناء القرن ١٩، في إطار أمة على طريق التطور، على طريق التنمية هذه هي الأمة العربية، مازالت الأمة العربية غير ناضجة لتكوّن نوع من الروح الوطني العربي الذي يغلب على الفكر القطري والمثال للأسف الشديد الذي أذكره دائماً هو حصار بيروت سنة ١٩٨٢ لم يكن في العالم العربي كله على مدى ٧٤ يوماً من الحصار ولو مظاهرة واحدة للتضامن مع المقاومة الفلسطينية والتقدمين اللبنانيين، بل كانت بالعكس. مظاهرة واحدة مهمة بالعالم العربي وذلك بالجزائر في الوقت الذي تغلب فيه المنتخب الجزائري على نظيره الألماني في مونديال إسبانيا، إنه عار على الأمة العربية كلها، ولكنه دليل على أن ليس هناك أمة عربية موحدة بشكل صحيح.

■ دعوة اليسار الفلسطيني إلى إصلاح عميق لمنظمة التحرير الفلسطينية هل لايزال هذا المعطى ضرورياً؟

□□ إني أعتبر تلك المطالب صحيحة منذ زمن طويل، الآن تعيش بنية م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية التي هي شبه مستقلة التي لايمكن أن نقول ديمقراطية بالمفهوم الصحيح للكلمة رغم أن هناك تطورات ديمقراطية مهمة جداً بخصوص برلمان رام الله الذي هو قطب للفكر الديمقراطي داخل الأراضي التي كانت محتلة، والتي لها الآن نسبياً نوع من الحكم الذاتي، وفي هذا الميدان مَطالب اليسار الفلسطيني تبقى صحيحة، كيف لها عملياً أن تتطور؟ هذا شأن داخلي للشعب الفلسطيني، في نظري يجب أن يكون هناك شرط والذي له أهمية خاصة، والذي اتضح منذ الشهور الفائتة، استقلالية واضحة لليسار الفلسطيني من طرف الأنظمة العربية الأخرى، هذا واضح. لقد كان هناك غموض في هذا الموضوع لا أقول من طرف أفكار الرفاق والإخوان في قيادة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ولكن كان على مستوى ما هو واضح على الساحة الدولية والعربية لم تكن هذه الاستقلالية واضحة بشكل عميق ولكن الآن بدأت تلك الاستقلالية تتطور في إطار واضح، وهذا من الدلائل التي ستساعد على المفاوضات بين حركة فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وعلى مستوى م.ت.ف بشكل عام، وذلك من أجل استرجاع نفس م.ت.ف على أسس ديمقراطية.

■ تزامنت عودتكم إلى أرض المغرب مع عودة الرفيق أبو علي مصطفى الرجل الثاني في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كيف تنظرون لعودته؟

□□ أنا أعتبر هذه العودة في إطار اتجاه التقدم والتطور للمقاومة الفلسطينية والسلطة (أو الشبه سلطة) الفلسطينية في الأراضي الشبه المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. أعتبر هذه العودة مهمة جداً، وأتمنى استرجاع مكانة ودور الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية الكامل في إطار التطور السياسي للشعب الفلسطيني من داخل الأراضي الفلسطينية.

وأريد أن أزيد على هذه القضية كلاماً شخصياً.. ولكن الآن - الحمد لله - هناك خط طيران مباشر ما بين المغرب ومطار غزة من طرف شركة طيران مغربية وهناك بعد اتفاقية شرم الشيخ، مشروع ما يسمى بـ «الطريق أو الممر الآمن» للوصول من غزة إلى الضفة الغربية، وقريباً - إن شاء الله - أنا سوف آخذ ذلك الطريق وذلك للوصول إلى فلسطين دون المرور عبر سلطات الاحتلال الإسرائيلية - الحمد لله -.

■ في ظل شرك العولمة الذي يهدف إلى هدم مفهوم سيادة الشعوب في ظل هذه الشروط كيف ترون مستقبل الشعب الفلسطيني؟

□□ ما أفهمه من سؤالكم هو مفهوم العولمة في مفهوم الحركة الإسلامية بشكل خاص.

■ لا، لا، العولمة بشكلها العام، العولمة ـ شرك العولمة ورهاناتها على هدم مفهوم السيادة الوطنية للشعوب داخل أراضيها، كيف ترون انطلاقاً من هذا الوضع، مستقبل الشعب الفلسطيني؟

□□ على ضوء أفكار الحركة القومية العربية كما أجبت سابقاً - ففشل الحركة القومية العربية - وهذا هو الواقع - فتح الطريق أمام استبدال الفكر القومي العربي بالفكر المتطرف للحركة الإسلامية في المفهوم العام، الذي ينفي وجود شعب فلسطيني أو شعب مغربي أو شعب إيراني.. ولكن يقر بوجود أمة إسلامية واحدة على الصعيد الدولي فقط، أنا أعتبره مفهوماً خطيراً لأن الإسلام مكون أساسي في ثقافة شعوبنا، ولكن مكون داخل مكونات وليس مكوناً واحداً، وكما أكدت عدة دراسات عندنا في المغرب العربي، على أن عندنا بنية أمازيغية أساسية التي اندمجت واغتنت مع مساهمة الثقافة والهوية العربية وبشكل خاص الإسلام، ولكن بنية المغرب العربي، رغم أن له علاقة وثيقة مع المشرق، فهو بنية أمازيغية عربية ومكونات الايديولوجية لهذه البنية يلعب الإسلام فيها دوراً مهماً جداً، ولكن لايمكننا فصل أي مكون معين من البنية كلها والتي هي أمازيغية عربية كما هو الحال عندنا في المغرب العربي، إذن فنظرية الحركة الإسلامية غير صحيحة كلياً.

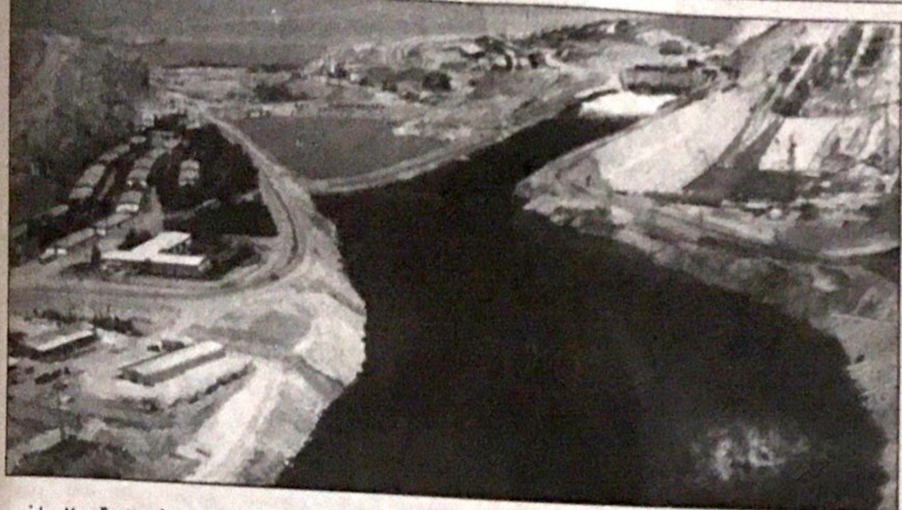
■ في ختام هذا الحوار كلمة تودون قولها للرفيق جورج حبش ولعموم الشعب العربي الفلسطيني المكافح؟

□□ أنا شخصياً ومعي الرفاق كلهم لليسار الجديد المغربي للحركة الماركسية اللينينية المغربية منذ السبعينات، أننا مثل الشعب العربي كله والمناضلين التقدميين العرب بشكل عام، عندنا احترام كبير للنموذج الذي أعطاه في كل حياته ومازال يعطيه الرفيق جورج حبش لأنه رمز على صعيد الأمة العربية كلها والذي يغلب على رموز آخرين، هو رمز جورج حبش، كفاحنا واحد، كفاح مشترك بطبيعة الحال، ولكن مقدمة هذا الكفاح هو الشعب الفلسطيني وفصائل اليسار الفلسطيني بارتباط - الحمد لله - الآن مع الإخوان في حركة فتح.

إنهم نموذجنا على صعيد الثورة العربية بشكل عام رغم أن مفهوم الثورة العربية عنده نواقص الآن ولكنه مازال صالحاً على الصعيد الاستراتيجي ■■

الأطماع الصهيونية في المياه العربية

أبو أحمد الزعتر



على ضوء المفاوضات التي بدأت بين سوريا وإسرائيل في ١٩٩٩/١٢/١٥، والمفاوضات التي يمكن أن تتم فيما بعد بين لبنان وإسرائيل، من المتوقع أن تكشف إسرائيل عن نواياها وأطماعها بمياه البلدين. ومن المتوقع أن تكون مشكلة المياه إحدى العقبات الصعبة أمام التوصل إلى سلام شامل بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان.

وأطماع الحركة الصهيونية بالمياه العربية قديمة برزت منذ وعد بلفور عام ١٩١٧. حيث طالبت هذه الحركة حكومة بريطانيا بتوسيع الحدود السياسية لفلسطين، أو «أرض إسرائيل» كما كانت تسميها، شمالاً وشمال شرقي لتشمل مصادر المياه في الليطاني والحاصباني وسفوح جبل الشيخ والجولان ونهر اليرموك من منبعه حتى مصبه. وقد وجه حاييم وايزمان رئيس الحركة الصهيونية إلى رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج رسالة يطلب فيها منه أن «يعرض في مؤتمر الصلح الذي عقد في فرنسا عام ١٩١٩ توفير المياه للوطن القومي اليهودي من الليطاني ومن جبل الشيخ والجولان»[1].

وقد عبرت إسرائيل عن أطماعها في مياه نهر الليطاني خاصة، ومياه جنوب لبنان بشكل عام منذ انشائها. ففي عام ١٩٥٤ صرح موشي شاريت رئيس وزراء العدو آنذاك، أن إسرائيل مصرّة على أخذ حصتها من مياه الليبطاني. كما صرح ليفي اشكول في ١٩٦٧/٩/٨ لصحيفة لوموند الفرنسية أنه «لايمكننا، ونحن في أمس الحاجة إلى المياه، أن نقبل مياه الليطاني تذهب هدراً في البحر. لقد أصبحت القنوات جاهزة في إسرائيل لاستقبال هذه المياه واستعمالها»[2]. وكان من بين الأسباب التي جعلت إسرائيل تقيم العلاقة مع الرائد سعد حداد الاستيلاء على منابع الحاصباني والوزاني. وتوغلت عام ١٩٧٨ في لبنان حتى الليطاني للسيطرة على مياهه.

ودون التطرق إلى مشاريع المياه العديدة التي قام بها أميركيون، وأشهرها مشروع جونستون لتزويد إسرائيل بالمياه العربية، فإننا نكتفي بذكر مشروع «سيمحا بلاس» الصهيوني الذي وضعه عام ١٩٤٤ قبل قيام الدولة العبرية، من أجل حل مشكلة النقص في مياه الدولة المزمع إنشاؤها. وعدّد مصادر المياه التي يجب أن تنهبها «إسرائيل» لاحقاً وهي: نهر الأردن وروافده واليرموك والعوجا ومياه الينابيع والمياه الجوفية في فلسطين (بما فيها الضفة وغزة فيما بعد) ومياه السيول والمجاري والمجارير. وحسب مشروع بلاس «فإن هذه المياه تؤمن لإسرائيل ٤٣٠٠ مليون متراً مكعباً سنوياً من المياه يمكنها ري ٨ ملايين دونم من الأراضي وتأمين الاستهلاك لثمانية ملايين شخص»[3].

وفي الوقت الذي تزداد فيه مطامع إسرائيل بالمياه العربية فإن العالم العربي يعاني، بشكل عام، من مشكلة شح المياه. وتزداد هذه المشكلة خطورة بسبب وقوع منابع الأنهار الكبرى خارج الحدود العربية. فسوريا والعراق تتعرضان لاستفزازات تركيا وابتزازها فيما يختص بمياه دجلة والفرات. حيث أقامت تركيا عشرين سداً على هذين النهرين، أكبرها سد أتاتورك، وبذلك استحوذت على أكثر من حصتها من المياه وحرمت البلدين من قسم كبير من حصتيهما. وربما تتعرض مصر والسودان لنفس المشكلة مستقبلاً بسبب وقوع منابع النيل خارج أراضيهما.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسبة الزيادة المطردة لسكان العالم العربي البالغة ٣٪ سنوياً فإن مشكلة المياه ستزداد تفاقماً في المستقبل القريب.

إذ يقدر خبراء الإحصاء أن سكان العالم العربي سيصبحون ٧٣٢ مليون نسمة عام ٢٠٣٠. وعلى ضوء شح المياه في الوقت الحاضر فإن نصيب الفرد الآن يتراوح بين ١٥٠٠ مترا مكعباً من المياه للفرد الواحد سنوياً في بعض دول المشرق وأقل من ٥٠٠ متراً مكعباً في بعض دول الجزيرة العربية، ويصل إلى ١٧٠ متراً مكعباً في الأردن و٨٠ متراً مكعباً للفرد سنوياً في غزة وبعض دول التعاون الخليجي التي تعوض هذا النقص بتحلية مياه البحر العالية التكلفة. بينما المعدل العالمي في الدول الأوروبية هو ١٢٩٠٠ متراً مكعباً للفرد في السنة.

إسرائيل تنهب المياه العربية

تنهب «إسرائيل» القسم الأكبر من مياه البلدان العربية المحيطة بها، دون أن تستفيد هذه البلدان من مياهها شيئاً. فعلى الرغم من أن روافد نهر الأردن القادمة من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ٤٨ تشكل أقل من ٢٠٪ من مياه النهر، إلا أن إسرائيل تنهب من نهر الأردن وروافده العربية أكثر من حصتها بكثير. فبدلا من أن تأخذ ٢٠٪ من المياه الممكن سحبها من النهر فإنها تأخذ ٨٠٪. فلبنان وسوريا محرومتان من مياه النهر وروافده التي تجري في أراضيهما. أما إسرائيل فتنهب مياه الحاصباني والوزاني وبانياس وينابيع جبل الشيخ والجولان ونهر اليرموك. «وتبلغ المياه التي تأخذها إسرائيل من هذه المصادر ١٢٩٠ متراً مكعباً من المياه سنوياً»[4].

أطماع إسرائيل في نهر الليطاني:

تحاول إسرائيل السيطرة على مياه نهر الليطاني وجرها داخل إسرائيل تارة بالترغيب،

وتارة بالخديعة، وتارة أخرى بالتهديد. إذ عرضت مقابل أخذ هذه المياه إعطاء لبنان ٤٠ مليون دولار سنوياً وتزويده بعشرين مليون كيلوات ساعة في السنة هي نصف انتاج الطاقة الكهربائية التي تستخرجها إسرائيل من انحدار مياه الليطاني من جسر الخردلي إلى مشروعها شمال بحيرة طبريا، حيث الفارق بالعلو بين الموقعين ٤١٠ أمتار. وهذه الكمية من الطاقة أكبر بكثير مما يستخرجه لبنان من سدود الليطاني التي تبلغ ١٥٢ كيلوات ساعة في السنة.

وفي أحيان أخرى تستخدم إسرائيل الخديعة حيث تدعي أن مياه الليطاني دولية لأن مياه حوض الليطاني تختلط مع مياه حوض الحاصباني، أحد روافد نهر الأردن، لتشكل نوعية متصلة تصب في نهر الأردن الدولي. والحقيقة أن الليطاني نهر وطني لبناني، فمنبعه ومجراه ومصبه تقع ضمن الأراضي اللبنانية، ولا علاقة لإسرائيل به.

هذا بالإضافة إلى تهديدها لبنان، عن طريق الولايات المتحدة، وتحذيره من بناء سدود على هذا النهر.

وقد قامت الطائرات الإسرائيلية خلال العقد الماضي بتدمير كل محطات التوليد والضخ القائمة على نهر القاسمية لتحرم لبنان من الاستفادة من مياهه، كما دمرت سيفون الزهراني الذي يجر المياه إلى بلدة الغازية.

إن أسلوب التهديد بالقصف والتدمير استخدمته إسرائيل مع أكثر من دولة عربية لمنعها، منفردة أو مجتمعة، من الاستفادة من مياهها الوطنية. فقد منعت سوريا والأردن بالتهديد من تنفيذ مشروعهما المشترك على نهر اليرموك لري أراضيهما من خلال إقامة سدي «المخيبة» و«الوحدة» على النهر المذكور. فهددت بتدميرهما إذا ما أنشئا، وادعت أن لها حصة في اليرموك كحصة الأردن. وفعلاً فإنها تغتصب الآن من مياه هذا النهر ٤٠٠ مليون متراً مكعباً سنوياً تجرها إلى صحراء النقب جنوب فلسطين من أجل إروائها. وقد تجاهلت حصة سوريا من مياه النهر في اتفاقها مع الأردن في وادي عربة. علماً أن نهر اليرموك ينبع من الأراضي السورية قرب درعا ثم يشكل الحد بينها وبين الأردن، وليس لإسرائيل أي حدود مع هذا النهر قبل عام ١٩٦٧. كما أنها دمرت عام ١٩٦٥ الجرارات السورية والمنشآت والقناة التي حاولت سوريا ولبنان شقها لجر مياه الحاصباني وبانياس عبر الجولان إلى الأراضي الأردنية.

هذا وقد تضاربت الآراء حول جر مياه الليطاني إلى إسرائيل: فالبعض يرى أن إسرائيل جرت بالفعل مياه النهر إلى الأراضي المحتلة ومنهم من يرى أنها على وشك جر هذه المياه. ومهما يكن من أمر هذه الآراء فإن الثابت بالملموس الحقائق التالية:

١) إن اسرائيل حفرت بالفعل نفقاً تحت الأرض طوله ١٧ كلم من سهل الحولة، في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى نهر الليطاني عند جسر الخردلي لتسرق منه ٤٥٠ مليون متراً مكعباً سنوياً. ولم يبق على إسرائيل سوى إقامة الجدار الصخري في مجرى النهر وفتح نافذة المياه إلى النفق لتندفع بالجاذبية وتتابع سيرها مع مياه الوزاني والحاصباني نحو نقطة انطلاق المشروع الصهيوني شمال بحيرة طبريا لتوليد ٤٠ مليون كيلوات ساعة في السنة من الكهرباء ثم تحويل مياه النهر إلى صحراء النقب.

والجدير بالذكر أن إسرائيل أقامت، منذ الستينات، محطات تضخ مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا وجرت هذه المياه إلى سهل البطوف ثم دفعت المياه بواسطة محطات دفع إلى السهل الساحلي انتهاء بالنقب.

٢) أقامت إسرائيل بالفعل محطة ضخ على نهر الليطاني عند جسر الخردلي وسحبت كميات من مياه النهر بحجة تزويد قرى الشريط الحدودي المحتل، وربما تزويد المستعمرات الصهيونية شمالي فلسطين.

٣) ثبت أيضاً أن إسرائيل تسرق من مياه الليطاني بواسطة الصهاريج لسد حاجة المستعمرات.

أطماع إسرائيل في مياه الضفة والقطاع:

تحصل إسرائيل حالياً على حوالي ٢٠٩٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً من المصادر التالية:

١) ٨٩٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر الأردن وروافده الواقعة شمال بحيرة طبريا التي تصدر من جنوب لبنان وسفوح جبل الشيخ والجولان ومن بحيرة طبريا.

٢) ٤٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من نهر اليرموك.

٣) ٢٠٠ مليون متر مكعب سنوياً فقط من أنهار فلسطين المحتلة عام ٤٨ وينابيعها.

٤) ٦٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه الضفة الجوفية والقطاع. وهذه الكمية تعادل ثلث ما تحصل عليه إسرائيل من المياه العربية وتترك للفلسطينيين في الضفة ١٢٠ مليون متر مكعب من المياه فقط. ومن أجل الاستيلاء على مياه الضفة وغزة الجوفية فإن إسرائيل منعت الفلسطينيين، منذ عام ١٩٦٧، من حفر أي بئر، ضاربة عرض الحائط بكل القرارات الدولية والأمم المتحدة التي تعطي للشعب الفلسطيني الحق بموارده الطبيعية ومنها المياه. أما خبراء المياه في إسرائيل فيحذرون من أن الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة سيعرض إسرائيل لخطر فقدان الموارد المائية. وقد أكد دايان على أن إسرائيل ستستمر بالسيطرة على مياه الضفة.

وإذا علمنا أن ٨٥٪ من الأراضي الفلسطينية الزراعية في الضفة تعتمد على الأمطار، نظراً لاستيلاء إسرائيل على المياه الجوفية، فإن الضفة خسرت هذه السنة ٢٥٠ مليون دولار بسبب شح الأمطار ويباس الأرض وخراب الزرع.

أما في قطاع غزة فيقدر الخبراء أن مخزون المياه الجوفية فيه هو ٨٠ مليون متر مكعب ونظراً لنهب المستعمرات الصهيونية في القطاع معظم المياه الجوفية فإن ملوحتها زادت فأصبح ٥٥٪ من آبار القطاع غير صالحة للري مما أدى إلى تدهور الأوضاع الزراعية. أما مياه الشرب فلا تصل إلى إلى ٤٠٪ من منازل سكان المخيمات.

مطامع إسرائيل في مياه النيل:

إذا لم تستطع إسرائيل أن تحقق حلمها التوراتي القائل: «من الفرات إلى النيل أرضك يا إسرائيل» فإنها طلبت من الرئيس السادات جر ٨٠٠ مليون متر مكعب من مياه النيل سنوياً إلى إسرائيل، ووافق السادات على ذلك. وقيل أنه هو الذي عرض الصفقة على إسرائيل عام ١٩٧٩ بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد. إلا أن اغتياله وانتقال السلطة للرئيس حسني مبارك عطل هذا المشروع.

وتتلخص وجهة نظر إسرائيل كما عرضها أليشع كالي في كتابه «المياه والسلام»، بأن جر مياه النيل سيعزز السلام وتستفيد إسرائيل كما تستفيد مصر. فهذه المياه في طريقها إلى النقب وقطاع غزة ستروي صحراء سيناء التي ستتحول إلى جنة خضراء. حيث سيزداد الانتاج الزراعي في مصر ويتحسن كماً ونوعاً بفضل الخبرات الإسرائيلية الزراعية التي ستحل الكثير من مشاكل الري والصرف المائي قرب بحيرة ناصر.

أهداف إسرائيل من نهب المياه:

١) التوسع في المجال الزراعي أفقياً وعمودياً وتحسين النوعية باستصلاح كل بقعة أرض من خلال عملية الري. بالإضافة إلى الشرب والاستخدام المنزلي.

٢) وهذا يوفر لها أمناً غذائياً لاستقدام المزيد من المهاجرين اليهود إلى إسرائيل من شتى بقاع العالم.

٣) استخراج طاقة كهربائية هائلة تفي باحتياجاتها المستقبلية في الصناعة وغيرها.

إن المياه بالنسبة لإسرائيل هي قضية حياة أو موت، أو بمثابة الدماء التي تجري في العروق على حد تعبير ليفي اشكول. والمياه لاتقل أهمية عن الأمن.

فهل تتخلى إسرائيل بكل بساطة عن مصادر المياه في سوريا ولبنان والضفة الغربية من أجل عقد سلام شامل؟ لاسيما وأنها بحاجة إلى ضعف كمية المياه التي تأخذها الآن من الأراضي العربية. وهل يتم انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية ويتحقق السلام؟ ■■

---

(١) رياض أبو ملحم. جريدة الحياة في ١٩٩٦/٨/٢٥

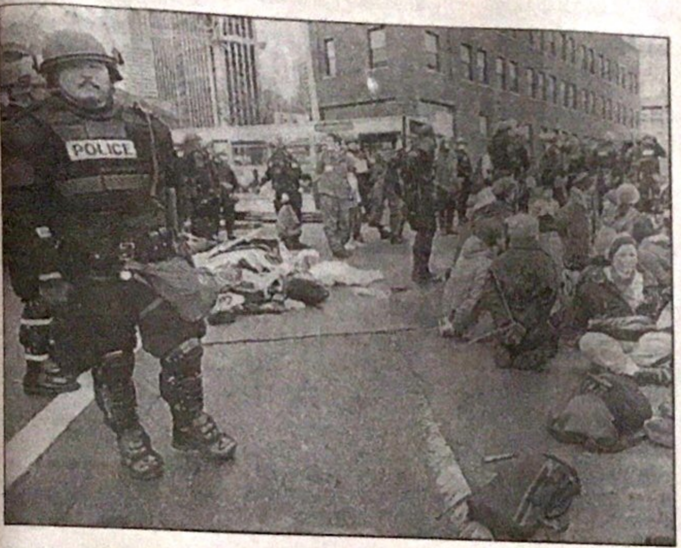
(٢) المصدر السابق ١٩٩٦/٨/٢٦.

(٣) البروفسور جدعون فشلزون، في توطئته لكتاب «المياه والسلام» اليشع دالي مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط١ بيروت ١٩٩١ ص٩

(٤) المصدر السابق ص٢٠.

النظام العالمي الجديد يصادر دور الأمم المتحدة

عصام سلامة



شهد العقد الأخير من القرن العشرين أحداثاً هامة على المستويين الدولي والإقليمي، كان أبرزها إنهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والمنظومة الإشتراكية، وتبعاً لذلك الحدث (الزلزال) تبدلت المعادلة الدولية التي كانت سائدة آنذاك لأكثر من نصف قرن والمعروفة بسياسة توازن القوى أو «الحرب الباردة»، وبدأت تظهر مع بداية التسعينات وخاصة بعد حرب الخليج الثانية ملامح سياسة دولية جديدة سُميت بالنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ترافق ذلك مع التطور الهائل في علوم التكنولوجيا الحديثة والثورة المعلوماتية والتقنية العالية في وسائل الاتصالات والانترنت.. الخ. حيث أصبح العالم عبارة عن «قرية كبيرة»، وأخذت الأفكار الجديدة تغزو العالم عن العولمة الاقتصادية والمالية المدعومة بالقوة العسكرية الجبارة لهذا النظام المفروض على عالمنا المعاصر.

وشهدت البشرية في نهاية القرن الماضي تزايداً هائلاً في عدد السكان، حيث: «بلغ تعداد سكان العالم أكثر من ٦ مليارات نسمة، حسب الإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة كما تشير الأرقام إلى أن (٤) مليارات نسمة في الدول النامية محرومون من المتطلبات الأساسية للحياة الإنسانية، إلى جانب ١،٣ مليار نسمة يعيشون في فقر مدقع»[1]، مما سوف يفاقم كثيراً من الأعباء الاقتصادية على الصعيد العالمي، ومع ذلك.. فإن العولمة الإقتصادية لم تساعد في حل هذه المشكلات الكبيرة الراهنة كالفقر والجوع والمرض.. لغالبية دول العالم الثالث، بل زاد الفارق وبنسب كبيرة جداً بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة، فقد تضمن التقرير الدولي حول التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة مايلي: «يرى التقرير أن خمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلاً يحصلون على (٨٦٪) في المئة من الناتج الإجمالي العالمي، أما خمس سكان العالم ممن يعيشون في أسفل الهرم الاقتصادي العالمي فإنهم يحصلون على (١٪) في المئة فقط»[2]..!!، كما شهدت السنوات العشر الماضية العديد من القلاقل والاضطرابات والنزاعات الإقليمية والحروب العرقية والإثنية بشكل كبير في مختلف المناطق من العالم سواء في فلسطين.. لبنان.. العراق.. السودان.. الجزائر.. البلقان.. آسيا وأفريقيا الخ مما أوقع عشرات الألوف من القتلى ومئات الألوف من الجرحى، وجراء ذلك ازداد عدد اللاجئين والمشردين عن ديارهم في العالم، حيث يقدر عددهم بالملايين، (حوالي ٣٠ مليون شخص) حسب بعض المصادر موزعين في مناطق مختلفة من العالم، كما ضعف دور وأداء الأمم المتحدة بشكل كبير نتيجة لهيمنة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد وزعيمته الولايات المتحدة الأمريكية، خدمة لمصالحها الخاصة، وقد تم استبدال العمل بميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية بمفاهيم هيمنة لاتساعد في حل النزاعات الدولية، بل تزيد من تفاقمها في غالب الأحيان، واستخدم لهذه الأغراض الخبيثة اعتماد أسلوب «ازدواجية المعايير» الدولية، والتي أصبحت سمة أساسية من سمات ما يسمى بالنظام العالمي الجديد في التعاطي مع المشكلات الدولية.

نصف قرن على تأسيس الأمم المتحدة

تأسست هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥م، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أي مضى على تأسيسها حتى الآن أكثر من نصف قرن بقليل، حيث قامت على أنقاض «عصبة الأمم» والتي ولدت بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أنها لم تنجح في حل الصراعات الدولية.. فنشبت الحرب العالمية الثانية.. مما استوجب تأسيس هيئة الأمم المتحدة، وذلك من خلال أسس ومعايير مختلفة تكون أساساً للشرعية الدولية وتستند إلى ميثاق الأمم المتحدة بهدف حل النزاعات بين الدول والاحتكام إليها عند الحاجة.. وبإلقاء نظرة سريعة على دورها في العقد الأخير من القرن العشرين، وخاصة بعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، نستطيع أن نقول: بأن أداء وعمل الأمم المتحدة في الفترة السابقة لهذه المرحلة والمقصود (فترة توازن القوى أو «الحرب الباردة» بين القطبين الكبيرين، الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والولايات المتحدة الأمريكية)، كانت بالإجمال تتسم بالهدوء النسبي نتيجة هذا التوازن في القوى، وكان عمل هذه المنظمة الدولية يسير بشكل مقبول بصورة عامة... لكن مع اختلال نظام التوازن الدولي في بداية العقد الأخير من القرن العشرين الماضي، بدأ هذا الدور يضعف ويتراجع بشكل متدرج خاصة (إبان وبعد) حرب الخليج الثانية، حيث أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تجيّر عمل المنظمة الدولة لمصالحها الخاصة، كما وتمكنت من تغليف رغبتها وإرادتها العسكرية تحت شعارات زائفة مثل: الدفاع عن حقوق الإنسان تارة.. ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل تارة أخرى.. ووصل الاستهتار بالأمم المتحدة والشرعية الدولية إلى ذروته في الحرب التي شنها حلف شمال الأطلسي (الناتو) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية صربيا وعاصمتها بلجراد في نزاع إقليم كوسوفو، تحت دعوى حماية المدنيين، حيث شنّت حملتها العسكرية الجوية على الجيش الصربي.. وذلك دون الرجوع إلى الأمم المتحدة، بل يمكن القول بأنه لم يكن للأمم المتحدة أي دور يذكر في «مشكلة كوسوفو»، حيث تمّ مصادرة دورها شبه الكامل من قبل الولايات المتحدة وحلف الأطلسي..!!، «فإذا أباحت القوى الدولية الكبرى أو أحدها أو بعضها، لنفسها استخدام قوتها الخاصة في حل المشكلات الدولية وفقاً لمصالحها الخاصة (حتى لو غلفت ذلك بشعارات القانون الدولي)، فإن المنظمة الدولية يذبل ويموت من تلقاء نفسه...»[3].

والجدير ذكره في هذا السياق: «أن الولايات

المتحدة الأمريكية مدينة للأمم المتحدة بديون تزيد على (بليون ونصف البليون دولار)، وهو مبلغ هائل يعود إلى الثمانينات، وحجة الولايات المتحدة أن الأمم المتحدة مثقلة بالفساد وغياب الكفاءة المالية، وأن تسديد الإلتزامات الأمريكية تجاهها مشروط بإصلاحات داخلية وتقليص للنفقات»[٤].

وهناك أمثلة عديدة على ضعف وهشاشة دور الأمم المتحدة في أمكنة كثيرة من العالم..

ازدواجية المعايير الدولية

اختلفت ازدواجية المعايير الدولية من حيث درجة حدتها من مرحلة إلى أخرى، فقد كانت في الفترة الماضية فترة «توازن القوى» مغلقة وخفية إلى حد ما، بينما في الفترة الأخيرة أصبحت واضحة وفجة ويمكن إثبات ذلك على الشكل التالي: «استندت المعايير المزدوجة في فترة (الحرب الباردة) إلى تغطيات قانونية، كانت تنجح في كثير من الحالات في إخفاء إزدواجية المعايير، وفي حالات أخرى كانت تفشل، ولكن مع انتهاء فترة الحرب الباردة أخذت الازدواجية تظهر بشكل فج بغياب القطب الآخر من النظام الدولي، وهيمنة الولايات المتحدة وبذلك كان المثل الصارخ لازدواجية المعايير، من خلال التعامل مع حالة موحدة بمعايير مزدوجة، وهي حالة دخول العراق للكويت، وحالة احتلال إسرائيل للأراضي العربية، ففي الحالة الأولى تم استنفار مجلس الأمن ومن بعده العالم لمواجهة ما جرى في الكويت، وفي الحالة الثانية تمت رعاية الاحتلال وحمايته في المنظمة الدولية»[٥].

ففي حالة العراق، تم شن حرب على العراق بكل الترسانة العسكرية الضخمة للولايات المتحدة، كما تمّ لاحقاً فرض العقوبات الدولية (الاقتصادية والسياسية والعسكرية) عليه ومحاربته ومحاصرته بكل الوسائل حتى الآن..!! والتي يعاني من جرائها الشعب العراقي العديد من ويلات الفقر والجوع والمرض.. إلخ، كما مات ويموت الآلاف من أطفال العراق الأبرياء يومياً جراء هذا الحصار الظالم وعدم توفر الدواء لهم.. كل ذلك يحدث تحت سمع وبصر العالم أجمع تحت دعوى زائفة والمسماة «نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية».

وعلى مدار ما يقارب العشر سنوات الماضية وهي (الفترة التي قضاها العراق تحت وطأة الحصار الدولي الشامل والمستمر حتى الآن..)، ما انفكت الولايات المتحدة الأمريكية في استعمال نهجها المعادي والمتبع في ازدواجية المعايير تجاه العراق مستخدمة كافة الوسائل بما فيها العسكرية وذلك بهدف إنهاكه وإضعافه وإبقاء العقوبات الدولية عليه خدمة لمصالحها في المنطقة العربية، ويتضح ذلك من خلال الضغط على «مجلس الأمن» الدولي باستصدار العديد من القرارات التي تدين العراق، أو من خلال فرض هيمنتها على «لجان المراقبة والتفتيش الدولية» على الأسلحة في العراق سواء لجنة «أونسكوم» السابقة أو لجنة «انموفيك» الحالية.

ويعتبر صدور قرار مجلس الأمن رقم (١٢٨٤) بخصوص العراق مؤخراً، والذي يربط تعليق الحظر الاقتصادي بتعاون العراق مع لجنة مراقبة التسلح (انموفيك) بمثابة دليل على سياسة الهيمنة الأمريكية على المنظمة الدولية بشكل أو بآخر، رغم استقالة اثنين من كبار منسقي النشاطات الإنسانية للمنظمة الدولية في العراق عن برنامج «النفط للغذاء» هما هانس فون سبونيك ويوتا بورغهارت وذلك على إثر صدور هذا القرار الجائر بحق الشعب العراقي من الناحية الإنسانية»[٦].

وفي الوقت نفسه.. نجد أن هذا النظام العالمي الجديد يتغاضى عن الترسانة العسكرية الضخمة لإسرائيل وامتلاكها للأسلحة النووية (سادس دولة نووية في العالم)، وليس هذا فحسب، بل أن إسرائيل (كما هو معروف) تضرب بعرض الحائط كل قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي، ولاتزال تحتل الأراضي العربية، وتقيم المستوطنات عليها.. وتمارس كل أشكال القمع والتنكيل بحق الشعب العربي الفلسطيني ولاتعترف له بحقوقه الوطنية الشرعية المتمثلة بحق تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على أرضه وترفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار (١٩٤).

ومع ذلك.. فالمفارقة الكبرى أنه لم يتخذ حتى الآن أي إجراء رادع بحق إسرائيل، ولم يفرض عليها أي عقوبات حتى ولو اقتصادية على أقل تقدير..!!، والذي يعني بالمحصلة العامة أن هناك إزدواجية في التعاطي مع المعايير الدولية من قبل ما يُسمى بالنظام العالمي الجديد وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك مثل آخر صارخ على إزدواجية المعايير وهو المتعلق بقرار الأمم المتحدة التاريخي رقم (٣٣٧٩) والخاص بمساواة الصهيونية بالحركات العنصرية والصادر في نوفمبر ١٩٧٥م، في فترة توازن القوى.. ولكن بعد صدور هذا القرار والذي يصب في مصلحة القضية الفلسطينية خصوصاً والعربية عموماً، فقد أقامت إسرائيل والحركة الصهيونية الدنيا ولم تقعدها من أجل إلغاء هذا القرار.. وتمكنت أخيراً من النجاح في مسعاها هذا بمساعدة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية في إلغاء هذا القرار في فترة حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد حرب الخليج الثانية، بعد أن تغيرت موازين القوى الدولية.. والذي يعني بالمحصلة أن ازدواجية المعايير الدولية سمة أساسية من سمات نظام الهيمنة الدولي.

مستقبل غير واضح المعالم

إن مستقبل البشرية في ظل مايُسمى النظام العالمي الجديد مهدد، وسوف تزداد تناقضاته وصراعاته وذلك نظراً لهيمنة القطب الواحد وعدم وجود مؤشرات إيجابية تؤدي إلى إجراء إصلاحات جذرية داخل مؤسسات المنظمة الدولية أو هيئة الأمم المتحدة على الأقل في المدى المنظور... الأمر الذي سيدفع بالتأكيد بعض الدول الكبرى والهامة خاصة مثل فرنسا وألمانيا من «مجموعة الدول الأوروبية» وكذلك نتيجة لبروز اليابان والصين كقوتين هامتين إلى رفض هذه الهيمنة الأمريكية. وما حصل مؤخراً في «سياتل» نوفمبر ٩٩م، وبعدها في «دافوس» نهاية كانون ثاني الماضي، يؤكد بأن المجتمع الدولي بات واعيا لمخاطر نظام العولمة الدولي. ويجمع الخبراء الاقتصاديون بأن الوجه الخطير للعولمة يتمثل في حالة الفوضى وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي تفرزه على الصعد السياسية والثقافية والاجتماعية.

وفي الواقع فإن هيمنة الدول الصناعية الكبرى على منظمة التجارة العالمية - بصرف النظر عن عامل التنافس في ما بينها - تجعل من شبه المستحيل جعل الدول الأخرى حتى الصاعدة منها - قادرة على المساهمة في التجارة العالمية بشكل متكافئ يضمن التنافس الحر في الأسواق.

وهكذا فإن العولمة الرأسمالية تبدو في نهاية عقد التسعينات ومع بداية الألفية الجديدة عاجزة عن إيجاد السبل في ضمان التوزيع العادل للثروة، وهذا هو جوهر ومضمون مظاهرات «سياتل» حيث كان شبح سياتل حاضراً في قمة «دافوس» الأخيرة، وعندما نعرف أن الأرقام الحديثة تفيد بأن واحداً على عشرة من الواحد في المئة من أرباح البورصة الأمريكية فقط يكفي لإيجاد لقاحات تنقذ ٥-١٠ ملايين إنسان في العالم.

والذي يؤكد مدى بؤس نظام العولمة.. فإذا لم يتم تقليل الفوارق بين الدول الرأسمالية المتطورة ودول الجنوب الفقيرة، فإن الأزمة ستبقى قائمة لأن العولمة الرأسمالية المتوحشة سيزيد خطرها في كل الأحوال.

وفي ظل غياب العدالة الإنسانية وهيمنة القطب الواحد وتهميش الشرعية الدولية خاصة بعد ازدياد عدد الدول التي أصبحت تمتلك الأسلحة النووية (الهند وباكستان) مؤخراً.. الأمر الذي سوف يزيد من عامل التنافس بين العديد من الدول الأخرى بهدف الحصول على الأسلحة النووية والذي سوف يمهد الطريق لعالم مضطرب مليء بالصراعات والقلاقل والفوضى.. والذي بدوره سوف يفتح الباب واسعاً على مصراعيه لكفاح الشعوب من أجل الحرية والعدالة ■■

١- الألفية الثالثة و«قنبلة الفقر» - سالارا أوسي - صحيفة السفير - الثلاثاء ٤ كانون الثاني ٢٠٠٠م

٢- العولمة وواقع التنمية البشرية - نبيل السهلي - ص(١٩) - صحيفة السفير الخميس ٦ كانون الثاني ٢٠٠٠م

٣- هل انتهى العمر الافتراضي للأمم المتحدة؟ إلياس سحاب - صحيفة الاتحاد السبت ٩٩/٥/٨م

٤- الحرب الباردة بين أنان وواشنطن - زها بسطامي - صحيفة الحياة - ٩٩/٤/٢٠م.

٥- كتاب: ازدواجية المعايير الدولية - سمير الزبن - ١٩٩٨م.

٦- مسلسل الاستقالات يثير تساؤلات عن مصير البرنامج الإنساني في العراق - صحيفة الحياة - الخميس ١٧ شباط (فبراير) ٢٠٠٠م.

شهيد فلسطين القائد طلعت يعقوب الكلمات تعجز عن التعبير في ذكراه

أبو يوسف



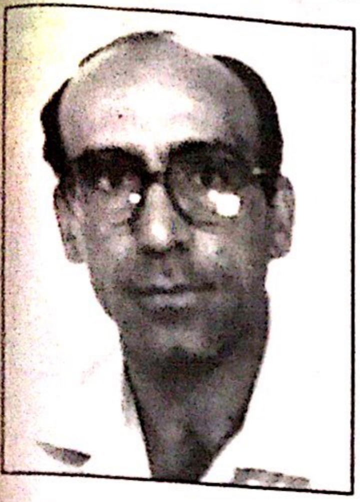
في خضم الهجمة الأمريكية/ الصهيونية المعادية لحقوق وطموحات الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، مضيت يا أبا يعقوب إلى ربك شهيداً، تغمر روحك فرحة الشهادة، لأنك واثق بأن إرادة المناضلين مازالت على العهد، عهد النضال من أجل تحرير الأرض من رجس الاحتلال الصهيوني.

نعم أبا يعقوب أحد عشر عاماً مرت على غيابك، يا كوكباً من كواكب النضال العربي الفلسطيني والكفاح الوطني والقومي والإسلامي - الكوكب الدري الذي بزغ في سماء عروبة فلسطين. نعم كنت مدرسة في النضال وقدت الجبهة بخط متميز من أجل تحرير فلسطين، وحملت هموم شعبنا وأمتنا على أكتافك متنقلاً من مكان لآخر من أجل نشر رسالة الدفاع عن القضية الوطنية مرحباً بالشهادة، مطمئناً على أسرتك واخوانك ورفاقك بأن النهج الذي أقمته والبنيان الذي أشدته أنت ورفاقك في القيادة الأولى مستمر. كان رحمه الله على يقين المؤمن واثقاً من رفاقه في الجبهة بأنهم ماضون على النهج الذي سلكه واختطه من أجل استمرار الجبهة في دورها النضالي بمواجهة العدو الصهيوني وقطعان مستوطنيه ورفض كل الاتفاقات التي لاتلبي طموحات وحقوق الشعب العربي الفلسطيني.

رفيقي أبا يعقوب: قدرك الاستشهاد، كنت تعلم ذلك، ولم تخف ولم تتراجع أو تتهاون أو تستسلم أو تضعف، استمريت في موقعك القيادي مناضلاً من مناضلي الأمة والثورة وعلماً من أعلامها، فالقيادة بالنسبة لك الأمانة والإخلاص والتفاني والشهامة، صفات لازمتك حتى آخر لحظة من حياتك، حلمك لم يكن فلسطين والقدس عاصمتها وعودة شعبك في الشتات إلى دياره فقط، بل كان حلمك أكبر بكثير وهو عودة كل الأراضي العربية المحتلة وإعادة الحرية والاستقلال لأمتنا، حلمك كان وحدة الأمة العربية والإسلامية.

الحلم باق رغم استشهادك وسيبقى هذا الحلم مستمراً مقاوماً بعناد وتصميم.

إلى جنان الخلد يا أبا شادي



هكذا، ككابوس أطل مرض عضال بمخالبه ليفترسك دون أن يترك لك مجالاً للخيار.. لم يمهلك الفرصة التي كنت تواقاً لقضائها في الاستعداد للعودة إلى أرض الوطن للعمل هناك في خدمة أبناء شعبنا في مجال الطب.. هذه الرغبة الخالصة كانت تلازمك طوال السنون العشر الأخيرة. غير أن المرض اعترض طريقك في صيف الـ٩٨ حينها اعتقدنا أنها عقبة ثانوية ستنجلي كسحابة صيف لم يكن الأمر كذلك.. في إنه حلم أم حقيقة؟

رفيقي الغالي أبا شادي، إعذرني إن لم تستطع كلماتي التعبير عما يعترينا أنا ورفاقي من ألم وحسرة على فراقك، أشعر كما لو أن موجه خطابي لايصل إلى مسامعك بصفاء بفعل التهجين الذي لحق بلغتنا الأم نتيجة عوامل الغربة وبعد المسافات.. غير أن هذا لايقلل من حجم اللوعة والفراغ الذي تركته عند رفاقك وزوجتك وأبنائك ومحبيك.

كثيرة هي المناسبات التي تستحق أن تستحضر من ذاكرتنا تكريماً لك ولكن ليس هناك متسع لذلك. لقد كنت راسخاً في قناعاتك عنيداً في مراسك صديقاً وفياً لأصدقائك.. شجاعاً ومبادراً عندما تطلب الأمر مثل ذلك. متواضعاً وخدوماً لكل من طرق بابك، لقد أحبك كل من عرفك وليس في ذلك مكان للمبالغة.

لقد تحديت المرض ولم تضعف أمامه، بل تحملت الأوجاع الشديدة بجلد كنت تصر أن لايراك زملاؤك حزيناً أو متألماً.. حتى قبل وفاتك بأيام قليلة تحدثت تلفونياً مع والدتك لتطمئنها عن صحتك.. أجل بهذه الصلابة والعزة والعناد عرفناك.. وهذا لاينتقص من حساسيتك وعمق مشاعرك.. أتذكر سنوات الانتفاضة حين كنا مغمورين بالأمل على أن شعبنا أوشك على تحقيق خطوة متقدمة في طريق النصر الحتمي. حينئذٍ كنت ترافقني في غالبية النشاطات، المهرجانات، الندوات حول الانتفاضة معانيها وآفاقها. أتذكر عندما ذهبنا إلى مدينة باميلونا في شمال اسبانيا حيث نظم مهرجان تضامني حضره بضعة آلاف من الباميلونيين - الباسكيين.. وقتها انتصبت أمام طاولة كانت مليئة بالمواد الإعلامية حول الإنتفاضة لجمع التبرعات وترتيب التكافل الأسري.. وعندما انتهى المهرجان غادرت المنصة توجهت بحثاً عنك فوجدتك منهمراً بالبكاء الصامت.. حيث انفعلت مع الجو التضامني وحرارة التأييد والإعجاب ببطولات أطفالنا ونسائنا وشيوخنا وشبابنا... هكذا كنت يا أبا شادي، عنيداً، صادقاً، مرهفاً وحساساً.

ولكن ماذا عسانا أن نفعل بعد أن غادرتنا في هذا الزمن بالذات حيث الهزيمة والتراجع هما العنوانان المهمان على واقع حالنا اليوم. لاتقلق سنجد الجواب.

نبذة عن حياة الدكتور أسعد جبر

الاسم: أسعد سعد الدين جبر
مكان وتاريخ الولادة: اللد - ١٩٤٨
مكان إقامة العائلة: مخيم الأمعري - رام الله
التأهيل العلمي: طبيب أخصائي أطفال من جامعة مدريد ومستشفياتها.
تاريخ الوفاة: ٣٠ يناير ٢٠٠٠
سبب الوفاة: مرض السرطان في العظام وتمدده إلى الرئة.
تاريخ انتمائه للجبهة: في بدايات ١٩٧٥.
نضاله في الجبهة دورة في معسكر سيرت - ليبيا ١٩٧٦، الخدمة الثورية في لبنان ١٩٧٨-١٩٨٢.
مرتبته الحزبية: عضو قيادة منظمة مدريد حتى عام ١٩٨٧.

قضايا ثقافية

أسئلة المشهد الثقافي الفلسطيني الراهن!

ما هوَ حال المشهد الثقافي الفلسطيني الراهن؟ وهل هناك ملامح ما تميّزه عن المشهد الثقافي العربي، أم أنه امتداد لهذا الأخير بكل ما ينطوي عليه من إشكاليات وتناقضات تطرح العديد من الأسئلة والاحتمالات؟

هذا الموضوع كان محور الندوة التي دعا إليها نادي غسان كنفاني الثقافي، وشارك فيها كل من الدكتور فيصل دراج، ود. ماهر الشريف.

ركّز دراج في مداخلته على فكرة مفادها: أن المشروع الثقافي الفلسطيني وُلد محاصراً، لأن المشروع الصهيوني أجبر الفلسطيني على الاهتمام بمواضيع معينة دون سواها، وبرهن على فكرته هذه تطبيقيا من خلال مناقشته لأفكار مجموعة من المثقفين الفلسطينيين الرواد (روحي الخالدي، نجيب نصار، خليل السكاكيني، وجبرا إبراهيم جبرا، وغسان كنفاني..) وخلص درّاج أن المشروع الثقافي الفلسطيني، كان مقيّداً بثنائية «الانتصار والهزيمة» ذلك، لأن الإنسان المضطهد عادة يمزج ما بين الواقع والرغبة، وما بين آماله، وبين الممكن في تحقيق هذه الآمال، ثم تساءل: هل كان المثقف الفلسطيني موضوعياً في فهم الإشكاليات القائمة؟ وهل كان يعرف المسافة الفاصلة بين الواقع والممكن، وهل كان مؤهلاً لمعرفة ماهية المشروع الصهيوني وأبعاده؟

وخلص إلى الاستنتاج، بأن ثلاثة مثقفين فلسطينيين كبار لم يفهموا حقيقة المشروع الصهيوني، رغم قيامهم بالتحريض والاستنهاض والحض على المقاومة واعتبر أن الثقافة الفلسطينية اليوم يجب أن تتجاوز ثنائية «الانتصار والهزيمة» وتنتقل إلى شيءٍ آخر تماماً، كي تخرج من حصار الأسئلة التي يمليها علينا المشروع الصّهيوني، وبهذا المعنى فنحن بحاجة إلى ثقافة جديدة تدافع عن العقل، والقيم، والثقافة الحقيقية، والمفهوم النقدي والحداثي للعالم، إذ أن الدفاع عن القيم والحرية والعقلانية والتراث هو الذي يشكل بداية لخرق حصار المشروع الثقافي الفلسطيني ويستولد ثقافة فلسطينية موحدة.

الدكتور ماهر الشريف قارب الموضوع من زاوية الارتباط الوثيق بين المشهد الثقافي الفلسطيني، والمشهد الثقافي العربي والعالمي، واعتبر أن أزمة الثقافة الفلسطينية هي جزء من أزمة الثقافة العالمية التي تجلّت بتراجع دور المثقف وبداية تهميشه.

ويرى الشريف أنه في ظل ظاهرة العولمة.. واستعمار السوق، بات من الواضح أن الاستعمار يفرض هيمنته على حقل الثقافة التي حولها إلى سلعة وافقدها محتواها، وقيمها وترافق هذا مع تنميط الثقافة وإفراغها من روحها النقدية.

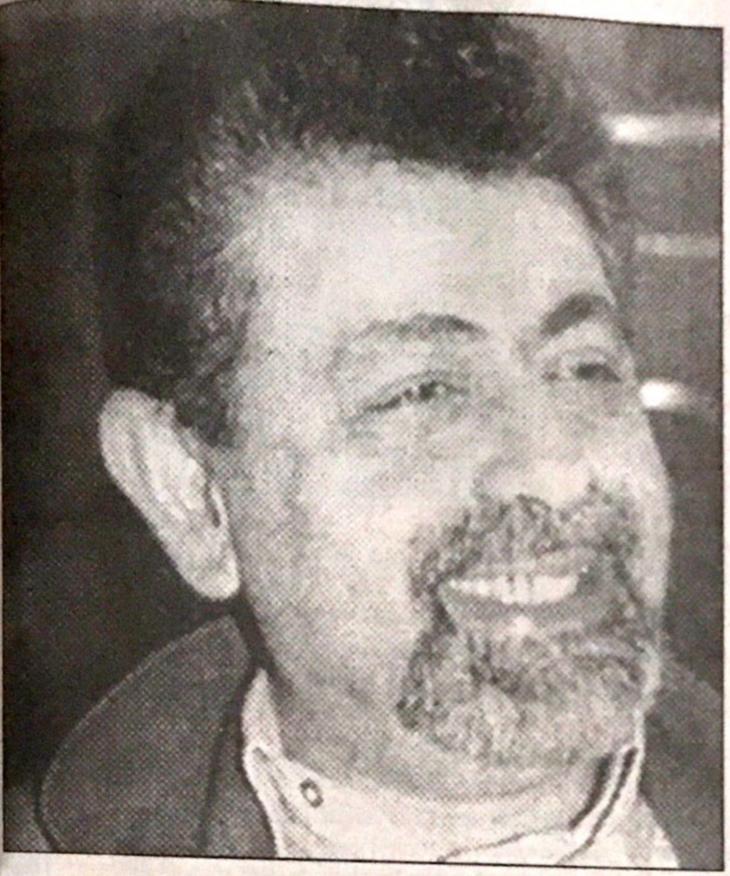
وحول أسباب الأزمة، يرى الشريف أنه بالإضافة إلى تنامي الاتجاهات الأصولية، النكوصية التي ترتدي برداء الدين، ووصول المشروعين القومي والإشتراكي إلى طريق مسدود، هناك أسباب أخرى كثيرة منها استبداد السلطات العربية، وفقدان الحريات الجماعية والفردية، إضافة إلى بعض عوامل الضعف البنيوية التي ادت إلى عجز الثقافة العربية عن إنجاز ثورة ثقافية في فهم الدين فهماً حداثياً.

واعتبر أن التحديث اقتصر على الإطار الخارجي، حيث بقينا نعتقد حرية الرأي والرأي الآخر، وحرية التفكير.. وهذا ساهم في تغييب الوعي النقدي وفي إضعاف الذاكرة الثقافية العربية، وغياب المراكمة الثقافية التاريخية حيث وصلنا إلى وضع فقد فيه المثقف فاعليته وتهمّش دوره.

تفتح هذه الندوة بما طرحته من أسئلة جادّة باب الحوار واسعاً أمام المثقفين الفلسطينيين للتأمل العميق في حال المشهد الثقافي الفلسطيني الراهن بإشكالياته، وتناقضاته، وارتباطاته المتعددة ■■

الهدف الثقافي

شهادات



غياب الأديب العربي الكبير هاني الراهب

هاني الراهب في ضياء العدم!

علي الكردي

أكان لابد يا هاني أن «ترسم خطاً على الرمال» وترحل؟! لماذا لم تترك فسحة لدوائر الحوار كي تتسع!! ولماذا آثرت ألا يكتمل المشهد، فتفسح المجال أمام المدعي العام ليقرأ مرافعاته.. ومن ثم يتقدم محامي الدفاع ليدلي بشهاداته؟!

لقد كنا بحاجة ماسة ـ هذه المرة ـ وأكثر من أي وقت مضى لأن نسمع الرأي والرأي الآخر، فنحن آسفون، لقد اختلط الأمر علينا قليلاً. لكنك هكذا دائماً، تفضل أن تكون مثقفاً إشكالياً، وروائياً إشكالياً، وأن تكون حيث لا أحد يتوقع أن تكون، تخلط الكوميديا بالتراجيديا.. والأبيض بالأسود.. والواقعي بالفانتازي.. تلقي بحجارتك في المياه الراكدة وتذهب.. تثير الزوابع وتنسحب، لكأنك لاترغب بسماع رجع الصدى.

شهرزاد ألقت على مسامع الملك حكاياها على مدار ألف ليلة وليلة، أما أنت، فكان لك: ليلتان بعد الألف.. فهل هي المساحة الخاصة التي تحرص دائماً على تأكيد حضورها؟!

الأوبئة تجتاح سطح هذا الكوكب الجميل، منذ الخليقة.. لكن «الوباء» الذي قاربته، كان التقاطاً لتلك المساحة من الخاص الذي يقرض أرواحنا ضمن هذا العام القاتم، المخيف، المخيّم بثقله وكوابيسه، وفجائعه على موائد حياتنا. أما الفانتازيا الخيالية اللامعقولة التي رسمتَ ملامحها في «بلد واحد هو العالم» لكأنها كانت: النبوءة، التي أشرت إليها قبل أن يصبح الخيال واقعاً، وقبل أن يعترفوا بأن العالم بات «قرية صغيرة» توحّده «العولمة» التي عمّمت أشكال القمع والقهر والاستلاب، قبل أن تعمّم «الانترنت» ووسائل الاتصال الحديثة.

«شرخ في جدار طويل» و«جرائم دونكيشوت» وخضراواتك: «خضراء كالحقول»، «خضراء كالدمن»، «خضراء كالمستنقعات»، و«التلال». كلها رواياتك التي تشهد على طموحك الكبير كروائي وعلى اجتهادك المثابر كمثقف حاولوا تهميشه، فأبى، لأنه أراد أن يكون له موقف مما يجري حوله، ولأنه كذلك فقد استفزّ الكثيرين، فردّ عليه بعضهم بالحوار والحجة والمنطق.. لكن بعضهم فضّل رجمه بدلاً من محاورته.

هاني الراهب.. أيها الرجل العصامي، الذي جاء من قرية «مشقيتا» الجميلة الساكنة على الساحل السوري، ليثير الصخب في رواياته.. ومواقفه.. وحياته.. لماذا آثرت هذا الرحيل المبكّر دونما تلويحة وداع؟! هل هو دأبك لأن تكون، حيث لا أحد يتوقع منك أن تكون؟! أم هو هذا الخط الذي أردت رسمه على رمال صحرائنا كعلامة إشكالية إضافية، لتوغل في إرباكنا قبل أن تدخل في ضياء عدمك الأخير؟!

رحيل هاني الراهب
رحيل مثقف موهوب شديد الحضور

د. فيصل درّاج

مع رحيل هاني الراهب تخسر الرواية السورية أحد روّادها الكبار. فقبل ظهور «المهزومون»، في مطلع الستينات، كانت الرواية السورية، وهي لاتزال وليدة، موزعة على اتجاهين محدودين، ينوسان بين الميلودراما وواقعية متفائلة، وجاء هذا الشاب الغاضب ليعطي رواية جديدة في المنظور واللغة والتقنية، تتوقف أمام ضياع الإنسان واغترابه، قبل أن تحتفل بالتاريخ، مجرداً كان أم أخلاقي المضمون والغايات. وما أن وصل إلى روايته «ألف ليلة وليلتان» حتى عبّر عن قدرة مدهشة في نقد الشكل الروائي المسيطر واقتراح شكل روائي جديد، أكثر كثافة وعمقاً ونفاذاً.

ولعل روايته «الوباء» وهي مجاز للسلطة السياسية، هي الرواية الأكثر أهمية في مسار الرواية السورية، إن لم تكن إحدى أهم الروايات العربية في الربع الأخير من القرن الماضي. فقد سعى هذا العمل، الموزّع على الرواية والملحمة في آن، أن يرصد تاريخ سورية الحديث، وهو يرصد مساحة معينة منها، موحداً بين الرواية والأسطورة. القول





الروائي والقول التاريخي، وذلك في بناء فني مدهش، لا تخذله اللغة النثرية النضرة ولا حوارية الشخصيات المتعددة. ولذلك، فإن «الوباء» هي من الروايات القليلة التي قدمت خطاباً نظرياً متسقاً عن السلطة السياسية من خلال خطاب روائي، بعيداً عن المباشرة والصيغ الإيديولوجية التي تفقر الاستقلال الذاتي للعمل الفني.

ومن الغرابة بمكان أن تكون «الوباء» هي عمل هاني الراهب الأخير، فبعد هذا العمل دخل هاني في طور كتابي مأزوم، تتوزع فيه الرواية على التذهين والإنشاء، كما لو كان اختلاف العوالم، روائياً، أنتج معه لغة تائهة لاتعرف ما تقول. وعلى الرغم من جهده المتواتر لتجاوز أزمته الكتابية فإن هذا الجهد لم يسعفه كثيراً، كما لو كان هاني قد استقر في الروايات الثلاث الجميلة التي كتبها وهي: «المهزومون»، «ألف ليلة وليلتان» و«الوباء».

مع رحيل هاني يرحل مثقف موهوب وشديد الحضور، مارس الكتابة الصحفية والتعليم الجامعي والترجمة، وأعطى الكتابة بُعدها النقدي، المدافع عن الحرية والإبداع، والذي يمزج، بسبب السياق الذي عاش، بين الكتابة والمنظور السياسي الوطني. مع غياب هاني تغيب صفحة من ماضٍ وطني ـ كتابي، يمضي بدوره، أو لم يتبقَّ منه القليل.

هاني الراهب/ حضور الغياب

خيري الذهبي

حين تذكر الرواية الحديثة في سورية، الرواية التي لم تجعل الحكي والحكاية هدفها، بل جعلت من الرواية طريقاً للمعاصرة والحداثة والتواصل مع المكان والبيئة ونبض الحياة اليومي فإن واحداً من أهم من يذكر في هذا الصدد هو هاني الراهب.

صدمَ هاني الراهب الجو الأدبي في سورية منذ أوائل الستينات بروايته «المهزومون» التي كانت شهادة روائية مبكرة عن الطبقة الوسطى الصغيرة في تقلباتها وتطلعاتها للصعود ومحاولتها الوقوف أمام الطغيان الاجتماعي والطغيان السياسي هذان الإقنيمان اللذان تابعهما «الراهب» فيما بعد في روايته «الوباء» في نصفها الثاني ليرينا هذه الطبقة الوسطى الصغيرة حين ملكت الحكم والمال فاستكلبت وتحولت إلى وحش يأكل أخاه، كما في شخصية عبسي في رواية «الوباء».

بعد «المهزومون» ظهرت رواية شرخ في تاريخ طويل لهاني الراهب وكانت محاولة بالشكل، ولكن الصدق والعفوية والعذوبة التي قرأناها في «المهزومون» تراجعت جزئياً، وكان علينا أن ننتظر محاولاته في القصة القصيرة والتي كان يخزن فيها تجاربه الروحية التي سيفجرها مرة واحدة في رواية «ألف ليلة وليلتان» والتي كانت مزاوجة بين الحداثة الروائية وصدق التعبير عن الأزمة الروحية والاجتماعية والسياسية التي عاشها جيلنا في أواخر السبعينات ومازال يعيشها.

ثم.. كانت روايته المفصل في تاريخ الرواية الحداثية في سورية «الوباء» والتي كانت صورة عن مسيرة هاني الروائية، وعن الطبقة الوسطى الصغيرة في صعودها إلى الحكم في سورية، وتبدت مسيرة هاني في هذه الرواية في نوسانه ما بين الحفر عميقاً في البيئة والمكان والأسطورة وبين السجال السياسي في نصف الرواية الأخير.

إن أهمية هاني الراهب الروائية قد وضعت بصمتها الثقيلة على الرواية السورية منذ الوباء.

ها نحن نفقد صديقاً وروائياً جميلاً، ولكنه قدر المبدعين في هذا الوطن، قدر المبدعين هو أن يكونوا كالشهب تلتمع وتضيء حياتنا، ثم.. تختفي ولكن هاني ترك لنا «ألف ليلة وليلتان» و«الوباء» ومن ترك مثل هذين النصين لن يختفي من تاريخ الأدب في سوريا.

إلى هاني الراهب في منفاه الطوعي..

علي ديوب

كنت أحس أنك ستهرب، لأنك لاتحب الدبكة على إيقاع واحد ورتم مشترك.. لأنك تفضل الرقص، هكذا.. متوحداً، منطلقاً، محلقاً بشكل لولبي، منساباً كما النسمة، مندفعاً كما الريح، محلقاً في اللامتناهي، مغمضاً في اللامحدود، غائباً في الخفق العميق للقلب المنذر، حاضراً في الدم الصريح للأفكار الصارخة.

كنت أحس أنك ستهرب، وقد وعدتنا بالدبكة، على طاولة واحدة.. لكنك فاجأتنا بتجسيدك مرة أخرى. هناك في سرير الرحلة الأبدية، لم تودعنا، حتى آثرت الصمت لئلا تفسد علينا رغبتنا. طيب، قل، تكلم، اعتذر، على الأقل.. ألا تعلم أن بعض الشفافية ثقيل؟ وإن اللطف المحض نوع من التعذيب؟ نبهنا يا أخي.. اشتمنا، قل شيئاً، بدلاً من أن تنسحب خلسة.. وحيداً، خفيفاً، إلى عدمك الحي، إلى فضائك الأثير.. وتُشيِت بنا الرمل والغبار.

كنت أحس أنك ستهرب، إلى تلك المجرة التي اخترتها أخيراً.. منذ متى وانت مشغول بإعدادها، برسمها، وترتيبها كي تليق بالحكاية؟

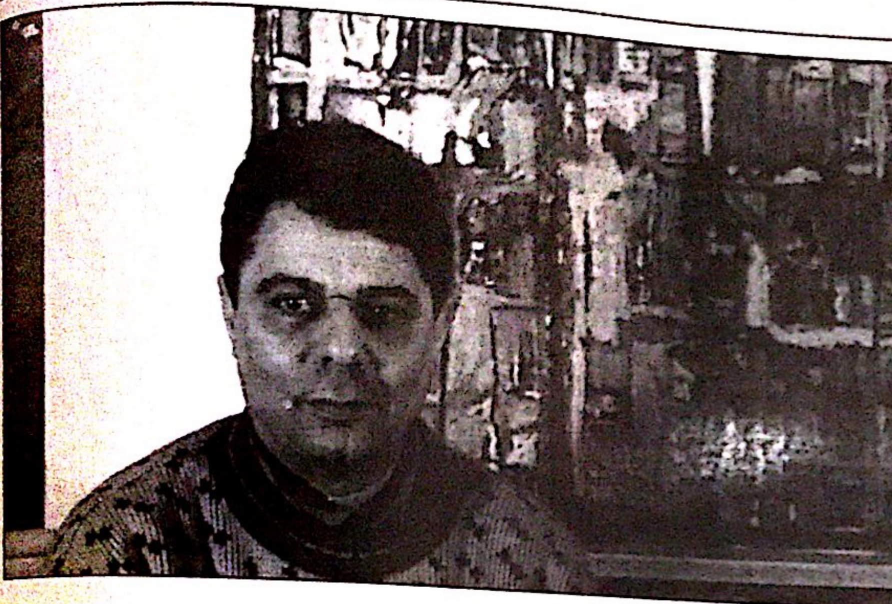
كل ما أخشاه يا صاحبي أن تفجع هناك بالخليقة، وقد سخر الريح، وقبض على النور، وفتح سوقاً لصنوف الحب، ومخازن للحرية. عندها أين ستكمل شهرزادك الحكاية؟

قل لي، أيها الراهب الهانئ، في وحدتك المتناهية: أفلن تخبرنا، من هناك، بكل شيء؟

ها نحن وقد ضقنا ذرعاً بالدبكة، والتكرار، والتناسخ.. يمسك كل منا بهوائه، وينطلق في رقصة لاتشبه سواه.. وأصبح قابلاً لإثبات ما يخصه.. ورسم منفاه الطوعي المناسب ■■

اللحظة السحرية: حوار مع الفنان أسعد عرابي

حاوره: خالد الساعي



إن الاحتفاء الكبير الذي أُحيط به معرض الفنان أسعد عرابي بدمشق مؤخراً في صالة أتاسي ١٩٩٩ يعكس أهمية هذا الفنان الناقد الباحث والحوارات الغزيرة التي أُجريت معه دلّت على عمق فكره وأصالته وارتباطه المتين بالخصائص البصرية والدلالية لمرجعية الفنون الشرقية ومن جهة أخرى محاورته للفنون العالمية فمعرضه كان عن الأسطورة والرؤية الفردية لها، وأيضاً عدم إهمال الحسّ اللحظي لمزاج المصوّر فاللحظة المنصرمة تدخل إلى الإطار الميثولوجي، وبالتالي التعامل مع الميثولوجي ليس تعاملاً وثائقياً بقدر ما هو اصطفائي وانتخابي يتّسق مع مناخ اللوحة ومزاج الفنان. تاركاً اللحظة التي لن تتكرر بصمتها التي هي مرادف لبصمة المخلوق الآتي «اللوحة» التي تفرّده عن أقرانه ويتحدث عن ولادة اللوحة وسِرّ الإخصاب الفني الآتي من الحدس الفني وآلية إنجاز اللوحة كالتحدث عن ولادة مخلوق وبذلك ينفث بالعمل الحيوية ويترك لفترة الحمل صياغة التصورات ولآلية الولادة حرية التشكيل التي ربما تنزاح تماماً عن التصورات السابقة تبعاً للحظة السحرية والمزاج وما يمليانهما على أرض العمل «اللوحة» وكان الحوار التالي معه:

■ الموروث الشعبي: السِّيَر. الحكايا. إضافة للأسطورة ومن جانب آخر المرجعية البصرية الشرقية من ترجح كفّته أكثر في عملك؟

□□ كل هذا يتراكم داخل جهاز معقّد ندعوه بالحدس. والطابع المشرقي أو المغربي يبدو صياغة ذاكراتية وجسدية وليست إيديولوجية معقلنة فالتراث ليس واجباً إنّما هو معاناة تتظاهر منذ الطفولة لاتملك اللوحة إذاً هاجساً لصلحة الحكايا والأساطير الشعبية بقدر ما تحيك هذه الحكايا خيال المبدع وجيناته وخلاياه وكروموزوناته.

■ الخط الأسود في لوحتك. أغلب الأعمال.. ما أبعاده؟

□□ الخط الأسود هو لون التخطيط منذ عصر الكهوف فالإنسان ابتدأ بالرسم بأقلام الفحم وانتهى بذراع وإبرة الكمبيوتر إنه الوسيلة البريئة والغريزية والمباشرة في التعبير عن الإشارة وحركة الذراع والأنامل للتعبير عن سحرية الوجود والكون ناهيك عن التراث الكبير في تاريخ الفن للرسم والحفر وهناك العديد من التعبيريين يغلب على وسائط تعبيرهم الخط مثل بيكاسو. لوتريك. الشينسكي.

■ ألاحِظ في لوحاتك إمرأة وطفلاً: إمرأة تحمل طفلاً ما مدلول هذا؟

□□ بالأحرى فإن فكرة المعرض هي أنه في الوقت الذي يولد فيه طفل نقدم أضحية من الأجناس الحية الأخرى اللوحة لاتقف عند حدود هذا الرمز لأنها تقيم علاقة بين الشكل العضوي والبناء المهندس أو أشباحه.

■ بالنسبة للمتلقي العادي هل تعطيه اسم اللوحة لتخلق جسراً وحواراً معه أم أن الإسم لتمايز اللوحات؟

□□ من الواجب أن يكون الاسم محايداً نسبياً يساعد على التحريض أكثر من التأكيد وإلا أسَرَ تخيل المتفرج مع ذلك فإن الاسم يعتبر جزءاً من اللوحة على بساطته وهو ضرورة أو شرّ لابد منه لتمييز اللوحات فأنا لا أحب عبارة بلا عنوان أو استخدام الأرقام الخ. لأنها عملية لاتخلو من التصنّع والحل السهل.

■ هل تحدثنا عن لحظة إنهاء العمل «اللوحة» كيف تتقرر؟

□□ لعلها أعقد العمليات بل إن التوقف عن العمل في اللوحة أشد مسؤولية من البدء فيها ما يميز المعرض الراهن إني أتوقف في لوحاته عند محطة لم أكن أملك الجرأة سابقاً للوقوف عندها وهو ما يطرح السؤال بشكل آخر لماذا نتوقف عن العمل باللوحة في لحظة ما أنا أجد أن الرسام يحس عندها «بأن اللوحة» قد وصلت ذروتها. ذروة وجدانيتها وامتصّت





التيار الانفعالي حتى الثمالة بحيث أية زيادة لاتعدو أن تكون نوعاً من العناية والصقل المفتعل الذي يدخل في باب الكياسة والمحسنات البديعية.

■ في معرضك السابق بدمشق: كانت الألوان أميَل للرماديات والأزرقات وكان العمل يحوي حشوداً من المفردات الآن اختلف الإيقاع واتجهت لحالات تفصيلية ونَهم عالٍ للتكوين الحار ما تعليقك؟

□□ ملاحظة قد تكون صحيحة لكنها ترجع إلى طبيعة أي تطوّر وتلوّن في سياقات التصوير مرة يغلب الخط على اللون «الكرافيزم» ومرة اللون على الخط. تارة تسيطر مشتقات الخط الأسود وبناء الشكل وتارة مسطحات اللون الحار والبارد وهكذا المهم أن الحساسية الفنية تظل مستحوذة أو ممتلكة من نفس الشخص.

■ ما هي ظلال الواقع الراهن على فنك؟

□□ يمز هذا الواقع عبر الذاكرة. تخزنه الحياة الداخلية ولاتبقي منه إلا الأساسي والمختزل وقد يتحول في اللوحة إلى إشارة ولكنه يحافظ دوماً ومهما تبدلت أحواله على دلالته على هوية تعريفه شخص: كأس، شجرة، بيت. وإذا كانت هذه المفردات عامة فإن خصائص اللوحة تقع في طريقة جمعها كمنظومة تشكيلية.

■ أوروبا تحتفي بالرواد «الفنانين» بشكل دوري وكذلك تتفاخر بهم في الفعاليات الكبرى «كمهرجان فياك» وغيره لديك تصوّر عن شيء كهذا يجب أن نفعله هنا في الشرق بما يخص فنون الشرق؟

□□ مهرجان الفياك ليس الاحتفاء بالرواد بقدر ما هو تمثيل لسوق كبرى تسيطر عليها صالات العرض العالمية حتى لتبدو كأنها نظام غابة لاعلاقة له بالقيمة الفنية دوماً. أنا أحب أن أقول إن التظاهرات العربية التشكيلية يجب أن تأخذ صيغ أخرى أشد بساطة وبراءة.

■ ما دلالة عودة التشخيص «صيغ التشيخص» لدى أكثر المحترَفات العربية؟

□□ قد تكون ملاحظتك صحيحة هناك عودة جديدة للتشخيص ولكنها عالمية وليست عربية فحسب فالتجريد كتيار انتهى منذ الستينات خاصة الغنائي منه والهندسي تحوّل إلى «المنماليزم».

■ هناك الكثير من الفنانين العرب الكبار في أوروبا من وجهة نظرك كيف يُقدِّرهم الغرب؟

□□ تقصد فنانون موهوبون. بعضهم أتيحت لهم فرصة التقدير مثل مروان قصاب باشي والقاسمي، ونبيل نحاس وأسادور وعبود درويش وآخرون تأثروا بسبب أصولهم العربية وهم الأكثر عدداً.

■ دور الصالات العربية في إبراز الفن العربي المعاصر «والمؤسسات أيضاً» هل لهما دور فعال بهذا الاتجاه في أوروبا؟

□□ أغلب الصالات العربية في أوروبا لاتعرض لفنانين عرب خوفاً من مغبّة العنصرية والمؤسسات النادرة لاتخلو من التواطؤ وعدم الحياد.

■ هل هناك أفق لسوق الفن العربية وهل تملك تفاؤل بشأنها؟

□□ لاتوجد مثل هذه السوق فالعرب في أحسن أحوالهم مستهلكون من مستودعات الإستشراق الغربية وعدد أصحاب المجموعات العرب يكاد لايذكر ويتراجع يوماً بعد يوم.

■ لوحتك تخلق حوار طويل غني إن كان تقنياً أو دلالياً فاقرأ فيها صيغ التلوين الشرقية «بأنواع الأزرق» وأقرأ الخزف والمعشقات والسّير والروحانيات. وكل ذلك في مزاج معاصر في صياغة اللوحة ما سر ذلك؟

□□ قد يكون ذلك كما ذكرت توليف معقد وحدسي وتراكمي لثقافتنا البصرية والسؤال نفسه يحتوي على القسم الأكبر من الإجابة لكن: محذور صيغته تقع في تعميمه فكل لوحة حالة وجدانية خاصة لاتقبل التماثل أو التكرار■■

من الكفاح المسلح إلى الكلام المسلح

محمد خالد

أول شيء أفعله صباح كل يوم هو شراء مجلة «فوربس» ومراجعة قائمة أغنى الأغنياء في أمريكا.. فإذا لم يكن اسمي ضمن القائمة، فإنني أذهب إلى عملي.

(روبرت أورين)

على المفاوض الفلسطيني أن يذهب كل يوم إلى عمله مبكراً من غير أن ينتظر ليجد اسمه بين قائمة أفضل المفاوضين في العالم.. فأمامه عمل شاق وصعب وجدول أعماله مليء ببيض الأفاعي وسم العقارب.. في هذا الشأن أمام الرئيس عرفات قراران خطيران، التنازل في أي منهما يكون بمستوى الكارثة: المياه واللاجئين.

المياه:

بعد احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ كان أول عمل قامت به إسرائيل هو عملية مسح للمياه الجوفية.. وقد اكتشفت وجود أربعة أحواض رئيسية للمياه.. وكان أول قرار اتخذه العدو الصهيوني هو بناء أكبر أربع مستوطنات فوقها.. ولقد تم إبلاغ المفاوض الفلسطيني بأن التنازل عن هذه المستوطنات مستحيل. وإن الطرف الإسرائيلي متمسك بربط هذه المستوطنات - جغرافياً وأمنياً - بالجيش الإسرائيلي.. هناك مستوطنات صغيرة يمكن التنازل «الإعلامي» عنها لاحقاً لاظهار الجانب الإسرائيلي بمظهر المفاوض المرن..

إن اللص يوافق على اقتسام السرقة مع صاحب الحق الأصلي.. تجدر الإشارة إلى أن حرب الماء الفلسطيني قد بدأ قبل ٣٣ عاماً تحت سطح الأرض ولن يكون حسمها الآن سهلاً بالحبر والورق على طاولة المفاوضات.. لقد اخترع اليهود قاعدة لتغطية جميع مخالفاتهم الدولية وسرقاتهم التاريخية هي مسألة الأمن:

فسيناء أمن.. والجولان أمن.. والخليل أمن.. وجنوب لبنان أمن.. والمستوطنات أمن.. والسلام مقابل الأمن.. والأرض مقابل الأمن.. وهم يستعينون بالرأي العام الداخلي وإشراكه دائماً كرافعة ضغط قوية ضد الجانب العربي.. لذلك فإن القرار الفلسطيني بشأن المياه قرار خطير ولايجوز التنازل عنه بأي حال من الأحوال مما يستتبع حشد الرأي العام الفلسطيني والعربي كاملاً وراء المفاوض الفلسطيني.. وما لاتستطيع كسبه على الأرض لايمكن كسبه على الورق.

اللاجئون:

في نهاية القرن العشرين تعيش جميع شعوب العالم في دول مستقلة ذات سيادة ما عدا شعب واحد هو الشعب الفلسطيني.. في عام ١٩٥٠ سن اليهود قانون العودة الذي يحق بموجبه لأي يهودي أو يهودية في العالم أن يحصل على الجنسية الإسرائيلية فور وصوله إلى فلسطين المحتلة.. ويتباهى اليهود بأنهم خلال ٢٠٠٠ سنة لم يتوطنوا بشكل دائم في أية بقعة على الأرض حالمين بالعودة إلى فلسطين.. ولكنهم ينكرون على الفلسطيني الذي طردوه قبل ٥٠ سنة فقط أن يعود إلى أرضه.. ويطرحون على العالم فكرة توطين اللاجئ الفلسطيني خارج فلسطين رغم القرار الدولي رقم ١٩٤ الذي ينص صراحة على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم أو التعويض على من لايرغب..

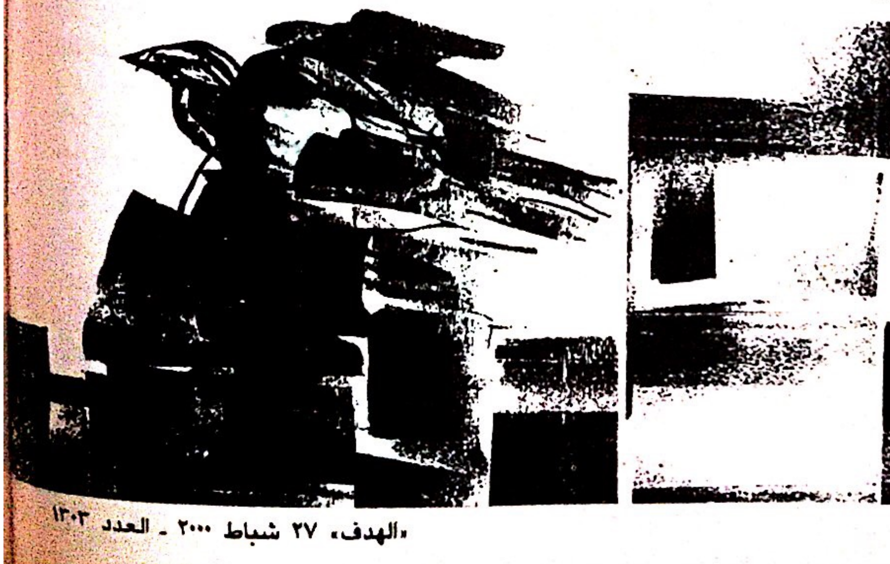
إن عدد اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين يقدر بحوالي ٤,٥ مليون إنسان.. وهذا الرقم يساوي وجود أكثر من ٣٠ دولة في الأمم المتحدة ممن يبلغ عدد سكانها دون عدد الشعب الفلسطيني.

تبقى ملاحظة هامة حول ديناميكية التفاوض الإسرائيلية المتمثلة باشتراك كافة مؤسسات المجتمع في نقاش قضايا التفاوض وإغناء البحوث وتقديم الحلول المتعددة للمفاوض الإسرائيلي.. فهناك الأحزاب والصحافة والتلفزيون والنقابات والاتحادات ومراكز الأبحاث وأساتذة الجامعات.. أي أن المؤسسات العامة تناقش علناً كافة القضايا المطروحة وعلى سبيل المثال تتحرك الأجهزة الإسرائيلية والأمريكية للضغط على لبنان لتوطين ٠,٢٥ مليون فلسطيني مقابل شطب ديون لبنان الخارجية (١٨ مليار دولار).. كما تذهب الوفود العلنية والسرية إلى العراق لإقناعه بتوطين ٣/٤ مليون فلسطيني مقابل رفع الحصار عنه.. وقبل فترة طرح المفاوض الإسرائيلي سيناريو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة في غزة فقط.. وإقامة كونفدرالية فلسطينية إسرائيلية أردنية في الضفة الغربية..

هل يمكن القول بأن المفاوض الفلسطيني يتمتع بشيء من هذه الدينامية من حيث وجود سيناريوهات متعددة يطرحها هو على الطرف الآخر ولماذا لاتشترك المؤسسات السياسية والثقافية والاجتماعية - فلسطينياً - في طرح الحلول والبدائل لتقوية المفاوض الفلسطيني.

يقول نابليون: إن من يكسب الحرب ليس من يملك آخر رصاصة (السلاح) بل من يملك آخر قرش (الاقتصاد)،،

في القرن الحادي والعشرين يبدو أن من يكسب الحرب هو من يملك آخر قطرة ماء ■■



حورية الطحان تتقن البوح

حسناء مكانسي



كتاب جديد للباحث محمد جمال طحان «هكذا تكلمت حورية»، من الكتب التي تغزونا وتشدنا من البداية حتى النهاية ويغرينا بقراءته عدة مرات، وهو مجموعة من الخواطر والدراسات النقدية بلغ عددها /٢٨/ نصاً من الحجم المتوسط نشرت في منابر متنوعة من المجلات والصحف العربية وهي متفاوتة الطول ومتنوعة الأغراض وتمتح من صلب الواقع الذي نعيشه، ولكن هذا الواقع لدى المبدع يختلف بالنظر إليه وإلى معالجته. وتهدف المقالة في هذا الكتاب إلى الإنتباه ومن ثم التغيير والتطوير للأمثل وهذا التغيير هاجس الكاتب من الكلمة الأولى معتمداً أسلوباً جذاباً حكائياً. إن المقالات تطمح لخلق مجتمع مبني على أسس علمية ونفسية معافاة - وتنحو إلى جوانب موضوعية من الحياة والبعد عن الأنانية. والدعوة لحب الجميع والتفاني لأجلهم. وفيها بوح ذاتي مرهف ينوب عن الصمت الدفين في أعماقه، ولايخفي من خلاله نفوره من بعض الممارسات الخاطئة وعلى سبيل المثال (حرق النفايات في علبها المنتشرة) فهناك وصف دقيق لحالة الأنا العليا وتحليل نفسي عميق للنزعات الداخلية التي تحيط بالإنسان. فهو يبدي حفاوة واضحة بما هو داخلي كما جاء في (من عدوى الأدعياء إلى حصانة الأصلاء) إنها مقالات ناطقة حية تشعر وكأنك تتحاور فعلاً مع الكاتب وتناقش همومه وآلامه عن قرب، فلا يخاطبك من برج عال عاجي، بل تراه قريب التواصل في معالجة هذه القضايا الإنسانية والاجتماعية التي يربطها خيط مشترك، وفي نسيجها هاجس عام وكأن الكاتب قد أخذ آلة تصوير يلتقط صوراً من المواقف الساخرة بشكل كاريكاتيري يثير السخط ويجعلك تقف متأملاً بما يجري حولك. وبشكل آخر يريدك ألا تكون حيادياً أمام ما يجري حولك على الصعيدين القطري والعالمي.

إذن هذه الخواطر والمقالات مائدة مفتوحة فيها ما لذ وطاب من ألوان الفنون.. ففيها تعريجة على حياة بعض الأدباء مثل: الشاعر الحلبي العظيم: عمر أبو ريشة. وكذلك الأديبة ليلى مقدسي برؤاها الشاعرية الأنثوية للحب. كما أن الكاتب الأصيل لاينسى أن يذكرنا بأحد أعلام جمعية العاديات في التاريخ والفن والخط، وهو الأستاذ محمد كامل فارس. أيضاً يصحبنا الباحث جمال طحان إلى عالم السعادة. حيث يقدم عدة رؤى فكرية متبلورة. بعد الاستئناس بآراء بعض الفلاسفة.. ويخلص في النهاية إلى أن السعادة هي نتيجة جهد ودأب ولاتنال إلا بالوعي والتنظيم والحكمة باتجاه القيمة الأسمى.. وهكذا نرى أنه يطوح رؤاه الفلسفية والفكرية بوعي مطلق لبث القيم الرفيعة والمبادئ الراقية في النفوس.

إنها وقفات تأملية عميقة، حيث العزوف عن الضجيج والصخب. واللجوء للهدوء والسكينة والسلام، وحب الخير الذي تجسد لمدينة حلب بشكل خاص.. إن الإطلاع على مثل هذا الكتاب الفني بمداخلاته والمتوهج بطموحاته يجعلك تقف أمام أديب واع بكل ما يملك من أحاسيس الإبداع لما يدور حوله من قضايا ذات حساسية أدبية وثقافية عامة. فقد التقطها وعالجها بما لديه من مقدرة على التحليل والتنقيب وحرص على المتابعة والرصد بريشة فنان مبدع وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على سعة مخزونه المعرفي - وغنى تجربته - مما يجعله متفرداً بخصائص أسلوبه وبنائيته - إنه يتسم بالعمق والمصداقية والصوت الخاص - حيث تشدك مقالاته إليها من أول قراءة لما فيها من سحر القص والحوار والتلوين واستحضار شخصيات تراثية مثل: الفارابي في رؤية معاصرة تقدمها حورية الكاتب الذي أبى إلا أن يكون متفوقاً في جميع ميادين الأدب والبحث.

ومما أضفى على النصوص جمالية رائعة هو إسباغه روح الصوفية عليها وبث الأخلاق الإسلامية بين سطورها..

وأخيراً: نشكر الأديب الباحث محمد جمال طحان على جهده المتواصل والدؤوب ونتمنى منه مزيداً من العطاء في كتاباته القادمة التي يفاجئنا فيها كل مرة بما هو جديد ■■

"الراي الفلسطيني تيار موسيقي متميز"

دلال مقاري

يعتبر العرب من أقدم الأمم وأعرقها في معرفة الغناء وممارسته والتفنن به أنواعاً وانشاداً وأصولاً.

ويربط «اخوان الصفا» الموسيقا بالعبادة وخاصة في مقامات التصوف وحالات المتصوفين الروحية والنفسية وبعدئذ يُعرّفون الموسيقا وفروعها تعريفاً علمياً قائماً على الحس والتجربة والذائقة الجمالية، فالموسيقا هي الغناء، والصوت هو قرع يحدث في الهواء من تصادم الأجسام ببعضها البعض.[1]

إذن فالغناء يعتمد على أصول وقواعد ترتكز على علل متحدة مرتبطة ببعضها ارتباطاً سببياً وكل منها يؤدي إلى غيره أو إلى ما بعده. ولاشك أن للبيئة أثرها في إيجاد مجموعة اختلافات محلية، في حصيلة الموسيقى العربية، ترجع تلك الاختلافات أيضاً إلى الأصول التاريخية والمحطات المعاصرة في الثقافة المحلية. وقد كان الاحتلال الصهيوني لفلسطين نقطة تحول في تاريخ الموسيقا الفلسطينية التي تمثل انعكاساً للواقع الراهن وعلاقته بالماضي والمستقبل معاً. حيث انفردت الموسيقا الفلسطينية بطابع خاص ميزها عن الموسيقى في سائر الوطن العربي، وقد تبلور هذا التميز في نهاية الثمانينات مع فرقة «صابرين» للأغنية الجديدة.

وكانت هذه الحركة الموسيقية الجديدة في فلسطين حقيقة يمكن تفسيرها على أنها نوع من ردة الفعل على الاحتلال من جهة، هذا إلى جانب انفتاح المجتمع الفلسطيني على المؤثرات الخارجية في ثقافة مختلفة ولغة وإرث حضاري.

وتنعكس هذه المؤثرات على الموسيقا لتلامس إيقاعاتها المركبة وسلالمها الموسيقية التي باتت اليوم تستخدم أبعاداً أخرى «كالتون» الكامل ونصف «التون»، إلى جانب استخدامها لأسلوب «الهارموني» في معالجة الخط اللحني الغنائي.

كل ذلك الانفتاح والتأثر نفهمه على أنه تجانس في بنية الحضارة الفلسطينية المتنوعة التي ارتبطت منذ القدم بالطابع الإنساني العلائقي المتعدد الديانات..

وإذا كانت الموسيقى الفلسطينية قد اعتمدت قديماً على ملامح ومقومات الموسيقى العربية في «المشرق أو بلاد الشام» إلا أن



كاميليا جبران - قرطاج ٩٣

الموسيقيين اليوم قد أضافوا على هذا الأساس العربي إضافات غنية قيمة، هذه الاضافات هي التي صبغت الموسيقى الفلسطينية بصبغتها المحلية المتميزة، وطوعتها للاحتياجات الجمالية للبيئة الفلسطينية لذلك فالموسيقى الفلسطينية ليست مجرد امتداد للموسيقى العربية كما تمارس في «المشرق أو بلاد الشام» لكنها تتميز عنها بإضافات جديدة، تمثل - الموقف - من الإشكالات الراهنة التي رافقت هيمنة الاحتلال.

وهذه الظاهرة الجديدة في الموسيقى الفلسطينية إنما تعود بنا إلى بدايات موسيقا (الراي) في الجزائر، والمقصود بالراي هو (الرأي) أو (الموقف). فقد كانت موسيقا الجزائر في وهران تحديداً تمثل موقفاً ورأياً من كل ما يعانيه المجتمع الجزائري، بدءاً من الاحتلال الفرنسي مروراً بإشكالية اللغة والحياة اليومية انتهاءً بالرغبة في العيش المتوازن الخالي من الهموم والمعاناة.

إذن فقد شكلت موسيقا (الراي) الجزائري، شكلاً ساخراً يعرض الحياة اليومية بشكل مشاكس جديد لكنه لايخلو من الالتزام بهموم الناس ومشاكلهم.

أما في الوقت الراهن فقد تحولت هذه الأغاني الملتزمة صاحبة (الرأي)، إلى أغانٍ ترفيهية ذات مزاج مراهق حيناً وصبغة غربية حيناً آخر.

نأمل لأغنيتنا الفلسطينية الجديدة ألا تواجه مثل هذا التغيير الذي طرأ على مثيلتها الجزائرية. حيث تمثل موسيقا (الراي الفلسطيني) نوعاً من الأغاني التي تحاول التعبير عن رفضها للاستسلام في محاولة للدعوة إلى القلق والتمرد والثورة. والحديث عن الموسيقا أو الأغنية إنما يعكس وجهاً واحداً ومتكاملاً فالأثر الموسيقي في نشأة الأغنية الجديدة وتطورها هو حديث عن الأصول الشرقية للموسيقا وأثرها في طبيعة النصوص المغناة. حيث تزودت الأغنية الجديدة من التراث الموسيقي عبر الموسيقى الشعبية والموسيقا التقليدية.

هذا إلى جانب الأثر الجديد الوافد إلى الثقافة الموسيقية عبر الانفتاح على الخارج أو الموقف من ثقافة العدو التي تسعى إلى تلويث الموروث والنتاج المحلي، بالعودة إلى (فرقة صابرين) التي تمثل هذا النموذج الراقي من الموسيقا، سنحاول تحليل انتاجها الفني بتسليط الضوء على بعض تفاصيل هذا الانجاز الموسيقي الفلسطيني ذي الدلالات العميقة والمتعددة.

تلتقي عناصر هذا الانجاز الفني وتفترق ضمن وحدة معقدة متشابكة تؤكد على المتانة والترابط اللذين يوحدان العمل ككل لايتجزأ والذي تجري عبره معالجة مواضيع مرتبطة بتاريخ وتراث وحضارة المنطقة العربية. بهذا المحتوى والعمق الموسيقي الحضاري المتطور، حيث التقنية العالية في معالجة الجمل الموسيقية هارمونياً. مع مراعاة ميلودية الموضوع المبني على المادة التراثية. حيث الغنائية والشعرية نزعتان متمسكتان بأوصال ومفاصل تاريخ الموسيقى العربية الذي هو أساساً تاريخ غنائي.

كما أن هناك تأكيداً على مراعاة الحساسية الشرقية في عناصر التأليف، عند استخدام الايقاعات الشرقية التي واكبت روح الموسيقا عبر التاريخ. بدءاً من الايقاع الكلامي للكلمة الشعرية المغناة انتهاءً بالنغمة الموسيقية الحركية.

وأمام اختبارات جديدة على مستوى الصوت والإنشاد وقف صوت «كاميليا جبران» المغنية الأساسية في «فرقة صابرين» وهو صوت يتمتع بقدرات هي مزيج تقنيات الصوت الصوفي والطربي والأوبرالي، في مساحات عريضة في الجواب مما يعطي

ترنيمات مقامية سريعة الانتقال من تقنية صوتية لأخرى.

وكما الإيقاع جاء الصوت الحامل للنص الشعري داخلياً سمح بمساحة من اللحن السردي يفسح المجال لرؤية موسيقية تدخل في لعبة النشيد الآخر.

وفي مجرى تجربة هذه الأغنية الجديدة التي تمثلها «فرقة صابرين» أتيح لنا الكشف عن صلب مهمات هذه الأغنية من حيث اسهامها غير المفتعل في خلق جمهور جديد، فهي في تجديدها تحاول إغناء مضمون المتلقي وتوسيع إطاره.

فربما كان المغزى الأول لهذا التجديد هو إقامة حوار جديد مع المستمع وتعزيز وعيه النقدي، وموقفه تجاه المادة الفنية التي تقدم له.

يقول سعيد مراد، «ملحن ومشارك في الغناء وضابط ايقاع»: «نحن نتعامل مع الأغنية ليس ككلمات (وراءها) موسيقى بل نخلق لوحة متكاملة من الموسيقى والكلمات هذا مبرر غني لتغييب بعض الكلمات في اللحن هناك أغنية وراءها موسيقى وهناك موسيقى بدون أغنية هذه تجربة لخلق لوحة أردناها متكاملة فنياً.

الرؤية الفنية لنا.تقوم على التجديد الدائم لئلا يتحول الشكل الجديد الذي تعثر عليه إلى قيد أن تفاجئ الناس دائماً يعني أنك تجدد وهذه إحدى المسائل الهامة في الإبداع الفني»[2].

إذن فالموسيقى الجديدة التي تمثلها «فرقة صابرين» بادرة تدل على التطلع الفلسطيني إلى تطوير الموسيقا ومحاولة الانطلاق بها نحو آفاق فنية وانسانية أرحب من هذه الآفاق المحلية والتاريخية المحدودة.

إن هذه الفرقة هي محاولة للقفز من مرحلة التخت الشرقي إلى التعددية الصوتية مع الإلتزام بالخط اللحني لهذه الآلات.

وذلك في نوع من الرغبة في تأليف موسيقا فلسطينية جديدة أساسها جوهر ومقومات التراث.

مع إعادة صياغة بعض المقطوعات التراثية بلغة موسيقية جديدة مع الاحتفاظ بالإطار العام للمقطوعة.

من المرجح أن هذه الأغنية الجديدة، ستصبح رمزاً للهوية والخصوصية الحضارية الفلسطينية وهذا مجرد (راي) في موسيقا تحمل رأياً وموقفاً وتعد بالجديد المتميز ■■

1- إخوان الصفا - ج١ - ص١٨٨. وهي جماعة فكرية إصلاحية نشأت في القرن العاشر ووضعت خمسين رسالة في جميع أجزاء الفلسفة تحث فيها على التذاكر في العلوم والرياضيات والتأليف الموسيقي منها رسالة في الموسيقا.

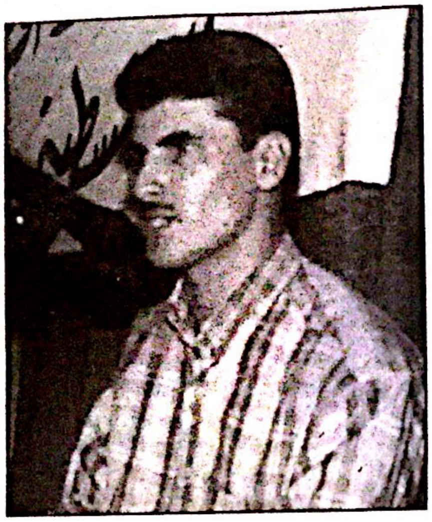
2- نشرة مهرجان قرطاج الدورة ٢٩ سنة ١٩٩٣.

«تقاسيم للذي رحل عنا بلا زاد.. أخي الشاعر محمد بلال يوسف»

إبراهيم الحيدري

بالأمس كنا معاً نبحث عن شمس الحرية على حدود الوطن المعذب.. عن حمامة السلام بين أشجار الزيتون.. هناك في قرية الحب والعشق الوطني.. ولترتيب البيت الكردي.. كنا نجول في كل الدروب المؤدية إلى عطمانلي.. سوياً كنا نقتلع أشواك الخرنوب من كل المسافات ونتنشل تلك الأسلاك الشائكة التي تلف جسدي المتعب.. هكذا كنا نغني معاً للوطن كبلابل تنشد إلى الانعتاق.. انعتاق الحرية.. ومن ثم انعتاق الكلمة الحرة والصادقة.. تراتيل تفرش أرض الوطن نبوح بها.. للقدر وبمساحة قلب بلال نبني عرشاً.. نبني كوخاً تضم كل الأفئدة.. والانكسارات.. وفجأة حاول أن يتركني وحيداً.. بعد أن لم كل أوراقه بدون حقيبة سفر.. رحل عنا بدون كلمة وداع بدون إعلان مبوب.. وبدون إنذار مسبق.. هكذا اعتاد أن يرحل.. وهكذا كانت صرخته الأخيرة في وجه الظلم والقهر.. تركني وحيداً لأرسم صورة بلال الطفولة.. بلال الحب الأخوي لكل الأمم.. بلال العشق الوطني الأبدي.. بلال الكلمة الصادقة.. وهكذا كنا نرسم حدود العشق الإنساني في وجوه كل أطفالنا.. كان صديقي يكبر مع نوبات الحب والجنون.. وينتشل الحقد والكراهية من قلوب كل الطغاة.. وفجأة مضى مع قطار الزمن بعد أن ترك لنا قلباً كبيراً يتسع لمحبة كل البشر.. ليعيش معنا بذكرياته ونضاله الدؤوب.. من أجل الحق.. والعدالة.. والحرية.. والسلام.. نعم ترك لنا بضعة أسطر عن عشق مغاير لعشق أشباح الموت في وطني.. نعم رحل عنا بدون كلمة وداع وكأنه يعلم قدره المحتوم المنتظر.. قبل أن يعلن مفردات عقله.. عن عمر يناهز /٢٣ عاماً/ بعد أن ترك لنا بصمته الشعرية.. وكتاباته الجادة في مجال الأدب والصحافة ولكن القدر كان أقوى منا جميعاً.. أخذه منا على غفلة.. كان ملتزماً بقضية شعبه الكردي.. يغني للطفولة في كردستان.. وفي فلسطين.. وجنوب لبنان.. كان سخياً تجاه وطنه وشعبه.. هكذا كان محمد بلال وستبقى ذكراه في قلوبنا تعيش أبداً ومن خلال رحلته القصيرة والمختصرة.. أراد أن يقول لنا: يجب أن نعشق الحرية أكثر ونعشق السلام أبداً.. ولدنا من بطون أمهات التاريخ الإنساني.. كاوا الحداد لم يكن وهماً أو أسطورة.. وميتان لم تكن ثملة.. وميديا بقيت رمز التضحية والنضال.. «وليس المهم أن يعيش الإنسان، بل المهم أن يترك أثراً بأنه عاش».. هكذا كان محمد بلال..

يوم الجمعة المصادف بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٤ وقع حادث مؤسف ومؤلم على طريق حلب - عفرين بين سيارتين لنقل الركاب، وعلى اثرها راح ضحيتها أكثر من عشرة أشخاص بينهم الشاعر والكاتب الوطني المعروف محمد بلال يوسف - ولد الشاعر محمد بلال يوسف في تاريخ ١٩٧٧/٥/٩ قرية عطمانلي التابعة لناحية راجو - وهو من أسرة كادحة - كان جريئاً في كتاباته ومقالاته الصحفية وله اهتماماته الروائية والقصصية والمسرحية.. كان ينبوع المعرفة والعطاء الثقافي - وصدر له حديثاً مجموعة شعرية بعنوان «نوبات الحب والجنون» ورواية بعنوان صرخة آمانوس باللغة العربية ومجموعة شعرية بعنوان انكيدو باللغة الكردية - وكتب مسرحيات عدة - كانت تبرز مسرحياته في المناسبات الوطنية - وكما له عدة منسوخات أو مخطوطات ولكنها لم تنشر بعد - وقد شارك في عدة ندوات ثقافية منها ندوة مع اتحاد الكتاب العرب والمثقفين العرب في دمشق فكانت معنوياته عالية وواثقاً من نفسه ويعتز بها كون عمله الثقافي والأدبي ذو منحى إنساني - كان قوياً بقدر ما يملك من إرادة صلبة - كان يبكي لفقدان الحرية والروح في بعض المجتمعات الإنسانية ويناضل من أجلها - لقد رحل بجسده إلى رحمة الله ولكن ذكرياته باقية وخالدة في ذاكرتنا وكان يقول دائماً «ليس المهم أن يعيش الإنسان بل المهم أن يترك أثراً بأنه قد عاش» وحادثة وفاته كانت لها الأثر البالغ على الجموع الغفيرة من المثقفين والأدباء في منطقة الجزيرة السورية، وعفرين وحلب ودمشق - إذ نتقدم لأهل المرحوم وذويه بأحر التعازي، وللمغفور الرحمة ولعائلته الصبر والسلوان ﴿إنا لله وإنا إليه لراجعون..﴾ ■■



عزف منفرد

منع كتب منيف والأنصاري مفارقة تثير السخرية!

منعت سلطات المطار في القاهرة، إدخال أربع روايات للروائي عبد الرحمن منيف، بينها الجزأين الأول والثاني من خماسيته «مدن الملح» إضافة إلى رواية «حين تركنا الجسر» ورواية «شرق المتوسط، الآن وهنا». ومنعت أيضاً دخول «بروتوكولات حكماء صهيون» و«التأزم السياسي عند العرب» للكاتب البحريني محمد جابر الأنصاري.

ومن المعلوم أن هذه الكتب كانت في طريقها للمشاركة في معرض القاهرة للكتاب، وأول ما يتبادر إلى الذهن حين قراءة الخبر حجم المفارقة العجيبة التي تستدعي السخرية المزة، أمام هذا السلوك غير المنطقي وغير المبرر للرقيب العربي تحت أي حجّة أو عنوان جاء.

فأولاً خماسية منيف مطبوعة منذ خمسة عشر عاماً، وكما قال منيف في الرسالة المفتوحة التي وجهها لسمير سرحان مدير معرض الكتاب: من أراد أن يقرأ هذه الرواية، فقد قرأها خلال هذه الفترة الزمنية، فلماذا يستيقظ الآن الرقيب ليمنع جزأين فقط منها، ويسمح بباقي الأجزاء؟!

ولماذا تمنع الآن وهي في طبعتها التاسعة؟!

تزداد السخرية، حينما نعلم أن أحد الجزأين الممنوعين «التيه» قد تمّ طبعه في القاهرة طبعة شعبية في سلسلة روايات «الهلال» ووزّع بآلاف النسخ.

من المفارقات الغرائبية التي أثارها هذا المنع، هو تعدّد المرجعيات وتضاربها، فبعض الجهات تسمح، في حين بعضها الآخر يمنع، وليس هناك مرجعية مركزية محددة يمكن العودة إليها لتبتّ في الأمر بشكل واضح، فهل هذا بسبب الفوضى السائدة، أم هي الفوضى المقصودة من أجل تعويم أي قضية وتمييعها إذا ما أرادوا ذلك؟!

يبدو أن الرقيب العربي لايريد أن يسلّم بأن انتشار الانترنت والفضائيات، ووسائل الاتصال الحديثة، قد جعلت أي معلومة في متناول من يريد الوصول إليها، وكل الرقابات باتت عاجزة عن الحيلولة دون وصوله إليها، فلماذا إذن هذا الإصرار على اتباع هذه الوسائل المتخلفة في الرقابة والمنع؟! ولمصلحة من؟!

هل ينحصر الأمر ـ كما قال منيف ـ في حرمان الفقراء من الكتاب طريقاً للمتعة والفائدة، لأنه بات الأقل كلفةً بالمقارنة مع الوسائل الحديثة؟! أم ثمة خلفيات أخرى مازالت تحرّك هذا الرقيب الذي أضاف إلى لوائح المنع والمصادرة ـ الطويلة أصلاً ـ منعاً لأعمال روائي عربي حاز منذ سنتين في القاهرة ذاتها على جائزة الرواية العربية في أكبر مؤتمر عربي حول الرواية.

علي الكردي

سعد الله ونوس في عدد خاص من «قضايا وشهادات»



بعد توقف طويل للدورية الفصلية «قضايا وشهادات» التي تصدر عن دار كنعان للدراسات والنشر بسورية، والذي كان الراحل سعد الله ونوس أحد أعضاء مجلس تحريرها، عاودت هذه الدورية الثقافية المتخصصة بشؤون الفكر النهضوي العربي صدورها بعدد خاص عن المسرحي السوري الراحل «سعد الله ونّوس». يضم العدد مجموعة من المقالات والدراسات الجادة في مسرح، وفكر ونّوس، الذي كان يؤسس لمشروع ثقافي تنويري متكامل، هذا بالإضافة إلى مجموعة شهادات لكل من: الناقدة الإيطالية المستشرقة إيزابيلا كاميرا دافليتو، وحسن م. يوسف، وحليم بركات، وعاصم الباشا.

كتب في العدد تحت عنوان: مداخل لقراءة سعد الله ونّوس كل من: د. علي الراعي: «محاولتان لفهم مسرح سعد الله ونّوس»، ود. سيد بحراوي: «ملامح المسرح العربي في تصوّر سعد الله ونّوس النظري»، ود. عبد الرزاق عيد: «الحرية/ المعرفة/ السلطة في مسرح سعد الله ونّوس»، ود. عبد الرحمن بن زيدان: «مسرح ونّوس: شهادات مقلقة حول وعي الذات بالواقع»... فيما قدم د. دراج بالإضافة إلى التقديم مع عبد الرحمن منيف، دراسة عن «سعد الله ونّوس وقراءة التاريخ».

وتحت عنوان: (قراءات في مسرح سعد الله ونّوس)، كتب عبد الرحمن منيف «الذاكرة والموت»، ود. يمنى العيد «هي هذه الانزلاقة»، ود. ماري إلياس «قراءات أولى في (الأيام المخمورة)»، وبوعلي ياسين: «سعد الله ونّوس في مسرحيته الأخيرة»... ود. إبراهيم العسافين «المسرحية العربية الحديثة والتاريخ: منمنمات تاريخية نموذجاً»، وأسامة غنم«عالم الدلالات في طقوس الإشارات والتحولات»، ومونيكا روكو: «الخاص والعام في مسرح سعد الله ونّوس».

يضم العدد أيضاً مجموعة من الوثائق التي كتبها الراحل سعد الله ونّوس، إضافة إلى «مرايا سعد الله ونّوس» التي كتبها عبد الرحمن منيف، وفيصل دراج اللذان أشرفا على إعداد هذا الكتاب الهام.

بابل والكتاب المقدس محاورات مع: إيلين مونساكريه

في سلسلة «حوارات» التي تصدر عن دار كنعان للدراسات والنشر في دمشق صدر كتاب جديد للكاتب الفرنسي «جان بوتيرو»، بعنوان: «بابل والكتاب المقدس، محاورات مع: إيلين مونساكريه، وترجمة روز مخلوف.

في هذا الكتاب يلقي «جان بوتيرو» ضوءاً جديداً على أصول الحضارة الغربية، من بابل إلى التوراة واليونان، وبهذا المعنى يعود إلى الجذور المغرقة في التاريخ، حيث يشكل سكان ما بين النهرين أقدم أسلاف يمكن الرجوع إليهم لأول ثقافة عُرفت تاريخياً، تلك التي ابتدعت الكتاب منذ خمسة آلاف سنة.

يتضح من خلال أحاديث «بوتيرو» التي تبدو كجولة عبر حياته وأعماله مدى اتساع ميدان معرفته، فبعد دراسته لتاريخ أقدم الأديان السماوية، وبحثه في العهد القديم واللغات التوراتية، اقتنع بأن وراء التوراة نفسه تاريخاً طويلاً وثرياً، تشهد عليه عشرات الألوف من اللويحات الصلصالية التي كُتبت بالخط المسماري.

يضع جان بوتيرو بين أيدينا، من خلال هذه المحاورات، علماً هو ثمرة عمل دؤوب، لكنه مع ذلك بعيد عن الجفاف، فعبر نظرته الماكرة التي يلقيها باستمرار على عمله وعلى نفسه، وعلى الآخرين، ينقل إلينا، بتواضع، معرفة جد عظيمة مما يحيل لكتاب مفعم بالفائدة والمتعة بآن.

عقلانية «بورديو» العملية

في الكتاب الصادر حديثاً عن دار كنعان بدمشق للكاتب الفرنسي «بيير بورديو» بعنوان: «العقلانية العملية» /حول الأسباب العملية ونظريتها ترجمة د. عادل العوا نقرأ نظرية أنثروبولوجية شيّدها (بيير بورديو) لتأسيس بحثه العلمي، ولكي يأتي بحل أفضل، أو لكي يحل المشكلات التي طرحها الفلاسفة «البنيويون» مثل مشكلة «فاعل» العمل وفي هذا السياق يعرض على المحك تحاليل عدد من الفلاسفة، ويسترجعهم عمداً بمناقضتهم، حيث نجده وهو عالم الاجتماع (رغم تنصله من مسوح الفيلسوف) يعالج معالجة جديدة طائفة من المسائل الفلسفية الأساسية.

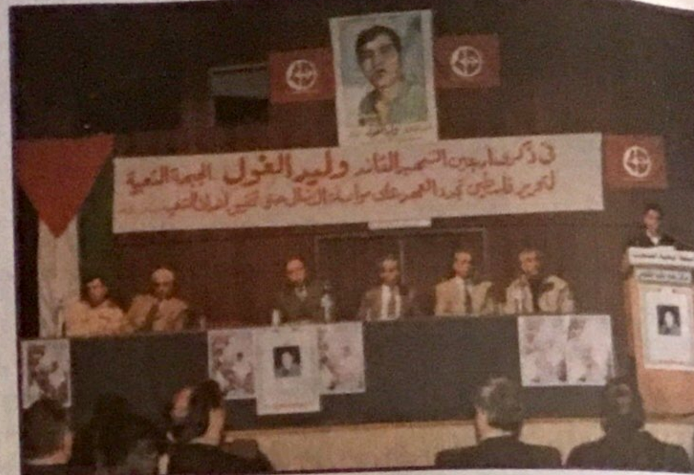
في هذا الكتاب فإن التقنية التصويرية التي يستخلصها تعليقه الخلفي ليظهر في ضوء جديد، عمل من أكثر الأعمال أهمية في عصرنا.

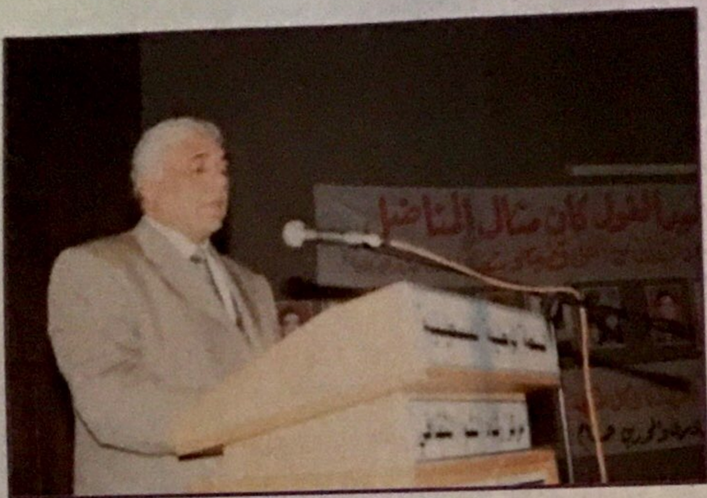
«بيير بورديو» هو أستاذ علم الاجتماع في «كوليج دوفرانس»، مدير الدراسات في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، وهو يدير مجلة «وقائع البحث في العلوم الاجتماعية» التي أسسها منذ عام ١٩٧٥ كما أسس المجلة الأوروبية لكتاب «ليبر» الحرية.

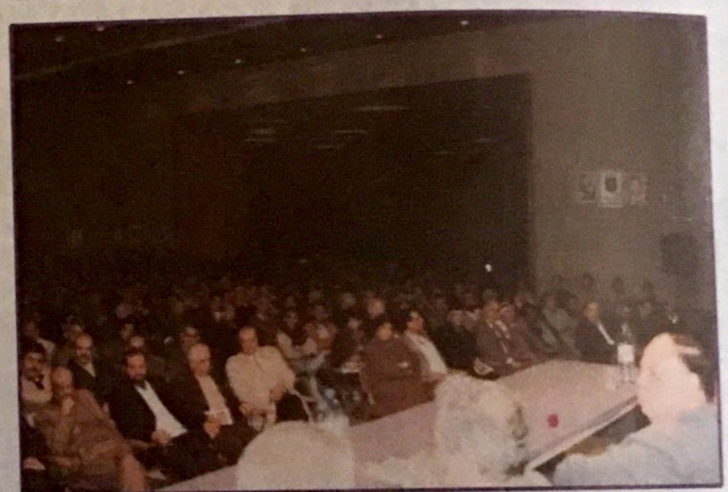
وجوه إسماعيل نصرة الحالمة

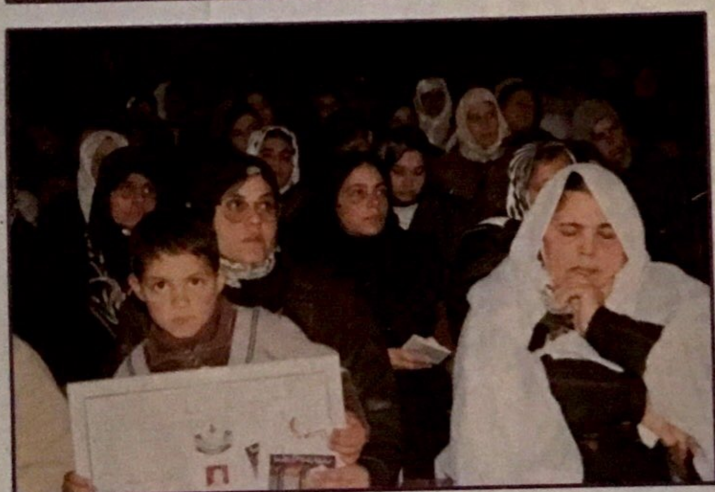
استضافت غاليري «عشتار» للفنون الجميلة بدمشق أعمال الفنان إسماعيل نصرة، الذي تعتمد تجربته على رسم «بورتريهات» في أوضاع تعبيرية مختلفة، بعضها يطل من اللوحة في نظرة حالمة، وبعضها يعبّر عن عالم داخلي مضطرب بالأحزان والمعاناة، وفي هذا الإطار استخدم لعبة الظل والنور، والتناقضات اللونية بين البارد والحار للفت الانتباه إلى البؤرة المركزية التي يود إظهارها، أما لغة العيون فقد كانت هي الأخرى مركز اهتمام الفنان ووسيلته الرئيسة في التعبير عن مقارباته فالنظرة إما حالمة أو حزينة أو متسائلة.. وحينما تكون العيون مغمضة فهي تعبير عن اضطراب الحالة الداخلية، أو عن مدى حجم الضغوط التي يعانيها الإنسان.

لقطات من المهرجان الذي أقامته الجبهة الشعبية في غزة بمناسبة أربعين الشهيد وليد الغول









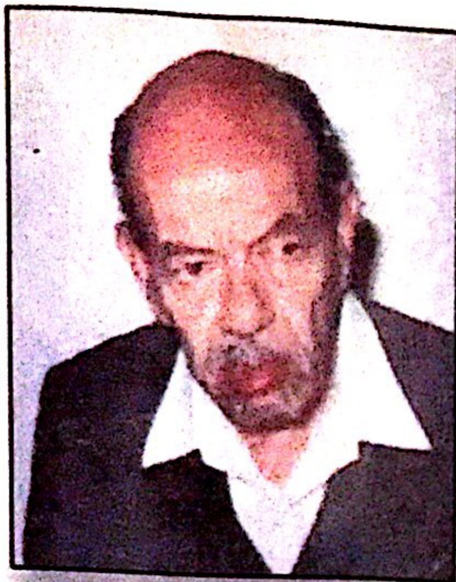
وليد جزء من ذاكرة لم تتكون بعد

قلة هم الرجال الذين يملؤون زمنهم، حضورهم يطغى على الحركة فيه، هؤلاء هم الطليعيون،المظهر العملي الناشط للوعي الثوري، يندفعون إلى المعترك حالما يتطلب التطور التاريخي والاجتماعي ذلك، أو تستنفرهم مواجهة حادة إلى الانخراط في معمعان الفعل، وأبو خالد/ وليد الغول الذي استشهد فجر يوم ١٩٩٩/١٢/١٤م واحد من هؤلاء الطليعيين العظام الذين وسموا زمنهم بوسمهم، وكثفوا التمرد ديمومة ممارسة لامتلاك ناصية الحدث والسيطرة عليه وتوجيهه توجيهاً يحمل مضامين الثورة ويحمي بغية مقاصدها.

هذا الحضور الطبعي الذي مثله انخراط أبو خالد في حراك العنف الثوري، حين كان لم يتعد العقدين من العمر، لم يكن وليد فورة غضب أو مباغتة ردة فعل، بل كان امتداداً لما هو معهود من تكوينه النفسي الذي انجبل بالأنفة والاعتزاز بالذات إلى أبعد الحدود والرفض لكل ما هو دوني، فقد كان بالسليقة وبالموروث متمرداً يأبى كل ما قد يقود إلى الإخناع والإرضاخ، مولعاً باقتفاء صهيل البنادق يجيد التخفي لا خشية من المواجهة بل لإحكام اقتناص جنود دوريات جيش الاحتلال الإسرائيلي، هكذا كان الشهيد القائد/ وليد خالد الغول.. كان تمرده على واقع الاحتلال بقرار ذاتي، حتى قبل أن ينخرط في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام ١٩٧٠، كان حينها نبع رصاص منهمر في صدر العدو، يجسد الواجب الذي لايتلكأ في تنفيذه من خلال اندفاع فروسية ورثها أباً عن جد، تمرسوا عليها على بطاح هربيا.. روابي تلك السبية التي اعتادت أن تنمسح، يومياً، بعيني الشهيد الراحلتين عبر فاصل الأسلاك الشائكة وبنادق جند صهيون المشرعة فوهاتها بالموت الزؤام، الذي يحاولون به صرم علاقة الإنسان بثرى الوطن.. هربيا التي كانت تحضر عندما تشتد موجات القمع الدموي في سجون الاحتلال.. فتشحن وليد بالمزيد من البسالة والإصرار على مواجهة وحشية التعذيب وبغيض لاينضب من الاستجابات العكسية التي توجهها قدرته على القيادة إلى دوافع ذاتية لتأطير وتنظيم الأسرى وتوحيد الصفوف في وجه ضراوة عنف الجلاد الصهيوني. •

محمد فوزي سيبقى في ذاكرة مصر والأمة العربية

د. ماهر الطاهر



يوم الأربعاء السادس عشر من شباط «فبراير» عام ٢٠٠٠ ودعت مصر في موكب مهيب أحد أقرب المقربين من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

ودعت مصر والعرب رجلاً من أشجع الرجال وأخلص الرجال وأصدق الرجال. الفريق أول محمد فوزي عن عمر يناهز الخامسة والثمانين عاماً بعد صراع مرير مع المرض استمر خمسة أشهر... انطلق موكب التشييع العسكري من أمام النصب التذكاري للجندي المجهول بمدينة نصر في القاهرة وتقدم التشييع كبار رجال الدولة وفي مقدمتهم رئيس جمهورية مصر إكباراً لابن مصر البار قائد حرب الاستنزاف البطولية التي أعقبت هزيمة حزيران عام ١٩٦٧.

حرب الاستنزاف التي أوقعت بالعدو الصهيوني خسائر بالغة أعادت لمصر وجيشها وللشعب العربي ثقته بالمناضل والجندي العربي بعد هزيمة قاسية ومريرة عانت منها الأمة العربية من المحيط إلى الخليج.

أصيبت إسرائيل وجيشها بحالة من الهستيريا نتيجة الضربات الناجحة والموجعة التي وجهها أبطال جيش مصر للمعتدين، حيث بدأ الطيران الإسرائيلي يضرب المدنيين ومدارس الأطفال بهدف الانتقام ومحاولة إيقاف حرب الاستنزاف، ولكن جيش مصر استمر في المواجهة والبناء والإلتحام مع العدو تمهيداً لحرب تشرين المجيدة التي سطر فيها المقاتل العربي أروع ملاحم الصمود والتحدي وأسقط مقولة الجيش الإسرائيلي الذي لايقهر.

لايمكن لأي مؤرخ لتاريخ مصر الحديث إلاّ أن يقف أمام الدور البارز الذي لعبه الفريق أول محمد فوزي كقائد لجيش مصر ووزيراً لدفاعها في إعادة بناء وتدريب الجيش المصري في السنوات التي أعقبت عام ١٩٦٧... حرب الاستنزاف التي خطط لها وقادها الفريق الراحل فوزي باشراف الزعيم الراحل عبد الناصر هي الأسلوب الذي أرعب قادة إسرائيل لأنها كانت تعني رسالة واضحة وبالغة الدلالة جوهرها أن إرادة الصمود العربية لم تهزم وأن العرب سيستمرون في القتال لاستعادة كامل حقوقهم. وهذه الرسالة تتواصل اليوم عبر استمرار كفاح شعبنا في فلسطين وجنوب لبنان والجولان وتتواصل حرب الاستنزاف على أرض الجنوب المقاوم مقدمة نموذجاً يحتذى في الإرادة الفولاذية رغم اختلال موازين القوى، مسطرة تجربة تستحق كل الدراسة والتحليل في معانيها ودلالاتها البالغة وأبعادها العميقة.

هذه المقاومة التي استنزفت العدو بكل معنى الكلمة وخلقت تفاعلات كثيرة داخل المجتمع الإسرائيلي الذي يطالب بالانسحاب من لبنان لأنه أدرك أن استمرار الاحتلال باهظ الكلفة والثمن.

يهددون بإحراق لبنان كتعبير عن عمق مأزقهم بعد أن حوّل أبطال المقاومة ـ عبر حرب استنزاف متواصلة ـ أرض الجنوب إلى مقبرة للغزاة والمحتلين.

نتذكرك اليوم أيها الفريق الراحل محمد فوزي كقائد رفض الهزيمة وكمساهم أساسي في بناء جيش مصر وكبطل لحرب الاستنزاف التي خاضها جنودك الشجعان على امتداد ثلاث سنوات متواصلة.

والفريق أول محمد فوزي أحد ضباط حرب فلسطين فقد شارك كقائد للمدفعية المضادة للطائرات في دير سنيد عام ١٩٤٩. واكتشف وقتها خطة لعزل وحداته وتطويقها في قطاع غزة ونجح في فك الحصار بعد أن أصيب في انفجار لغم نقل على أثره إلى القاهرة للعلاج.

سيبقى محمد فوزي في ذاكرة كل الشرفاء والمخلصين كواحد من أبرز المكافحين من أجل مصر والعرب.